لمحات من مسيرة الحركة الإسلامية

دراسة تحليلية في تطور الحركة الإسلامية السودانية وممارستها للسلطة

البروفيسور / حسن مكي محمد أحمد

أبريل 2011م

الفهرست

مقدمة:

كتبت هذه الدراسة المختصرة تلبية لإلحاح متواصل من مركز دراسات المرأة القائمة بأمره الأخت الكريمة بتول تلب ولم تك بي رغبة للكتابة أولا لصعوبة الكتاب في ظروف بلدنا الحبيب السودان وثانيا لأن المواضيع التي سيتم التطرق إليها مواضيع ماتزال تحت التشكيل في عقول الناس وافئدتها وامزجتها بما فيهم الكاتب إذ الكل واقع تحت تأثيرات ضغوط المرحلة واهواء الذات وقصور الرؤية فشأن كل إنسان محدودة في رؤيته بظروف الزمان والمكان.

ولكن مع ذلك ونتيجة للإلحاح، فقد أخذت القلم وبدأت الكتب ، متيقنا أن الكمال لله وحده ، ولكن ظانا كذلك أن هذه الدراسة ستخدم الذاكرة السودانية وترتب التشكيل العقلي، مما سيعين على مسح الفترة بخير وشرها ويسهل على أصحاب المروة والهمة استخراج الدروس وتوليد لأفكار وولادة فكرة تعني ولادة مشروع.

احجم الكثيرون عن الكتابة لأنهم يطلبون الكمال والتجرد والحمد لله فقد تحررت من وهم الكمال والتجرد وأن ظللت أسعى نحو ذلك المثال ، ولذلك فإن هذا البحث مثل كل بحث إنساني تلازمه جوانب من القصور المطلوب تجاوزها بمزيد من الدراسات ومزيد من الرؤي ومزيد من العمل الفكري ومزيد من أعمال الفكر والتنقيب في مسار العمل الإسلامي ومآلات السودان الحديث.

قامت هذه الدراسة على فرضيات ، منها أن مشروع السودان الحديث الذي بدأ عقب تدمير المشروع المهدوي في 1898 هو استكمال لمسار حكم الصفوة التركية العلمانية المستعمرة 1821/1885م من الناحية الفكرية والثقافية وان كتشنر ونجت امتداد لما كان قد بذره غردون وهو قيام مشروع سودان وطني تحت إدارة وطنية تخيلها غردون في عام 1884م ممثلة في قيام حكومة وطنية برئاسة الزبير باشا وترجمتها إدارة الحكم الثنائي في قيام مؤتمر الخريجين وقيام الحركة الوطنية التي رفعت علم الإستقلال في 1956م.

كما قامت على فرضية ثانية وهي أن مستقبل السودان سيظل تشكله الصفوة الجديدة التي انجبتها المدارس ، بطموحاتها الدنيوية وأن تطعمت بالإيدلوجية والبعض الآخر بالاعتبارات العملية وبعضها بالقوى الخارجية وأن هذه الصفوة ليست متباينة تماما في اتجاهاتها إزاء حركة الثقافة الإسلامية ، على تفاوت أخذها من هذه الثقافة باجتهاد ذاتي أو نتيجة معايشة أو مغالبة للتقاليد ، والفرضية الثالثة أن نظام الإنقاذ هذا سيستمر ولكن ستتغير قيادته ، ومع مرور السنوات سيزداد وزن الجنوب في السياسة

السودانية وستخف نيرة الأيدولوجية شعارات ولكنها ستتعمق جدوهرا بتعمق تيار الثقافة الإسلامية ، وأن الصراع الدائر في وسط الإسلاميين صراع اقطاب متشابه والأقطاب المتماثلة في عالم المغنطيس يصعب جمعها مع بعض إذ تتجاذب متعاكسة ولكن لايعني هذا أنها متناقضة بل ويمكن الجمع بينها في وظائف تؤدي إلى قوة وعافية وحيوية في الجسم وهذا ما أراه حادثا نتيجة لتزايد الوعي وتزايد الإحساس بالمسئولية والرغبة في العطاء والتجاوز وهي من سنن المدافعة الخالدة .

وختاما ما أرجدو أن تكون هذه الدراسة ملهمة للشباب وللأنداد ، خصوصا وقد سبقتها دراسات مثل دراسة د. حسن الترابي عن الحركة الإسلامية ودراسة د. عبدالوهاب الافندي عن ثورة الترابي Turabi's Revolition ودراسة د. التجاني عبدالقادر وهي رسالة دكتوراه لم تطبع بعد عن الحركة الإسلامية السودانية وكتاب الاستاذ محمد خير عبدالقادر عن الحركة الإسلامية السودانية وكتاب الأستاذ عيسي مكي عن تاريخ حركة الأخوان المسلمين في السودان وكتاب د. حيدر إبراهيم كذلك عن الحركة الإسلامية السودانية ولي كذلك كتابان هما(حركة الإخوان المسلمون في السودان (والحركة الإسلامية في السودان) وكتابات د. عبدالرحيم عمر عن الترابي والحركة الإسلامية ، ومن المؤكد أن هناك أعمال أخرى بالإضافة إلى المقالات وإصدرات الحركة المختلفة مما يمكن الجيل الجديد من الوقوف على أرض لا بأس بها في معركته من اجل الثقافة والهوية والتأصيل والتجرد واستكشاف معاني وطرق الحياة في هذه الرقعة من البسيطة الإسلامية والإفريقية والتي تسمى السودان ويبدو لي أن وضيعة د. التربي في إطار خدمة أهداف الحركة الإسلامية وخدمة مقاصد المشروع الإسلامي ستبرز آثارها بين بدي الأجيال الجديدة من السودانيين ولن تنتقص مكانته لأنه لم يصبح الإمام أو رئيس الجمهورية- حال المتنبيء الذي خدم الثقافة العربية ولا أظن أن عدم فوزه بولاية قلل من وضعيته وأسهاماته وإليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح برفعه.

والسلام.

الإسلام بين طرحنا المعاصر وبين أطروحاته في القرن السابق

المهدية والتركية والحكم الثنائي والحقبة الوطنية

أزدهر التصوف في سودان القرن التاسع عشر حتى أصبح التصوف هو الدين عند أهل السودان وعبر التصوف عن نفسه في تنظيمات الطرق الصوفية التي قام اعتقادها بأن شيوخها يمثلون إرادة النبي صلى الله عليه وسلم وأنهم يأخذون منه العلم في الرؤية والحضرة وقد يقابلونه ويأخذون عنه شفاهة ، ولم يك أمر التصوف قاصرا على السودان ولكن يبدو أن القرن التاسع عشر هو قرن التصوف في كل إفريقيا .

وذهبت طوائف المسلمين في أمر تجديد الدين وإحيائه مذاهب متعددة ، فعند جمهور السلفيين ، أن أبرز المجددين الخليفة عمر بن عبدالعزيز ثم أئمة المذاهب المعروفين ثم يبرز أبن تيمية المولود في 1263م المتوفي 1328م ثم يقفزون إلى الشيخ محمد بن عبدالوهاب المتوفي 1792م ، باعث الحركة السلفية المعاصرة الذي نادي وعمل على أساس الرجوع للإسلام الأصلى كما ورد في القرآن والسنة المطهرة ، وكما فهمه ونزله الصحابة عليهم رضوان الله .

وقامت حركات التجديد السلفية على إعلاء شأن النص ورفض البدع الفكرية والعملية فيما يتصل بفهم آيات الله التي فهموها على أساس التنزيه ورفض التشبيه والتأويل كما رفضوا نظرية النور المحمدي وما يستتبع ذلك من أخذ من العلم عن طريق الحضرات والرؤي وبالنسبة لهم فإن مهمة البلاغ قد اكتملت بجمع القرآن والسنة وأن الرسول صلى الله عليه وسلم قد مات وما عاد يصرف شيئا من الأمور .

ولكن يختلف الأمر عند الصوفية ، الذين يعتقدون أن النبي صلى الله عليه وسلم حيا حياة لايعرفها إلا خواص الناس – أي شيوخهم – وبالنسبة للصوفية فإن كنه حياة النبي صلى الله عليه وسلم أمر خاضع للكشف والذوق وخاضع لمتابعة الترقية الروحية القابلة لإرتياد تلك الآفاق وأصبح للتجديد في مصطلحات المتصوفة رموزا ومعاني عبروا عنها فيما أسموه بالطريقة المحمدية التي برز فيها كبار المصتوفة، الذين درج أتباعهم على إطلاق مسميات جديدة عليهم مثل القطب (قطب الزمان) أو الغوث أو الختم أو المهدي وأخذ بذلك مصطلح أولياء الله بعدا جديدا عندهم.

وكما لأصحاب الحديث سلسلة تقوم على الجرح والتعديل ، يتم بها معرفة صحيح الحديث من معتله ، فإن للصوفية سلسلة أخرى أخذوا بها العلم أبا عن جد إلى أن تنتهي في الغالب إلى الحسن البصري ثم الدوحة النبوية التي تصلهم بالسيدين الحسن والحسين ثم أمير المؤمنين على أبن أبي طالب ثم النبي صلى الله عليه وسلم، وبذلك

فإنهم يقاربون طوائف الشيعة الذين لهم سلسلة خاصة في الأخذ من النبي صلى الله عليه وسلم عبر الأئمة المذكورين عندهم والذيبن ينتهون كذلك عند أمير المؤمنين على بن ابي طالب .

يكشف كتاب طبقات ودضيف الله عن رؤية المجتمع الصوفي السوداني للأولياء والصالحين ، وقد بلغ التصوف ذروته في الطبقة التي جاءت بعد طبقة الطبقات وأبرز رموز هذه الطبقة الجديدة في سودان القرن التاسع عشر السيد / محمد عثمان الميرغني الذي جاء من الطائف إلى السودان 1814م واستقر فيه حينا من الدهر ولكنه رجع ودفن هناك (ولد 1787 0- ومات 1859) والسيد أحمد الطيب البشير المولود 1742 والمتوفي 1824 والسيد محمد المجذوب المتوفي 1832 ثم السيد اسماعيل الولي الذي أخذ ابتداء الطريق من السيد محمد عثمان الميرغني ثم انتهي إلى تأسيس طريقته الخاصة الإسماعيلية وبذلك استقل عن الطريقة الختمية وأصبح مؤسسات لطريقة سودانية مستقلة وأخذ جل هؤلاء الشيوخ عن الاستاذ الفاسي المعروف الشيخ أحمد بن إدريس (1750 – 1837) والذي جاء من فاس إلى الحجاز ثم مالبث أن استقر في صابيا باليمن التي مايزال قبره فيها مزارا وممن عاصر السيد أحمد بن إدريس من كبار شيوخ الصوفية السيد أحمد التجاني مؤسس الطريقة التجانية والمولود في عين ماضي بالجزائر والمدفون في فأس بالمغرب 1815م .

والجامع بين كل هؤلاء المرشدين أعلانهم لنظرية النور المحمدي والفتح الصوفي ومركزية دور المجدد الذي ينحدر من العترة النبوية ولكن في السودان دخل بعد جديد في التصوف في مستوياته الشعبية ، حيث دخلت عليه التقاليد والطقوس والعادات المحلية، فأصبح للتصوف إطار شعبي محلي تحيط بأركان الإسلام الخمس من شهادة وصلاة وزكاة وصوم وحج ممثلة في طقوس العلاج الروحي والتداوي بالأرقية والتعاويذ المكتوبة والتي تغسل ويشرب ماؤها والتي أصبحت من عمل طبقة صغيرة من الفقهاء والحواريين على اختلاف مذاهبهم وانتماءاتهم والتي تنتهي عند واحد من أرباب التصوف ، وفي هذا السياق تأتي الحوليات والموالد التي تهدف لإحياء ذكرى كبار المتصوفة وللتأكيد على نظريات استمرارية البركة التي تنتقل من الشيخ إلى خليفته وأتباعه أصبح لهذا النمط من التدين الشعبي مقبولية وفاعلية في عامة المجتمع.

حيث لا يميل الرأي العام إلى وزن هذه الاشياء بمواعين فكرية أصولية ، لأن وزن هذه الاشياء على المعايير النظرية المثالية وهو من عمل العلماء والمجتهدين ،

ويحسن في السودان الكلام عن تفاعل ديني لا عن نقاء ديني على غرار التفاعل العرقي والثقافي لا إلتقاء العرقي والثقافي .

ويبدو أن تعلق السودانيين بالطريقة المحمدية ورسم صورتهم الخاصة للذات المحمدية تتعلق كذلك بتعقيدات المجتمع السوداني بزيادة قيمة الدم العربي أو العرق العربي على بقية المسلمين الذين قد لا ينحدرون من أصول عربية ، ويعتقد السودانيون انهم ينحدرون من الدوحة النبوية وفي المهدية كان يشار للدناقلة والنيلين بانهم أشراف وبما أن النبي العربي صلى الله عليه وسلم هو رمز النقاء ، والطهارة دما وعرقا فإن السودانيين كذلك يترسمون هذا النقاء العرقي والذي يعوضهم عمّا هم فيه من جهل ويعد من مراكز الإشعاع الثقافي ، فالنقاء العرقي مع الكشف يغني حامله من مجاهدات العلم ومتابعة الترقيات العلمية غير المتاحة في ظروف السودان الصعبة وعليه فإن سلم الترقيات الروحية يبدو أحيانا كانه يرتكز كذلك على سلم الترقيات العرقية ولكن مع ذلك بمتابعة الترقيات الروحية يمكن ان تصبح شريفا وتصبح عربيا نقي العروبة.

ربما كان شيئا من هذا هو جوهر الثقافة السنارية 1502-1821م والتي مهدت لمجيء الحقبة المصرية / التركية ويمكن القول أن التبحر في أصول الثقافة الصوفية كان عمل القلة بينما اكتفت الغالبية من المريدين والحواريين بالفناء في الشيخ بحبه وخدمته وتمثل طريقته وإعداد النفوس رهن إشارته ، خصوصا وقد طغت الأمية الدينية والفكرية واللغوية على عامة السودانيين في ذلك الزمان.

وربما برز سؤال ماذا كان سيحدث لو أن الوالي التركي الممصر محمد على لم يندفع بجهوده للقضاء على الدولة السنارية ودمج السودان في دولته الناشئة تبدو الإجابة صعبة لأن الدولة السنارية قد تخللت وأصبح السودان أرض فزاع حضاري وسياسي واقتصادي فهذا الفراغ إما كان ستملأ قوة محلية إن استطاعت أن تبز كل مراكز القوة الأخرى أو ينشأ وضع فيه تعدد أقطاب ومراكز قوة. أو قامت الحبشة باكتساح السودان ولكن مجيء الأحباش كقوة مسيحية ربما أدى غلى التعجيل بالمهدية أو مجيء مصر لملأ الفراغ وإزاحة الأحباش .

وما يهم لقد بسطت الإدارة المصرية يدها على السودان في الفترة 1821/1885 وشهدت هذه الحقبة الإنقسام في مؤسسة العلماء والفقراء (الفقهاء) وفي قلب المؤسسة الدينية بين دعاة الإصلاح في إطار الشرعية السياسية الموجودة وبين دعاة الثورة (الخروج والإصلاح من الخارج على غرار محمد أحمد المهدي (1881 – 1885م).

مثلت المهدية ثمرة للثقافة السنارية وكذلك رد فعل للحكم الأجنبي التركي العماني قامت المهدية على أساس تمثيلهم لقمة أشواق الطريقة المحمدية الباحثة عن (المهدي) غوث الزمان أو ختم الأولياء ، والذي على إتصال مباشر بالنبي صلى الله عليه وسلم والذي يستطيع أن يترسم طريقه بالبشارات في الحضرة والرؤية الصادقة وعليه فإن اصول المهديةن راكزة في الثقافة السنارية ممثلة في الطريقة المحمدية .

ومهما يكن فهناك رؤية مغايرة للمهدية وهي رؤية غردون العدو اللدود للمهدية الذي كتب قائلا: إن سبب الإنتفاضة في السودان ، هو ذات سبب الإنتفاضات الشعبية ضد الحكم التركي حيثما وجد ، لكم نهب واضطهد الأتراك والباشبوزق الناس في السودان .. والإضطهاد يولد السخط والخسط الذي يؤدي لزيادة الضرائب يؤدي إلى زيادة الخسط وهكذا تزداد فاعلية هذه الدائرة الشريرة التي قوامها الظلم والإضطهاد والضرائب حتى تنتهي إلى ثورة كارثة ، وأنا مقتنع أنه عين الخطأ اعتبار المهدي نوعا ما زعيم أو قائد ديني ، لأن المهدي تشخيص للسخط الشعبي ، كل السودانيين مهدويين محتملين) (1).

ويمكن الجمع بين القولين / بأن المهدية دعوة دينية ولكن نجاحها جاء نتيجة لفشل الإدارة التركية في القيام بمهام الحكومة الرشيدة وفشلها في تحسين صورتها أمام الرأي العام السوداني وتقمصها أحيانا لروح التجديد المسيحي كما برز في مجيء المشروع التنصيري وإكالها أمر السودان في الحكم للأوربيين ، مما جعلهم يبدون وكأنهم ممن خانوا الإسلام وعملوا على هدمه بوضعهم رقاب الناس في ذمة الحكم والإداريين النصارى.

لقد جذب المهدي باستقامته وطهارته وحسن سمعته وسيرته بين الناس جموع السودانيين وحولهم لنصرة الدين وتحرير المسلمين وعتقهم من ولاية النصاري والأتراك الذين خانوا الدين ، نجحت المهدية في فن الثورة وبسط السلطة ولكنها فشلت على الأخص في أيام الخليفة عبدالله التعايشي في الحفاظ على وحدة حركة الثورة ووحدة حركة المجتمع السوداني ، لقد انتهت المهدية بالمجتمع السوداني إلى استقطاب وقسمة بين قبائل وسكان شمال ووسط السودان وقبائل غرب السودان وكذلك أخذت الثورة في أكل عدد من قادتها الذين كان لهم من الشجاعة وما مكنهم من رفض ما أعتبروه انحرافا عن خط الثورة وتمييزا بين الناس وظلما لبعضهم باستباحة أموالهم واعراضهم، وليس خافيا أن الخليفة عبدالله قد قام بتصفية عدد من ركائز الدولة من

قادة ىالمهدية كما نفي بعضهم وأهمل شأن آخرين كما وضع عدد من أقرباء المهدي في السجن كما جعل أبناءه حينا من الدهر تحت المراقبة ورهن الحبس المنزلي.

فشلت المهدية في تحقيق قدر من الوحدة الوطنية بين مكونات المجتمع السوداني، كما أن المهدية قسمت حتى المجتمع الديني السوداني الذي كان يمكن أن يكون الرصيد الذي لاينفد لحركة الثورة ، بل إن المهدية فشلت حتى في إستدراج ركائز الحركات الصوفية لتأييدها والوقوف معها في خندقها ، علما بأن المهدية حركة صوفية وتنطلق من ذات أصول الفكري الصوفي القائم على مجدد آخر الزمان كان غوثا أو قطبا وتتفق معها في الدور المركزي للرسول صلى الله عليه وسلم والذي هو بالنسبة لهم حي يرزق حتى تتم استشارته والتفاهم معه كشفا ويقظة معنى وحسا كما أن المهدية لم تلجأ إلى خطة وسط لإستيعاب الذين يرفضون فكرة المهدية نصا وروحا ومعنى من العلماء والقضاة ولو أنها فعلت ذلك لأحاطت بالنسيج الروحي والفكري والسياسي للمجتمع السوداني .

لقد دخلت المهدية في أربعة حروب داخلية في وقت كان يحيط بها الإنجليز والمصريون من الشمال والأحباش من الشرق والفرنسيون من الغرب والبلجيك من الجنوب وهذه الحروب الداخلية الأربعة هي :

- حرب المهدية ضد القبائل مثل الشكرية والرزيقات والجعليين.
- حرب الخليفة ضد الأشراف وكبار أعوان المهدي
- استخدام الخليفة أهل الغرب ضد أهل البحر (النيل).
- حرب الخليفة ضد المجتمع الديني الرافض لفكرة المهدية من متصوفة وغير متصوفة.

أما من الناحية المصيرية ، فقد برز عجز المهدية في طرح مفهوم لدولة إسلامية معاصرة تستجيب لأفكار التقدم والنهضة والرفاهية ، بل وأقل من ذلك بمعنى حكومة قادرة على إدارة العمالة والدولة بصورة حسنة وتقديم بعض الخدمات التعليمية وإقامة علاقات خارجية متوازنة وتحالفات وتمكنها من تجاوز الحصار الداخلي والخارجي.

ومع إنه ليس من الإنصاف تحميل المهدية كل أوزار المجتمع السوداني ومافي هذا المجتمع من أثقال التخلف والجهل والإنحطاط إلا أنه يمكن القول بأن أداء المهدية لم يتناسب أبدا مع مطلوبات الداخل والخارج، ولذلك فقد استطاع جيش الحكم الثنائي القضاء عليها ودفنها عسكريا بالقوة والعنف والحديد والنار كما هو معلوم.

مثلت حقبة والحكم الثنائي الإنجليزي / المصري امتدادا لحقبة الوالي المتمصر محمد على ، وكما حكم الوالي محمد على وأحفاده السودان وملحقاته الإدارية هرر ومصوع وزيلع باسم الخليفة العثماني فإن الإدارة الإنجليزية حكمت السودان باسم أحفاد محمد علي.

وإذا كان آـــخر من حكم السودان باسم الخلافة العثمانية والدولة المصرية هو جارلس غردون ، فإن أوليات غردون كانت كالآتي :

- إقامة حكومة سودانية راشدة وإجلاء الجيش المصري عن السودان بعد إخماد الثورة المصرية .
- إصلاح المفاسد ودرء المظالم وعلاج قضية تمويل الإدارة السودانية دون قهر أو مبالغة في الضرائب .
- إبطال تجارة الرقيق تدريجيا.
- مد خطوط المواصلات والسكك الحديدية لربط السودان بمصر.

ولابد أن غردون كان بعيد النظر وكان يعمل أن السودان بعد قطع يد مصر عنه سيؤول لأنجلترا خصوصا إن مصر ذاتها أصبحت حقيقة مستعمرة إنجليزية ابتداء من عام 1882م .

ومهما يكن ، فإن أولويات غردون في 1885م مثلت في روحها أوليات كتشنر في خواتيم القرن العشرين أي فيما بعد القضاء على المهدية بعد 1899م حيث أندرجت أولوياته وأهدافه في الآتي :

- بسط السلام والأمن والأزدهار .
- معاملة الناس بالعدل والسوية وكسب ثقتهم.
- إيجاد معادلة تجمع بين الافكار الأوربية الجديدة ومعتقدات وعادات الناس .
- مد خطوط السكة الحديد والتلغراف فقد تم مدها فعلا مع حركة استعادة السودان.

بالنسبة لكتشنر فقد مثل التعليم الحديث المفتاح للتغيير ، ويتم بالتعلم غرس الأفكار والأهداف الجديدة التي سعي لها ، وعلى غرار الحقبة التركية التي وضعت السودان في خرطة العالم الحديث بانتدابها للأوربيين للعمل في إدارة السودان وفتحها أبواب السودان أمام الإرساليات الغربية ومن خلالها جهودها لإبراز وجه جديد للسودان.

ولكن وعلى خلاف الإدارة التركية التي لم تك واعية تماما بدلالات معركة الحضارة ولم تك منتبهة لمغزى التعليم ولا لمعنىً محدد للسياسات التعليمية والتربوية ، فإن الإدارة البريطانية كانت واعية تماما بجدوى التعليم كأداة للتغيير

وكمفتاح للمستقبل ، خصوصا أن الإدارة البريطانية جربت هذه السياسات التعليمية في مصر ويمكن تسمية هذه السياسات ، سياسات(الإسلام المعدل) Reformed Islam

وحسب تفسير داهية الإدارة الإنجليزية في مصر اللورد كرومر ، فإن الإسلام المعدل ليس إسلاما ولكن شيئا آخر (2) وإن كنا لا نستطيع أن نقول ما سينتهي إليه هذا الشيء وتقوم فكرة كرومر أن المسلم ، حينما يمر من خلال آليات التعليم الأوربي يفقد إسلاميته أو يفقد أثمن مافيه .

شجعت إدارة السودان الإسلام المعدل في الشمال ، في مشروع كلية غردون التذكارية التي صممت لتدشين حركة التعليم الغربي وما فيها من قيم وأفكار ، كما قامت ببسط قوانين على الصعيدين المدني والجنائي من القانون الإنجليزي / الهندي ، كما تم كذلك تشجيع التصوف الذي لايحتمل– الثورة – أي التدين الذي يفهم الدين في إطار الخضوع للسلطة وتصبح جل أمانيه أن ترضى عنه السلطة.

وبهذا المعني ، فإن الإسلام المعدل إطار عريض يحتمل في داخله تلفيق عدد من الأفكار العلمانية والرؤي والممارسات التقليدية والإصلاحات الأوربية والتدين المتصالح مع الدولة أيا كان نوعها.

ثم نهضت الدولة والإرساليات المسيحية بمسئوليات التعليم أدارة للنهضة والتحديث وعلى الأخص في مجال تغيير شخصية المرأة على المستوى البعيد ، وقد تم لك الإختراق دون جلبة وفي إطار مفهومية أن لايكون هناك عمل تنصيري مباشر في شمال السودان في تلك المرحلة. لقد مثل وضع المرأة السودانية عقبة كؤود أمام جهود تغريب السودان ولذلك جاءت جهود خلق المرأة السودانية الجديدة المنعتقة من التقاليد والأفكار السودانية المترسبة والتي طبعت المرأة السودانية بطابعها ، ومثل إعادة تكوين شخصية المرأة السودانية في إطار الإسلام المعدل والأفكار الأوربية معركة طويلة ما تزال آثارها تغشي المجمع السوداني المعاصر .

ويمكن القول بأن أبرز مجالين عملت فيهما آليات التغريب ويمكن رد ثمرتها إلى السياسات الثقافية الاستعمارية هما الآتي :

- علمنة الحياة الثقافية والفكرية وسط الصفوة السودانية الجديدة وليدة كلية غردون والمؤسسات المشابهة .
- خلق الولاء للدولة الوطنية وجعل الرؤي الفكرية محدودة بالتراب الوطني وبمعني أدق إحلال رابطة الأمة الإسلامية برابطة الوطن والوطنية في إطار حدود جغرافية معلومة.

بدأ سودان جديد في الظهور ومع إن هذا السودان هو مقلوب المشروع المهدوي إلا أنه من الصعب القول بأنه غير محتمل في إطار رؤي ومفاهيم إسلامية أخرى ، لقد ساند السيد على الميرغني هذا المشروع وكذلك كثير من البيوت الدينية والطرق الصوفية لأنها رأت هذا المشروع لا يحول بينها وبين التنمية الروحية وكذلك يمهد لتنمية بشرية ومادية . بل إن السيد عبدالرحمن المهدي ابن المهدي ساند هذا المشروع تحت شعار السودان للسودانيين .

فهاهم طلاب كلية غردون والكلية الحربية تبدو عليهم آثار الصحة والعافية وهاهي فرق الكشافة تشغل أوقات فراغ الشباب بنظامها وشاراتها ومافيها من أفكار تسعى لغرس روح التعاون وهاهي الالعاب من كرة قدم إلى العاب قوى تجذب الشباب بالإضافة إلى العاب التسلية ودور السينما التي أصبحت كثير من القطاعات تجد فيها المتنفث . بالإضافة إلى الفن والغناء والموسيقى.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، فها هي بيوت للعاهرات تفتح واحدة تلو الآخرى ، وهاهي الخمارات الشعبية والحديثة شيئا فشيئا تبرز محتلة أحسن واجهات الخرطوم ثم هاهي الكنائس شامخة حتى كادت أن تطبع العاصمة بطابعها، بل طبعتها بطابعها، فها هي الكنيسة الأنجلكانية تشيد كنيستها في مجاورة لقصر الحاكم العام في رمزية للقوة الجديدة الإمبريالية الإنجليزية وكنيستها ، وها هي باقي الكنائس تستأثر بأفضل المواقع في الخرطوم ، وعلى النيل حتى جاء يوم أصبح فيه هناك ست كنائس شامخة في الخرطوم الجديد تحيط بمسجد يتيم الله وحده يعلم متى سيتم الفراغ من تشييده ، وهكذا تم بذور السودان الجديد في مجال التعليم والجندية والخدمة العامة وهكذا تم بذر بذور المهدي الجديد القادم من أوربا لتخليص السودانيين من خلال مدخل غربي دنيوي (علماني) وهكذا أصبح خلاص الجنوب رهن الإرساليات المسيحية التي سيطرت على الخدمات التعليمية والإجتماعية وأقدار الشمال رهن بالصفوة الجديدة تحد الإعداد.

في مثل هذه الظروف وهذه الخلفية تطورت البيئة السودانية الدينية والتي أبرز مكوناتها بالإضافة إلى ممثلي التدين الرسمي الختمية والأنصار والقادرية والسمانية وبقية الطرق الصوفية الأخرى ، وبالرغم من الكراهية الحكومية أي الحكومة الاستعمارية للتصوف ، لأنه يحمل نذر خطر الثورة ، لما به من تدرج تنظيمي وبناء صفي ولما فيه من قيادة وقاعدة وطاعة كلية، إلا أن الحكومة ما كانت تستطيع تجاهل التصوف ونفود قادته ، وكان أكثر قادة التصوف حظوة لدى الحكومة هو السيد على الميرغني ، لما بذله وأسرته من صمود ومقاومة للمهدية ولأنه كذلك هو الذي استلم

شكليا مقاليد الأمور لمصلحة الإنجليز في كسلا، حينما غادرها الطليان في 1896م بعد هزيمتهم في عدوة من قبل الأحباش ، ولذلك فقد قامت الإدارة البريطانية بتكريم السيد على في عام 1900 ومنحه وسام جدارة بريطاني عال وهو G.M.G وبذلك أصبح أول سوداني، بل السوداني الوحيد الذي ينال هذا التكريم حتى الحرب العالمية الأولى ، كما قامت الإدارة الجديدة ببناء مسجد الختمية في كسلا بعد أن كان قد دمره المهديون ولم يكن هناك ما يفسد الود سوي امتناع الإدارة البريطانية عن الاعتراف به كرئيس لكل قادة الطريق ولكن مع ذلك ظل السيد على في الخرطوم وشقيقه السيد أحمد في كسلا في سجل أصحاب الخطوة والراتب المادي عند الحكومة .

وظل سلوك ومعاملة الحكومة للطرق الاخرى مظهره القبولية العامة المشبوبة بالحذر والشك ، كما ظلت الحكومة تنظر لحيوية الإنتماء والتنظيم وما يتخللها من طقوس وتعاليم بكثير من الريبة وتعدها ضربا من الأصولية والتعصب ، وفي الخمسة عشر سنة الأولى أبرزت الحكومة شدة ومقاومة حاسمة لأي إحياء للموروث المهدوي، ولم يتردد السيد على الميرغني في هذه الفترة من التعاون مع الحكومة ومع خططها الرامية للقضاء على مظاهر المهدية ومع مطلوبات بسط الامن والسلامة وإعادة هيكلة الإدارة (3).

ومع إطلال نذر الحرب العالمية الأولى ، وما برز وكأنه سعى من السلطان على دينار للتحالف مع الدولة العثمانية وحليفتها المانيا ، خشيت بريطانيا أن تمتد هذه الروح إلى السيد عبدالرحمن أبن الإمام المهدي مما دفع بالحكومة لإلائه بعض الاهتمام وترغيبه في الشان الحكومي ، وحينما أندلعت الحرب أصبح السيد / عبدالرحمن قائدا سياسيا محترما ونجح في كسب الإدارة البريطانية التي أخذت في تقريبه ودعمه وتشجيعه على بناء مهدية جديدة موالية لخط الحكومة وحينما برزت انتفاضة مهدوية محدودة في جبل قدير في جبال النوبة في عام 1915م ، كتب ونجت قائلا(إنني سعيد بمصرع فكي جبل قدير – للفائدة الشخصية فإن الرجل الذي أخبرنا بشأنه هو عبدالرحمن بن المهدي الراحل (4).

وقد مهر خمسمائة من أعيان السودان ، من بينهم السيد عبدالرحمن ، سفر الولاء، حيث تعهدوا بدعمهم الكامل لبريطانيا وحلفائها في الحرب، وحين زيارة صفوة مختارة منهم لبريطانيا لتهنئة الملك جورج، قام السيد عبدالرحمن بأهدائه سيف والده للملك الذي قام بارجاعه إليه حاضا له للدفاع به عن الإمبراطورية.

أصبح السيد عبدالرحمن وما يطلق عليه بالمهدية الجديدة بالإضافة إلى الختمية والسيد الشريف يوسف الهندي والسيد إسماعيل الأزهري الكبير جزء من مؤسسة الحكم البريطانية، وعمل جميعهم بوعي أو دون وعي على تأسيس السودان الجديد بآفاق شبه علمانية ، وأخذ السيد على عليه رحمه الله ، يعمل من خلال الستار، يحرك الاشياء، وحاضرة في خلفيته وذاكرته، ، أن وجود الحكم الثنائي هو صمام الأمان، ضد أي انبعاث مهدوي ومع أن السيد / على ظل رأسا لطريقته ، إلا أنه لم يك من المعتقدين بجدوي استخدام الإسلام ترياقا ضد الحكومة بل العكس أتخذ نفوذه الديني لتوطيد نفوذ الحكومة ، وحينما تم تسيس الطريقة لتكون العمود الفقري لحزب الشعب الديمقراطي فإن السيد على آثر أن يكون في الظل تاركا لأنصاره حرية العمل حسب ميولهم ومطلوبات الطرف.

ويمكن القول ، أنه ومن خلال القراءة العملية ، لنشاطه ونشاطات المجموعات المحسوبة له.. فإن السيد على فترات النضال الوطني ، في أعقاب قيام مؤتمر الخريجين، أخذ يشجع قيام نظام جمهوري ، سواء أكان ذلك نظاما ديمقراطيا منتخبا أو عسكريا ، وبمعني آخر أي نظام قادر على فرض الأمن والنظام وقادر على إخضاع واحتواء نمو المهدويين.

وبذلك فإن السيد على لم يك ليوافق على نظام سياسي ديمقراطي كامل العلمانية بمعنى الفصل الكامل للسياسة عن المجتمعات الدينية والتدين ، لأن ذلك كان سيضعف مكانته الدينية ويضعف كذلك وضعية طريقته ومكانتها في السياسة السودانية.

الإسلام في جدول أعمال الحركة الوطنية

سيطرت على الحركة الوطنية التي ظهرت فيما بين الحربين العالميتين الأولي والثانية على الساحة السياسية الداخلية والتي وصلت إلى قمتها بظهور مؤتمر الخريجين في 1939م القوى الآتية :

خريجو كلية غردون والذين انتشروا في جهاز الدولة والخدمة العامة والذين تم دمجهم في الجهاز الحكومي وتم كذلك استئناسهم في إطار الفكر الغربي والثقافة الغربية.

- القادة القبليون وقادة الطرق الصوفية والفقهاء الذين ذاقوا طعم التحالف مع الدولة الجديدة وما جلبته من أمن وسلام ورفاهية وخدمات عامة وأصبحوا معتقدين في جدوى تسليم أمور السودان لحكومة الحكم الثنائي .

- خريجو المدارس التبشيرية على الأخص في الجنوب والجبال المحصنون تماما ضد الثقافة العربية الإسلامية.
- الصفوة من خريجي المدارس الحربية الذين أصبح لهم وجود في المؤسسة العسكرية بتفريعاتها (شرطة جيش).

ونظرت كل هذه المكونات الرئيسية في المجتمع السوداني للمستقبل على أساس إكمال مهمة الحكم الثنائي وانجاز السلام ، والإستقرار والتقدم من خلال سودنة الوظائف في مرحلة ثم تقرير المصير الذي كان في حقيقته يعبر عن المزاج الشعبي وروح الشعب الراغبة في الإنعتاق والإستقلال وإن شاب ذلك الشعار شيء من الوحدة تحت التاج المصري فلم يك ذلك إلا مجاملة لروح مصر التي وقفت مع الشعب السوداني كما أن الوطنية السودانية من دون مصر لم تك في ذلك الوقت لتساوي الكثير.

وكانت معظم هذه المكونات تعمل بوعي أو دون وعي لدولة سودانية علمانية متحررة (5) وإن لم تحدد شكل الدولة الدستوري.

تطور الخطاب العلماني ببروز الأحزاب السياسية:

لعل أهم تطورين سياسيين في الثلاثينيات هما الإتفاقية المصرية/ البريطانية لعام 1936م التي ورد فيها بالنسبة للسودان أن الهدف الرئيسي للإدارة في البلد، ينبغي أن يكون رفاهية السودانيين وآثار بروز هذا المصطلح كثيرا من الجدل والنقاش حول دلالاته ومراميه ، وكان المصطلح مصطلحا حمال أوجه في توظيفه واستخدامه في الصراع السياسي مابين الوحدة مع مصر والإستقلال التام.

أما التطور الآخر ، فهو نمو مؤتمر الخريجين ، والذي أصبح مركز قوة ومركز جذب للخريجين ، حتى بلغ عدد أعضائه المسجلين فيه أكثر من خمسة آلاف سوداني في عام 1942م ، وفي ذات العام رفع المؤتمر في 3 ابريل 1942م مذكرته الشهيرة لإدارة الحكم الثنائي ، حيث ركزت المذكرة على مطلب تقرير المصير ضمن مطالب أخرى أهمها الآتي :

1. إقامة مجلس لتمثيل السودانيين لإجازة الميزانية والقوانين مع تخصيص 12% من الميزانية للتعليم .
2. إبطال قوانين سياسات المناطق المقفولة وإلغاء الإمتيازات الممنوحة لمدارس الإرساليات التبشيرية وتوحيد المناهج المدرسية في كل السودان ، وعنى ذلك رفض السياسة الثقافية البريطانية القائمة على سياستين مختلفتين للجنوب والشمال.

3. سودنة الوظائف .

انقسام مؤتمر الخريجين في الذكرى السادسة لتأسيسه:-

كان من المأمول أن يتطور مؤترم الخريجين ليصبح الوعاء الجامع للوطنية السودانية ولكن هيهات ، فما أن ازدادت أهميته ، حتى ازداد الصراع وسط الصفوة على قيادته ، وأصبح الصراع على مجلس المؤتمر الستيني ومكتبه التنفيذي صراعا له أبعاده السياسية والطائفية ، ولذلك لم يعمر مؤتمر الخريجين طويلا، إذا لم يزد عمره عن خمس سنوات (1939- 1944م).

تحلل مؤتمر الخريجين ، كما تتحلل ثمرة المانجو ، حينما تؤدي إلى بروز أكثر من شجرة ، برز من ثنايا مؤتمر الخريجين حزبان وهم مجموعة الأشقاء ومجموعة الاستقلاليين وأصبح حزب الاشقاء تحت رعاية السيد/ علي والإستقلاليين تحت رعاية السيد/ عبدالرحمن وجاء هذا ثمرة تراكمات ، إذا لم يكن السيد / على ضد الإستقلال ولكنه كان استقلاليا وكان يؤمن بأهمية الرابطة الإنجليزية ولكن ضرورات السياسة دفعته في اتجاه الاشقاء لموازنة تيار الإستقلاليين ، كما أن السيد / عبدالرحمن كان وثيق الصلة بالاشقاء ، لأن بن عمه السيد عبدالله الفاضل في مجلس حزب الأشقاء ، ولكن ضرورات السياسة دفعته في اتجاه الأشقاء لموازنة تيار الإستقلاليين ، كما أن السيد/ عبدالرحمن كان وثيق الصلة بالاشقاء، لأنّ أبن عمه السيد عبدالله الفاضل في مجلس حزب الأشقاء ، ولكن ضرورات السياسة جعلته حامي الإستقلاليين لموازنة منافسة السيد على وفي ذات الحقبة ولد تيار اليساريين في عام 1946م وسط الطلاب السودانيين بمصر تحت اسم (الحركة السودانية للتحرر الوطني) وانتقلت للسودان تحت عدة مسميات وواجهات(الحزب الشيوعي) الجبهة المعادية للإستعمار(مؤتمر الطلبة)الخ.

وهكذا برزت قوى الوطنية المطعمة بأفكار التحرر الديمقراطية والعلمانية وكان أبرز مكاسبها قيام المجلس الإستشاري لشمال السودان في عام 1943م ثم المجلس التشريعي في عام 1949م وهكذا برز اسودان الجديد ، السودان الذي أدته إليه، إخماد نيران المهدوية وإحلال السياسات البريطانية وتراكم هذه السياسات وصراع هذه السياسات مع مصر الخديوية ثم مصر الثورة . ظلت الإدارة البريطانية قابضة على زمام الأمور في السودان وظلت تلهب بركاء حركة القومية السودانية القائمة على شعار السودان للسودانيين ، لم يك السودانيون ، الهاتفون باسم وحدة النيل ضد الإستقلال ولكنهم كانوا يعبرون بذلك عن تطلعاتهم ورفضهم للإدارة الإنجليزية

وسياساتها القائمة ولكنهم كانوا يعبرون بذلك عن تطلعهم ورفضهم للإدارة الإنجليزية وسياساتها القائمة على فرق تسد وسياساتها القائمة على عزل جنوب السودان ، ومهما يكن ، فقد مثلت مصر بالنسبة للسودانيين الجارة العربية المسلمة ، والتي مثلها مثل السودان ومثل أي بلد إسلامي آخر تخضع لجور الحكم البريطاني الذي كسر هيبة الثقافة العربية الإسلامية وكسر هيبة ممثليها في ذلك الظرف وبالرغم من ذلك ، فإن مصر على جراحاتها كانت الحليف الوحيد المتاح، ولعل من نتائج التحالف مع مصر غير المباشرة ، إبطال سياسات الإنجليز المتعلقة بخلق كيانين في السودان واحد في الشمال والآخر في الجنوب ومهما يكن ، وبفحص الحالة الثقافية ، الفكرية فقد حافظت بعض مكونات المجتمع السوداني على تراثها العربي ، الإسلامي ولكن كذلك فإن تراكمات السياسات الثقافية البريطانية أزاحت جزئيا العامل الإسلامي كعامل فاعل في السياسة السودانية ، مفسحة المجال أمام تيارات جديدة ، تعلقت شعارات وأفكار الوطنية والتي طلبت النهضة على أي طريقة جاءت ، وبتحليل مضمون الشعارات التي طرحت في تلك الفترة وكذلك أسماء الأحزاب وأسماء الصحف فإن ذلك يعطي إضاءة عن روح ذلك الظرف وما شابته من أفكار وآراء، فمن أهم الشعارات السياسية ، وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري ، يقابله شعار (السودان للسودانيين) ولا عجب أن فاز الشعار الأخير ، ذلك لأنه نزل بالقضية إلى مستواها الاجتماعي ، الشعبي بينما حصر الشعار الأولي القضية في الهياكل الفوقية ، الوحدة في إطار التاح وفشل في أن ينتج شعارات تخاطب الوجدان الشعبي لأن التاج ذاته كان في محنة في مصر دعك منه في السودان .

أما أسماء الأحزاب يتمكن أن يكشف عنها هذا الهيكل

مؤتمر الخريجين (1939- 1945م)

الإشقاء 1943م السيد على الميرغني والسيد إسماعيل الأزهري المجموعة الإستقلالية

وأساسها حزب الأمة تحت

رعاية السيد عبدالرحمن

والــضابــط الــمعروف

عبدالله خليل

الأحرار الإستقلاليون

وحدة وادي النيل 1946م

حزب الوطني الإتحادي

اساسا السيد اسماعيل الأزهري

القوميون محمد أحمد محجوب

حزب الشعب الديمقراطي1956

السيد على والسيد على عبدالرحمن

اصبح الزراع السياسي للختمية

الحزب الجمهوري زعماء قبائل وعشائر

المجموعات اليسارية / الحزب الشيوعي السوداني

وفي نظرة فاحصة ، فإن المسميات تكشف عن اتجاهات جديدة ، تتحدث عن الشعب والأمة والوحدة والديمقراطية والجمهورية والقومية ولكنها تتجنب مسمى ذا محتوى ديني وأصبح ، ولم يأتي ذلك صدفة وإنما ثمرة للسياسات الثقافية الإنجليزية ، ورياح التغيير باسم الوطنية والقومية والإشتراكية التي كانت تهب على كل الدنيا بما فيها العالم الإسلامي .

أما أسماء الصحف والمجلات فتبدأ بسودان جازيت والحضارة (حضارة السودان) والنيل وصوت السودان والرأي العام والأيام والعلم والميدان والمؤتمر والنداء والتلغراف والأمة ، ووادي النيل والسودان الجديد ، الخ وهكذا أطلقت تيارات جديدة ، تبث أفكارا جديدة في مجتمع متخلف وجاهل كما برزت الحركة الفنية الجديدة في إطار الموسيقى الأوربية بسلالمها ولوازمها وأصبحت الأغنية تدور عن الحب في كل ناد، كما برزت ظاهرة الإذاعة فيما بعد الحرب العالمية الثانية التي خدمت ذات الأهداف الفكرية والوطنية والغابات التي خدمتها الأحزاب والصحف والمجلات من داخل وخارج السودان.

في هذا الجور برزت الحركة الإسلامية ، في النصف الثاني من الأربعينات في أجواء شعارات تقرير المصير والزخم الثقافي العلماني واتجاهات اليسار التي سيطرت على حركة الطلبة وأفكار الإنعتاق من التقاليد الدينية حيث برز شباب دهري أهمل

أداء الصلوات واستجاب لنزوات التحرر والجنس وشرب الخمر ، حتى قيل أن الهزيمة النفسية وصلت إلى حد أن المتدين كان يقوم بأداء شعائره سرا حتى لاينتبه له المجتمع الجديد باخلاقه الجديدة- لذا فلا عجب أن من جملة الإستفزازات التي أدت لتفعيل حركة الإخوان المسلمين تنصير فتاة سودانية ، انتبه المجتمع لتتصيرها وأصبح المرحوم الاستاذ على طالب الله ناشطا في حركة الإخوان المسلمين ، حينما شغلت تنصير هذه الفتاة واقض ذلك مضجعه إلى أن فتح الله عليه بالداعي الذي حدثه عن ضرورة تأسيس كيان إسلامي في السودان كامتداد لحركة الإخوان المسلمين في مصر والتي كانت قد بلغت حينها شأوا بعيدا في ظروف الحرب العالمية الثانية ، حتى أصبحت أكبر حركة سياسية في مصر ، قامت بدور كبير في حرب قناة السويس ومن بعد في حرب فلسطين، كما أسست لها فروع في سوريا وفلسطين والأردن والعراق ، وبلغ عدد أعضائها الملتزمين قرابة نصف المليون والمنتسبين لا يقلون عن ذلك بالإضافة إلى كتبها ومجلاتها وجمعياتها الخيرية ومدارسها ومجالس دعوتها وقياداتها التي أصبحت ملء السمع والبصر.

وصل وفد حركة الإخوان المسلمين من مصر بقيادة الأستاذ عبدالحليم عابدين وجمال الدين السنهوري إلى السودان في شهر اكتوبر من سنة 1946م واستقبل مجتمع التدينين السودانيين ، الذين هزتهم وصدمتهم حادثة تنصير الفتاة الوفد أحسن استقبال ، ولسان حالهم وجئت على قدر ياموسى وتكون مكتب إداري لبسط شعب الاخوان المسلمين في السودان ونشر فكرة الحركة وكان من أميز قادتها الشيخ المرحوم عوض عمر الامام، والشيخ المرحوم على طالب الله وبعد ذلك نفر من طلاب المعهد العلمي بامدرمان ، حتى أن الشيخ حسن البنا ذكر في عام 1948م بأن شعب الاخوان بلغت ألفي في مصر وخمسين شعبة في السودان والبلاد العربية والإسلامية .

وبينما كانت تتحرك هذه المؤثرات ، ظل صوت الإسلام المجاهد خافتا، ولذلك فإن من أكبر إشكالات المجموعات السلفية في الدعوة، إنّها بلا تاريخ نضالي ضد الكافر، لا فكرا ولا حركة ولم تبرز إلا حينما لملم الكافر امتعته وتحرك فتحركت الحركات السلفية في وسط تراث الكافر وهذا ليس عيبا ولكن ماهو محتوي ذاك الخطاب واين بلغ وماهي غاياته ، وفي الحقيقة أن الصوت الإسلامي سواء كان صوفيا أو سلفيا أو تجديديا كان غائبا وكانت الوطنية والأفكار الجديدة هي سيدة اللحظة التاريخية.

بادرات الحركة الإسلامية والسلطة :

بيد أن مشروع الإدارة البريطانية وترتيباتها لتحويل السودان إلى دولة علمانية على المستوى البعيد لم يكتب له النجاح ، وربما يعود ذلك الأمر إلى أن الجذوة الدينية والروح الإسلامية التي أحيتها المهدية والبعد النسبي عن المؤثرات الغربية وعملية الاحتلال من قبل دولة أجنبية تدين بالمذهب الكنسي حرك المشاعر الدينية وأيقظها وجعلها منتبهة لعملية التغير نحو الحداثة المشبعة بالعلمانية ، كما أن سماح الإدارة البريطانية بالممارسات الشاذة مثل السماح بفتح دور البغاء والخمارات ساهم في صنع حاجز من النفور تجاه الأجنبي .

ويمكن أن نضيف إلى ذلك تأثر السودان بالتطورات الخارجية في العالم الإسلامي والتعاطف مع القضية الفلسطينية على الأخص بعد الإعلان الرسمي عن قيام الكيان الإسرائيلي وبيان حجم التآمر الدولي على الأمة الإسلامية ، كل ذلك ربما كان له القدح المعلى في إلتفات بعض عناصر الصفوة المثقفة نحو الدين والتمسك به والدعوة لكي يسود بقيمه وقوانينه وكان من ضمن هذه النخب أفراد من الصفوة السودانية.

وقد برزت الحركة الإسلامية الشعبية للإخوان المسلمون بعدد محدود من العاملين في الحقل السياسي كالشيخ عل طالب الله بالإضافة إلى طلاب المعهد العلمي وكان كسب الحركة محدودا وسط مجتمع المتدينين ، بالرغم من أن المجتمع الديني كان عموما. متعاطفا مع. شعارات الحركة. وهي. الإسلام دين. ودولة. ، والإسلام هو. الحل. إلا أن الحركة لم تكن لها القدرة التي تمكنها من النفاذ للمجتمع السوداني ونخبه ، كما أن السياج المضروب على السودان من قبل الحكومة الإستعمارية لم يكن الحركة من التفاعل والإستفادة من خبرات الحركة الإسلامية المصرية ولسوء الطالع لم يزر الإمام حسن البناء السودان .

وظل الخطاب الإسلامي يراوح مكانه مابين عامي 1946/1949م إلى أن ظهرت حركة التحرير الإسلامي التي كتب لها النجاح والنفاذ إلى النخب الموجودة وتقديم خطابا إسلاميا تأثر سلبا وإيجابا بأدبيات الحركة الشيوعية وأصبح جدول أعمالها قائما جزئيا على مكافحة الشيوعية وعلى منازلتها ، ومن حكم الله البالغة أن تأسيس هذه الحركة جاء بعد شهر من اغتيال الإمام حسن البنا في 12 فبراير49 ، علما بأن مؤسسي حركة التحرير لم يتأثروا بالبنا ولا بحركة الإخوان ، مما يلقي الضوء على العزلة التي كانوا يعيشون في أجوائها.

ومثلت حركة التحرير الإسلامي بادرات الطالب بابكر كرار[1].والذي كان حينها طالبا مع زميليه محمد يوسف محمد ويوسف حسن سعيد في الكلية الجامعية.

ارتبطت الحركة الإسلامية السودانية منذ نشأتها بالطلاب فقد نشأت وسط طلاب المدارس العليا، والتي كانت ساحاتها مراكزا لحركة اليسار وشعارات التغريب ، ودخلت الحركة الإسلامية التي ولدت تحت اسم (حركة التحرير الإسلامي) منذ أيام ولادتها الأولي (مارس 1949). في معممة السياسة .

بل إنها ولدت حركة سياسية في ظروف طغيان اليسار وأخلاق اليسار على حركة الطلبة–وقام جدول أعمال الحركة في تلك الفترة المبكرة على الآتي :–

- تكوين جماعة إسلامية سرية تستوحي بادرات فكرها من الوجود من كتب الفكر الإسلامي" حياة محمد لهيكل وعبقريات العقاد وإسلاميات طه حسين على مافي هذه الأدبيات من قصور.
- اتخذت الحركة أسما لها هو حركة التحرير الإسلامي ، لأن البلاد كانت مستعمرة إنجليزية وأرادت الحركة أن تبرز نموذجها في الكفاح الوطني من منطلقات العمل الإسلامي لذا فهي حركة تحرير ولكن على أساس الإسلام وتعتمد السرية في حركتها الداخلية حتى لاينكشف أمرها للإستخبارات الإنجليزية.

إتخاذ الحركة لنهج كفاحي يقوم على أدبيات الإسلام جعلها كذلك تسعى لبسط هيمنتها على حركة الطلبة وسوقها في إتجاه الإسلام ، مما استلزم مجابهة التيارات المناوئة وإقصائها عن قيادة حركة اتحاد الطلبة وكانت الحركة المناوئة تكرث هيمنتها على الطلبة تحت راية (تنظيم مؤتمر الطلبة) وكان من لوازم إقصاء اليسار عن اتحاد الطلبة نزول الإنتخابات ومما يستوجب ذلك من خطاب وبرامج وإتصالات ولذلك تم صياغة حركة التحرير الإسلامي ، صياغة سياسية ، حركية تنظيمية واستفادت في

---

[1] بابكر كرار سليل أسرة انصارية معروفة في مدينة واد مدني ، عرفه بحبه للقراءة والإطلاع وأصبح دائرة معارف، ولد في بداية الثلاينيات 1931م وانضم للحزب الشيوعي في 1947م ثم أسس حركة التحرير الإسلامي في مارس 1949م وعمره 18 عاما وتخرج في حلية الحقوق جامعة الخرطوم عام 1954م ومنها عكف على دراسة حركة الثورة العربية المعاصرة ورموزها عبدالناصر والقذافي بالإضافة إلى تأسيسه لحركة التحرير الإسلامي فقد أسس من بعد الجماعة الإسلامية ثم الحزب الإشتراكي الإسلامي ساند ثورة مايو في بداياتها ثم إنقلب عليها توفي في مدني عن عمر يقارب ال 57 عاما.

ذلك من آليات الحركة الشيوعية في العمل التنظيمي من صحافة حائطية وأسلوب خطابة سياسية ومطلوبات العمل النقابي .

ونجحت الحركة في كسر احتكار اليساريين للعمل الطلابي وفازت في دورة عام 52 بتكوين اللجنة التنفيذية لإتحاد الطلاب في جامعة الخرطوم ، وأصبح منذ ذلك اليوم " مؤتمر الطلبة" الواجهة الشيوعية نسياً منسياً – وبذلك أصبحت ساحات المدارس العليا والجامعة ، المراكز التي تبلور فيه الحركة الإسلامية رؤيتها وتطور فيها خبراتها، ولتشابه خطاب حركة التحرير الإسلامي مع حركة الأخوان المسلمين ، اطلق اليساريون على رواد حركة التحرير اسم (الإخوان المسلمون).

ولم يك ذلك بالنسبة لرواد حركة التحرير أمرا سيئا إذا سرعان ما لفت نظرهم، نشاط الإخوان في شعبهم الخارجية وكتب الشهيد حسن البنا ومجلات ومنشورات الإخوان الوافدة من مصر ، مما قاد إلى تلاق فكري وحركي انتهي باندماج التنظيمين في تنظيم واحد في مؤتمر العيد ذو الحجة 1954 أغسطس عام 1954م وعني ذلك ولدت حركة سياسية جديدة اتخذ اسم (الإخوان المسلمون) وعرفت نفسها في دستورها (الإخوان المسلمون حركة إسلامية مقرها السودان)، أو كما نصت الوثيقة المجازة بأن اسم الجماعة الإخوان المسلمون واستقلالها إداريا عن أي جماعة إسلامية أخري [2]. .

ومما ورد في قراراتها إيجاد الفرد السملم الذي يؤمن بالله إيمانا عميقا ويستشعر صلته بالله في كل لحظة من حياته.

- تحرير السودان سياسيا واقتصاديا واجتماعيا على أساس المباديء الإسلامية والمشاركة في بناء المجتمع العالمي الإسلامي .
- تنمية الثروة القومية.
- تحقيق العدالة الاجتماعية .
- إقامة حكومة إسلامية
- تأييد الحركات التحرر ، الإستعمار والدفاع عن الحركة والمشاركة في بناء السلام العالمي.

---

[2] محمد خير عبدالقادر نشأة الحركة الإسلامية الحديثة في السودان 1946–1956م الدار السودانية للكتب ، الخرطوم 1419هـ – 1999 ص 192

ولدت الحركة الإسلامية الجديدة معافاة من مرض التعصب والإنكفاء على الذات ولما لا وهي وليدة احتياجات مجتمع السودان ومافي هذا المجتمع من أشواق وتناقضات وصراعات وتسامح وحوار .

وتابعت الحركة الإسلامية ترقياتها أي أنّه تم تعميدها كحركة شعبية ذات خطاب اجتماعي، سياسي عام تسعى نحو التنسيق مع القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة على الساحة السودانية وخير مدخل لذلك هو صيغة العمل الجبهوي الذي يقوم على تحديد شعار أو برنامج مرحلي تقوم بانجازه جبهة من الشخصيات والقوى التي يهمها انجاز هذا الشعار أو هذا البرنامج- ووقع الاختيار على شعار الدستور الإسلامي كخير خطاب لأهل السودان وخير مدخل على دنيا العمل السياسي والكفاحي- خصوصا إن السودان في عام 1955م كان يمر بظروف إنتقال من الحكم الذاتي إلى الإستقلال التام وما يقتضيه الإستقلال من توجيه وأحكام ودستور ، ويبدو أن اختيار صيغة الدستور كمدخل على قضية العمل العام مرده إلى غلبة القانونيين في النخبة القائمة على شأن الحركة كما أن المطالبة بالدستور الإسلامي فيه، حفاظ على شعار الحركة المهدية التي دمرها كتشنر والتي كانت تدعو إلى إقامة الشريعة، بشعار له مضامين جهادية واجتماعية وروحية بينما جاء شعار الدستور الإسلامي للحركة الإسلامية الحديثة باردا يقوم على الخطاب التحديثي الذي تقوم به حركة الأحزاب السياسية في الغرب والقائم على الرضى بحكم الأغلبية ومن الناحية الأخرى ، فإن القانونيين بحكم تكوينهم العقلي والحرفي يهتمون بتنزيل الأحكام والتغيير الفوقي، كما أن دعاة الدستور الإسلامي لم يكونوا منتبهين للقضايا الأساسية للأمة مثل التخلف والتنمية وبسط الدعوة وإصلاح أحوال الدعاة وقضايا التنمية الفكرية والثنائية .

ونجحت الحركة الإسلامية في ذلك الوقت المبكر من إقامة الجبهة القومية للدستور الإسلامي وحشدت فيها حتى راعيي الحزبين الكبيرين السيد على الميرغني والسيد عبدالرحمن المهدي بالإضافة إلى كيان أنصار السنة وكيانات الطرق الصوفية والشخصيات والبيوت الدينية. وهكذا ولدت الحركة الإسلامية في صيغة جبهوية مشدودة إلى الآخر تعلن تبنيها لكل ماهو قابل للتنظيم والتشكل وتعلق خطابها بكل السودان ، مبرزة استعدادها للتحالف والتحاور مع الجميع في إطار فهم مشترك للإسلام. ولكنها تجاهلت خطاب المواطنة الذي يستدعي الآخر غير المسلم على الأخص في جبال السودان وجبال النوبة.

وقد أدت هجمة الحركة الإسلامية على قضية التغيير الإسلامي من زاوية الدستور الإسلامي إلى حشد شعبي ضخم مؤيد لهذا الشعار على اختلاف التوجهات العقدية والسياسية وأصبح منذ ذلك الوقت أي عام 1955مخ شعار الدستور الإسلامي في جدول أعمال القوى السياسية السودانية – كما والت الحركة الإسلامية نموها وسط طلاب المدارس والجامعة ولما أضحت البلاد ابتداء من عام 1958م تحت سيطرة الحكم العسكري ممثلة في نظام كبار الضباط بقيادة الفريق إبراهيم عبود عدلت الحركة الإسلامية في خطابها السياسي وأخذت تهجم على قضية التغيير السياسي من خلال قضية الحريات العامة، الشيء الذي جعلها تقف في ارض عامة مع مختلف القوى السياسية المتضررة من تضييق الخطاب السياسي ومصادرة الحريات السياسية .

وأضحت هذه المنهجية من ثوابت خطاب الحركة الإسلامية ففي فترة الديمقراطية والتعددية الحزبية يقوم خطابها على الدستور الإسلامي – وفي الحقب العسكرية يدور حول الحريات السياسية.

ونجحت مبادرة الحركة الإسلامية مقرونة في كفاح السياسية والاجتماعية في تقويض نظام كبار الضباط من خلال إبراز أزمة حرب الجنوب كلازمة من لوازم الحرية في كل القطر ودخل السودان في مرحلة التعددية الحزبية والحريات العامة مرة أخرى عقب نجاح الثورة المعرّفة بثورة اكتوبر الشعبية.

ويمكن التاريخ لإنطلاقة الحركة الإسلامية السياسية الجاد منذ هذا التاريخ أكتوبر 1964م وذلك للآتي :

- بروز قيادة جديدة تفرغت للعمل السياسي والدعوي ممثلة في شخصية علمية، هي شخصية د. حسن الترابي، والذي كان له دور مشهود في ثورة اكتوبر الشعبية. حيث تفرغ تماما من سلطات الوظيفة للحركة الإسلامية ومشروعها . ومن الملاحظ أن النخب الإسلامية كان يستهويها أن يكون أميرها دائما جامعا ما بين المعرفة بالعصر وثقافة الغرب مع حد أدني من التكوين الإسلامي والولاء لأفكار الحركة الإسلامية (بابكر كرار ، محمد الخير عبدالقادر ، عمر بخيت العوض ، محمد يوسف ، الرشيد الطاهر وأخيرا الترابي وجميعهم من خريجي جامعة الخرطوم أو مايشابهها وفضلتهم الحركة على العلماء التقليديين) .
- دخول الحركة في مجلس الوزراء ممثلة بوزير وكان ذلك اعتراف بخطر الحركة ووزنها السياسي ومثلها في المرة الأولى المرحوم محمد صالح عمر وفي المرة الثانية المرحوم الرشيد الطاهر بكر .

- قرار الحركة الإسلامية بدخول الإنتخابات في قرابة المائة دائرة انتخابية وذلك تأكيدا لخط النمو والإنتشار وتحت ذات المدخل (الدستور الإسلامي) وتابعت الحركة الإسلامية مشروع بناء (جبهة الميثاق الإسلامية) التي انتظمت فيها كافة القوى الإسلامية الجادة أداة لخدمة البناء السياسي والاجتاعي وتوحيد الرأي العام.

وخاضت جبهة الميثاق الإسلامي انتخابات دورتين نيابيتين في عامي 65 و67 ومع أن مقاعدها كانت محدودة ولم تتجاوز الست مقاعد في المجلس النيابي لعام 65 ولم تتجاوز الاربع مقاعد في المجلس النيابي لعام 67 إلا أن العائد السياسي لم يك أبدا ضئلا وتمثل في الآتي:-

- تصدر د. الترابي لقائمة الفائزين في دوائر الخريجين – أي خريجي الجامعات- والذين خصصت لهم خمسة عشر دائرة – فكان د. الترابي أكثرهم أصواتا وعني ذلك انتفاء الجفوة بين الصفوة المتعلمة القائمة على أمر الدولة والحركة الإسلامية وأن الصفوة المتعلمة مستعدة لتقبل مشروع الحركة الإسلامية وأن طبقة المتعلمين السودانيين طبقة راشدة واعية وغير مستلبة.
- أصبحت قضية الدستور الإسلامي القضية المركزية في الخطاب السياسي لكافة القوى السياسية حتى عدل الحزب الشيوعي خطابه حول الدين الإسلامي ، أما الحزبان الرئيسيان فقد تبنيا تماما أطروحة الدستور الإسلامي وبذلك أجمعت القوى الرئيسية في السودان على أمر التوجه الإسلامي والجمهورية الرئاسية وبذلك اصبح في السودان أكبر حركة سياسية ذات خطاب وتوجه إسلامي، سابقة بذلك جمهورية الخميني وباذرة بذور التوجه الإسلامي ولكن كان يجب ملاحظة أن فكرة الدستور الإسلامي لم تك ثورية وإنما كانت مجرد وثيقة فوقية لهياكل دولة صممت ومستمدة تماما من روح وشكل الدولة الغربية وكان عمودها خدمة عسكرية ومدنية علمانية مشبعة بالتعاليم الاوربية وكذلك مثل شعار الدستور الإسلامي شعارا سهلا جعل الاحزاب تكتفي به، وسترها من كشف عوراتها وعدم ديمقراطيتها وعدم مؤسسيتها وضعف خطابها الفكري والروحي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي . وأصبح شعار الدستور الإسلامي قميصا فضفاضا لستر كل تلك السوءات .

اكتسب أعضا الحركة ومؤيديها ثقة بأنفسهم وبرنامجهم ولفتوا نظر القوى الإقليمية والعالمية، ولم يكن الوضع الإقليمي مهيئا لقبول عامل إسلامي وكان العالم العربي منقسما بين تيار التقدمية الذي يقوده عبدالناصر وتيار المحافظة الذي يقوده الملك فيصل- وتعاطفت الحركة الإسلامية مع ركاب تيار المحافظة في وجه التيار الناصري

ولكنها كذلك صالحت التيار الناصري بعد هزيمة يونيو 1967م المزرية ومهما يكن فقد تحالف مجمل الوضع الإقليمي ضد الحركة الإسلامية مما أدى إلى إطاحة تحالف تنظيم صغار الضباط بوجهه القومي العروبي الشيوعي بالنظام السياسي الموجود وكان من أول ضحايا الإنقلاب الحركة الإلسلامية التي وجدت نفسها عشية انقلاب مايو 1969م في السجن.

وإبتداء من 1970م تغيرت شخصية الحركة الإسلامية، نتيجة لما لحقها من أدى في جسمها وفي سمعتها من الدولة، كما أخذ وعي الحركة بذاتها ومهامها يتكامل كما تكامل وعي الحركة بتداخل التيارات والمصالح على مستوى الإقليم وإن ما من موجة سياسية تأخذ ببعض عالم المسلمين إلا وتظهر تداعياتها في بقبة الجسم وإن هناك علاقة جدلية بين المؤثر المحلي والإقليمي والدولي – ودخلت الحركة الإسلامية في تجربة بناء جبهة سودانية وطنية عريضة قوامها أساسا الحزبين الرئيسيين كخط مواجهة لحركة نظام نميري بوجهه الناصري ، الشيوعي وفي إطار هذه الجبهة ابتدرت الحركة الإسلامية مبادرات جهادية تحت مظلة الجبهة الوطنية كما أخذت الحركة الإسلامية في رعاية علاقات دولية مع الملك فيصل ومع النظام الليبي وكذلك النظام الإثيوبي .

ولكن جاء التغيير الأهم والآثم في شخصية الحركة الإسلامية، حينما تصالحت مع نظام النميري الفترة 1977–1985م حيث تخلصت من عقلية هاجس الحريات العامة على إطلاقها ووافقت على الدخول في تحالف غير معلن مع نظام نميري والذي سمح لها بخطة تحرك وعمل وانتهزت الحركة الإسلامية ظروف الهدنة مع النميري ودخلت على العمل العام بعقلية جديدة، قامت على المدخل الشمولي على قضايا البناء الإسلامي بتقوية صفها ومضاعفة العضوية عشرة أضعاف وبناء الجمعيات والمنظمات وتدشين المصارف الإسلامية واتخاذ العمل السياسي أداة للتواصل والتفاهم مع نظام النميري والمشاركة في صيغة الحزب الواحد التي يقوم عليها الإتحاد الإشتراكي ومنظمات شبابه وعمله وشاركت الحركة في انتخابات الإتحاد الإشتراكي ومجالس الشعب وكسبت عددا من المقاعد في مجالس الشعب وكان أبرز الوجوه التي أبرزتها التجربة هم السيد علي عثمان محمد طه، والسيد أحمد عبدالرحمن والسيد عبدالجليل الكاروري وآخرين .

كما أخذت الحركة توسع مواعينها في العمل الخاص وأصبحت أكثر وعيا بأدوات التغيير ولوازم العمل كما إتسع وجودها مع إتساع حركة شبكة المنظمات التي أقامتها

مثل منظمة الدعوة الإسلامية والوكالة الإسلامية للإغاثة وغيرها كما استطاعت أن توسع من دائرة أصدقاء العمل الإسلامي في السودان على مستوى العالم ودول الخليج العربي كما ربت المئات من الكوادر في ظروف حرب إفغانستان ومجاهل إفريقيا وآسيا وفي البيوت الخاصة.

وحينما تم الإطاحة بنظام النميري في 1985م كانت الحركة الإسلامية دولة داخل دولة ولم يبق لها من استلام السلطة إلا المناسبة. وجاءت المناسبة في منتصف عام 89 مع إشتداد الأزمة السياسية وصراعات الخصوم التقليديين وتمكن الحرب في الجنوب وطمع حركة التمرد في الإستيلاء على الشمال في ظروف تآمر دولي وإقليمي مما حدا بالحركة الإسلامية الإستلاء على السلطة السياسية وبدون إعلان دستور إسلامي وبدون مجالس نيابية في إنقلاب استبعد في تشكيلته رموز الحركة الإسلامية المعروفين مما وضع الحركة الإسلامية أمام مسئوليات الحكم وظروف الإنطلاق وأعباء المرحلة وتحديات المستقبل ومجاهداته.

الأخوان .. في درب السلطة وعلى ظهر النمرً :-

وإذ عدنا للوراء قليلا نجد أن هناك العديد من المؤشرات تدل وتبرهن على أن الحركة الأغسلامية ومنذ نشأتها الأولي كانت غير معزولة من التطورات والظروف السياسية المختلفة التي مر بها السودان بل يمكن القول بأنها ظلت على الدوام متفاعلة معها متأثرة ومؤثرة عليها ومشاركة فيها .

ويمكن أن نذكر بكل بساطة أن جميع الأحداث السياسية التي مرت على السودان منذ منتصف الخمسينيات وحتى وقتنا الحاضر كانت للحركة الإسلامية بصمات واضحات في رسم الأحداث فيها إلا أن مدى التأثير كان يختلف من حدث إلى آخر ، ومن وقت إلى وقت بحيث بدأ تأثيرها محدودا في أول الأمر ثم أخذ يتصاعد قليلا قليلا حتى انتهي بها المطاف إلى تحكمها شبه الكامل في الأحداث وتحريكها في الوجهة التي تريد دون الإلتفات إلى الآخرين إلا لماما فمنذ ثورة اكتوبر لم تنقطع الحركة الإسلامية من التواصل مع السلطة سلبا وإيجابا سرا وجهرا معارضة وممارسة للحكم على تغليب الأوضاع وتفاوت الظروف ، نشطت الحركة الإسلامية في العمل السياسي وفي إطار فهمها لشمولية الإسلام والذي اختزلته في شعار الدستور الإسلامي والإسلام دين ودولة. وتحت هذا الشعار مثلت في حكومة اكتوبر الإنتقالية الأولى (1965م) حيث مثلها المرحوم الشهيد محمد صالح عمر في وزارة الثروة الحيوانية ، ثم في حكومة اكتوبر الإنتقالية الثانية التي مثلها المرحوم الأستاذ الرشيد الطاهر بكر كما

مثلت في المجلس النيابي الأولي لعام 65 بسبعة نواب فاز خمسة منهم في دوائر جغرافية وإثنات في دوائر الخريجين من أصل 85 مرشحا للحركة في الدوائر الجغرافية و15 مرشحا في دوائر الخريجين وبلغ جملة أصواتهم 5.2% من جملة أصوات الناخبين وفي انتخابات 1968م النيابية تراجعت نسبة المصوتين للحركة الإسلامية ، نسبة لأنهم خاضوا الإنتخابات في 29 دائرة جغرافية – أ فقط في ثلث الدوائر بالنسبة لعام 1965م ونسبة لعملية التركيز التي خاضت بها الإنتخابات ، وحتى لا تخرج من الإنتخاب بدون ممثلين وذلك لأن الجمعية التأسيسية حلت دون سابق إنذار. كما فرضت الإنتخابات بصورة متعجلة حتى تتم تصفية حزب الامة جناح الصادق وكذلك الحركة الإسلامية بقيادة الترابي واستطاعت الحركة أن تحافظ على وجودها داخل المجلس النيابي الجديد بأربعة نواب وحصلت على الخمسين ألف صوت نسبة تصويت لصالحها بلغت 2.6 من جملة المصوتين.

وحينما وقع انقلاب 25 مايو 69 بقيادة الرئيس النميري وحلفائه من اليساريين مثلت الفترة من 69/77 الإنتقال إلى نوع آخر من التواصل مع السلطة ، قام على المعارضة والمقاومة بالكلمة والمنشور والمظاهرة والعمل الشعبي الذي بلغ مداه في انتفاضة شعبان (سبتمبر 73) وانتهي إلى ذروته في العمل المسلح في حركة يوليو 1976م ، ثم اصبح للعمل السياسي والتواصل السلمي مع السلطة أولوية ابتداء من خواتيم عام 77 مع المصالحة الوطنية والتي انتهت إلى شكل من أشكال التحالف مع نظام الرئيس نميري أي في الفترة بداية 78 إلى فبراير 1985م حيث دخلت الحركة الإسلامية في اجهزة النظام ممثلة في مجلسه النيابي (مجلس الشعب) وحزبه السياسي الإتحاد الإشتراكي ومجلس وزرائه حيث مثلت بالسيد أحمد عبدالرحمن ود. الترابي لانفاذ إستراتيجية الحركة المتعلقة بالتغلغل في كافة أجهزة النظام كما برزت مؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية .

وفي هذه الفترة وحينما انقلب عليها الرئيس النميري في مارس 85 عقب زيارة نائب الرئيس الأمريكي بوش للسودان وعقده صفقة مع النظام لإكمال ترحيل الفلاشا وضرب الحركة الإسلامية وجدت الحركة الإسلامية نفسها في السجن وفي صف المعارضة.

وبعد الإنتفاضة الشعبية وقيام الجيش بالإطاحة بنظام الرئيس نميري وبتشجيع من الإدارة الامريكية التي قامت وبالإتفاق مع مصر باحتجاز الرئيس النميري في القاهرة في طريق عودته من أمريكامما سهل مهمة الإنقلابيين .

أطلت الحركة الإسلامية مرة أخرى متخلصة من انقاض نظام نميري واستطاعت بسرعة أن تنضم لعضوية النادي السياسي السوداني بعفويته وتقلباته وعدم وضوح جدول أعماله. ولكن اختلف الأمر بالنسبة للحركة الإسلامية التي نازلت النادي السياسي حسب عقليته وحسب جدلو أعماله المحدود ، بينما اتخذت لنفسها خطا وجدول أعمال حسب ما عرف داخليا أي داخل أجهزة الحركة باستراتيجية التمكين . والتي قامت على تنمية القدرات الذاتية وتنمية أجهزة الشوكة في الحركة ، بحيث تستطيع وحدها حينما تجيء اللحظة التاريخية المناسبة، الإستيلاء على السلطة السياسية وبقدراتها الذاتية .

ويمكن إبراز جدول أعمال الحركة في فترة الديمقراطية الثالثة 86/1989م كالآتي :

- إعادة الثقة لأعضاء الحركة في مقدراتهم باحتمال النقد الذاتي وتبني الشورى والمؤسسية داخل التنظيم وفي واجهاته (الجبهة الإسلامية القومية) ومخاطبة المجتمع السوداني والعالمي مخاطبة واسعة وتوسيع دائرة إعلامه ، حتى اصبحت هناك خمسة صحف تروج للحركة الإسلامية وهي الراية والوان والسوداني الدولية والأسبوع والجريدة بالإضافة إلى مجلات والجرائد الطلابية مما مكن مجابهة الحملة التي سعت لدفع الإسلاميين وعزلهم بسبب تحالفهم مع نظام الرئيس النميري .
- التحالف مع العسكرية السودانية وذلك بإبراز الإسلاميين كحليف لهم عن طريق الندوات والمظاهرات والزيارات ومن أمثلة ذلك (قنطار ذهب لدعم القوات المسلحة) (مسيرة أمان السودان) زيارات زعيم المعارضة حينها على عثمان محمد طه للوحدات الإشادة بالدور القتالي للقوات المسلحة وإبراز حركة التمرد وحلفائها كحركات خيانة وتآمر دولي .
- عزل الشيوعيين عن الحركة السياسية والتحالف مع الأحزاب الكبيرة على الأخص حزب الأمة كما برز في حكومة الوفاق.
- المشاركة بفاعلية في الإنتخابات مما مكن الحركة من الفوز بمعظم دوائر الخرطوم والشمالية وعدد مقدر من دوائر المدن واكتساح دوائر الخريجين ، حيث أصبحت الحركة الإسلامية القومية الثالثة في البرلمان برصيد 51 نائب بقوة تصويتية تمثل 18% من مجموع المصوتين وعني ذلك انقلابا سياسيا في موازين السياسة السودانية ، كما أن دائرة الصحافة التي تكتلت فيها الأحزاب السياسية مجتمعة ضد د. الترابي تبرز نتيجتها في التحليل النهائي انعطافا شعبيا في اتجاه الحركة الإسلامية .

- تركيز العمل وسط المرأة المسلمة والشباب ، حيث برزت رائدات النهضة ومنظمات الشباب واتحادات الطلاب بشعاراتها وتنظيماتها ويمكن القول بأن العمل النسائي شكل ثورة بل ظاهرة حيث أصبح العمود الفقري لكثير من أعمال الحركة الإسلامية .
- تمكنت وفود الحركة بقيادة د. الترابي من الذهاب لمصر ومقابلة الرئيس حسنى مبارك بالإضافة إلى عدد من القادة الخليجيين واليمن كما عبرت إلى الصين في زيارات رسمية.
- ومن التطورات المهمة نجاح الحركة في النفاذ إلى جنوب السودان ، حيث نجحت في بناء تنظيمات إسلامية من الشباب والشيوخ عمادها الجنوبيون ولأول مرة في تاريخ السودان المعاصر كما اتسعت الحركة لتصبح حركة قومية سودانية فيها تمثيل لكل المجموعات السودانية بما في ذلك الجنوب ، وتم ذلك في إطار تنظيم مركب أصبح سمته اللامركزية ، بحيث أصبح لكل محافظة تنظيمها بواجهاته واجهزته وشعبه وميزانيته وخططه.
- كما برزت ثورة في التمويل عمادها الإشتراكات على الأخص وسط المغتربين حتى بلغت اشتراكات اليمن وحدها 140 ألف دولار والاستثمار والتبرع من داخل وخارج السودان ومع إن الحركة لأسباب شتى لا تحفظ حسابات مراجعة ولكنها لها آليات ضبط خاصة ، كما أن المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية خلقت سوق عمل بشروط مجزية لكوادر الحركة الإسلامية مما مكن من استخدام هذه الكوادر والسياسات والمنظمات لخدمة أهداف التمكين .
- وجددت الحركة في فكرها ومواثيقها كما برز في ميثاق السودان ، حيث نظرت للسودان مراعية لحقوق المواطنة والفدرالية واقتسام الثروة وبذلك بدأت في مخاطبة أولية لقضايا السودان المصيرية .
- طورت الحركة قدرات المجاهدة القتالية وتدبير القوة وبنت على رصيدها من المجاهدين الذين تدربوا في ليبيا ما قبل المصالحة الوطنية وبشتات خلايا الإسلاميين في الجيوش والأجهزة العسكرية حيث أصبح للجنود وضباط الصف وحداتهم وكذلك للضباط وكان تنظيما مستحكما ، ليس فقط لا يعرفه عامة وصفوة الإخوان بل أن جماعات هذه الخلايا العسكرية لايعرف بعضهم بعضا إلا اجتهادا.
- وكان آخر مراحل استكمال بناء الحركة، هي تجربة المشاركة الأخيرة في حكومة الوفاق الوطني في أبريل 1988م برئاسة السيد الصادق المهدي والحزبين التقليديين

وبعض القوى الجنوبية ، وكان من مقاصد المشاركة التعرف على قضايا الحكم واستنباط سياسات مفصلة لحفظ البلاد ورعاية مصالح الشعب واصبح د. الترابي نائبا عاما ووزيرا للعدل وقدم د. الترابي في 19 سبتمبر 88 قوانين بديلة شرعية لما عرف بقوانين سبتمبر 1983م مما أدي إلى توتر في الجمعية التأسيسية وانسحاب 22 عضوا جنوبيا من جلسات النقاش في 4 أكتوبر 88 تقرر إحالة الموضوع إلى لجنة التشريع لدراسته.

- ظلت القضية الحاسمة هي قضية التغيير للسلطة وقيام السلطة الإسلامية ؟ ماذا يعني ذلك ، خصوصا أنه لم يبرز نموذج إسلامي سوي النموذج الإيراني وهو نموذج شعبي ثوري إسلامي له خصوصياته ، وقد ظهر افتقار الحركة لمنهج متفق عليه لإحداث التغيير في مؤتمرات الحركة العامة لعام 1982م حينما ارتفعت لأصوات في أربعة مؤتمرات بنبذ البديل العسكري الرسمي والإتجاه نحو البديل العسكري الإسلامي الشعبي، ولكن ماهو المقصود بالبديل العسكري : هل تعني البناء العسكري الموازي للمؤسسة العسكرية التقليدية والتي هي أساس السودان بل هي التي صنعت السودان الحديث ، ولكن هل تريد الحركة تجاوز مشروع السودان الحديث على غرار ما تحاول أن تفعله حركة التمرد في جنوب السودان – الجيش الشعبي ؟ أم يتم ذلك بواسطة التغلغل داخل المؤسسة العسكرية التقليدية ليقوموا بفرض صيغة الدولة الإسلامية على غرار تجربة الضباط الأحرار في مصر وسوريا والعراق الذين فرضوا صيغهم (شتي صيغ العروبة العلمانية) ولكن ماهو الضمان بتأصيل هذا الكادر في ظروف النصر ومعادلات السلطة على نحو مغاير لقيادة الحركة أو حتى اطروحات الحركة ؟ ماهو أثر العسكرة على حركة مدنية ارتضت في كل مراحل تطورها ببطاقة لإقتراع والتصويت ولم تلجأ للمقاومة العسكرية إلا حينما سدت عليها المنافذ ، وقد ارتضت حكم البطاقة كذلك في تكويناتها الداخلية واجهزتها الشورية وفي انتخابات اتحادات الطلاب ونقابات العمال والحكم الشعبي انتهاء بالمجالس النيابية ، ليس من السهل تقديم اجابة عن هذا المزاج الشوري ، هل هو أصيل ومتغلغل ونابع من فهم خاص للإسلام عقيدة وشريعة أم مجرد أستجابة عملية لنظام الاشياء العلماني .
- ظل ممثلو الأخوان يؤدون قسم الولاء للأجهزة الموجودة في الدولة ولكن يبدو أن من واردات الفقه غير المعلن أو ربما الاعتبارات العلمية الذرائعية جعلهم لايعطون هذه العهود أولوية ، إذ استقر في وعي الكثيرين منا أن العهد الأول هو مع التنظيم

الذي هو جماعة المسلمين وبذلك فإن سلطان الولاء للتنظيم يجب سلطان كل ولاء آخر ، ولا تخل هذه العقيدة من اضطراب ولكن لم تتم معالجة هذه القضية بصورة أصولية كما أنها لم تثير جدالا وتم التعامل معها كأنّها من المسلمات.

وحينما رفعت قيادة الجيش مذكرتها الشهيرة في 20 فبراير 1989م والتي في جوهرها مطالبة باقصاء الحركة الإسلامية وعزلها عن مقاليد السلطان وإقامة حكومة بين الحزبين التقليديين وبعض القوى الجنوبية تمهيدا للتوقيع على ميثاق سياسي مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق، جاءت مذكرة قيادة القوات المسلحة بقصد ضبط التوازن السياسي وتعزيزا لإتفاقية الميرغني/ قرنق لإحلال السلام في جنوب السودان في 14 نوفمبر 88 ، حيث أنه لم يوافق المجلس النيابي على الإتفاقية، تقدم وزراء الإتحاد الديمقراطي باستقالتهم من الحكومة في أواخر ديسمبر 1988م وأصبح التشكيل الحكومي قائما اساسا على حزب الامة والجبهة الإسلامية ، لذا مثلت مذكرة قيادة الجيش رفضا للتشكيلة الحكومية التي ولدت في ظروف اشتباكات خطيرة ، وتدهور للوضع الأمني في دارفور وجنوب السودان وعقب مذكرة الجيش بيوم واحد تقدم الفريق عبدالماجد خليل وزير الدفاع باستقالته، لم تك الحركة الإسلامية على عكس القوى الأخرى منزعجة من تطورات الأحداث وتصاعد الأزمة السياسية ، لأنّه كان قد استقر رأيها منذ قبل الدخول في حكومة الوفاق في إبريل 88 على انفاذ استراتيجية التمكين وتفويض الأمين العام للشروع في انفاذ استراتيجية التمكين متى حان الظرف المناسب ، بل كان هناك عدد مقدر من القيادات الإسلامية رافض لمبدأ المشاركة في حكومة الوفاق لأنها قد تضعف فرص انفاذ خطة التمسكين الشاملة ، ويمكن قراءة ثورة المصاحف في رمضان صيف 89 عقب ابعاد الإسلاميين عن حكومة السيد الصادق الثالثة في مارس 89 كخطوة من الإسلاميين لإنفاذ استراتيجية التمكين ولعمل قراءة وامتحان لموقف الشارع السياسي .

لم يك العالم الخارجي بعيدا عن مذكرة الضباط التي وقع عليها 150 ضابطا من كبار الضابط إذ صرحت رئيسة الوزراء مارغيت تاتشر في يوم 21/2/1989م مؤيدة الخطوة التي أقدم عليها قادة الجيش ، كما كتبت صحيفة (ديلي تلغراف)Daily Telegraph القريبة من دوائر حزب المحافظين الحاكم تصف الجيش السوداني بانه مواليا لمصر بشدة The army considered to be strongly pro-Egyptian

مما يشير إلى أن الحكومة المصرية لم تكن بعيد من مذكرة الضباط وكذلك السفارة الأمريكية في الخرطوم ، كما أعلنت الحكومة البريطانية تأجيل زيارة تاتشر

للسودان نسبة لتطورات الأزمة السياسية وكانت تانتشر في زيارة مخططة لثلاث دول إفريقيا هي المغرب ونيجيريا والسودان .

وابتداء من مارس 1989م أعلن الجيش الشعبي لتحرير السودان عن وقف إطلاق النار لمدة شهر من اجل البدء في مفاوضات السلام ومساعدة عملية الإغاثة للمناطق المتأثرة بالمجاعة وفي 6 مايو 1989م صادق السيد الصادق المهدي على رفع حالة الطواريء كما أرسل وفدا إلى أديس ابابا للمحادثات مع الجيش الشعبي معلنا تحريك تنفيذ اتفاقية نوفمبر 1988م بين الإتحادي الديمقرطي والحركة الشعبية لتحرير السودان ببدء الترتيبات وهي استمرار وقف اطلاق النار ورفع حالة الطواريء وتجميد تطبيق القوانين الإسلامية وإلغاء الإتفاقيات العسكرية مع مصر وليبيا وبينما كان هذا العمل السياسي الكبير يجري ، كان تحليل الإسلاميين أن الأمر أكبر من ذلك وأن هنالك تجهيز لإنقلاب عسكري تقوم به قيادة الجيش وأن هذا الإنقلاب سيكون من أولوياته استئصال الإسلاميين وسواء صح هذا التحليل أو لم يصح كان من الواضح أن رحلة الإتفاق مابين قرنق والمرغني والصادق محفوفة بالمخاطر وانهم حتى لو توصلوا لإتفاقية ، فإن هذه الإتفاقية ستنهار ، حينما يطالب قرنق باستيعاب جنوده داخل القوات المسلحة ، في وقت أصبح عدد جنود حركة قرنق حينها قرابة المائة ألف .

أي أن الغلبة في الجيش ستسير في ركاب حركة قرنق مما سيؤدي إما لقيام جون قرنق وحلفائه للقيام بمغامرة بكرى للإستيلاء على السلطة وبدعم من إثيوبيا مما قد يؤدي إلى تدخل مصر أو دولي أو قيام إنقلاب عسكري وقائي من الجهات الجاهزة وتمثلت القيادة الجاهزة في القيادة العليا للجيش أو حركة التمكين تنزيلا لخطة التمكين التي أجازها مجلس شوري الحركة الإسلامية وفوض القيادة في القيام بها.

وفي الساعات الأولي من صباح الجمعة ثلاثين يونيو 1989م تم تنفيذ خطة التمكين التي نفذت على مستويات ثلاث عسكري وشعبي وسياسي .

فعلى المستوى العسكري كان الإنقلاب أبيضا ، بمعنى أنه لم تك هناك مقاومة تذكري، سوي في سلاح الهندسين أدي لإستشهاد النقيب د. أحمد قاسم ، أما بقية الحاميات والوحدات داخل وخارج الخرطوم ، فقد باركت بيان العميد(حينها) عمر حسن أحمد البشير بتعليق الدستور وحل البرلمان والأحزاب السياسية وحظر الاضرابات والنقابات واعلان ثورة الإنقاذ الوطني بديلا للحكومة الحزبية الإئتلافية واصبح رئيس مجلس الثورة هو رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع وقائد الجيش

بينما يتكون مجلس الثورة من 15 عضوا مثلوا معظم الأسلحة في الجيش وكذلك تم تمثيل الجنوبيين السميحيين بثلاثة ضباط .

أما على المستوى الشعبي ، فقد ظاهرت تكوينات الإسلاميين شبه العسكرية الإنقلاب وقامت بمهام تتعلق بالتأمين والإستطلاع في كفاءة وخفض مظهر ، بحيث لم تبرز في واجهة الإحداث إلا أذرع العسكريين المحترفين .

أما على المستوى السياسي فقد تمت عملية تمويه كبرى ، حيث تم اعتقال د. الترابي وعدد من رجال الصف الأول في الحركة الإسلامية ، كما تم تطعيم مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء برجال عرفوا بصلاتهم الخارجية ، مما أدى إلى التباس محلي ودولي في فهم طبيعة الإنقلاب ، كما أن البيانات لم تخرج عن الخطاب الوطني الفضفاض فيما يتعلق بالامة السياسية وقضية الحرب وبسط السلام وانهاء الفوضى والفساد ، وفهمت الدوائر المصرية أن الإنقلاب موال لهم وكذلك الدوائر الأمريكية .

دارت الايام وتم إبلاغ قيادة الحركة بأن ما وقع هو إنقلابهم الذي يحمل اسم (استراتيجية التمكين) وأخذ عليهم العهد بأن لا يذيعوا بالسر وأصبح حال الصفوة الإسلامية في الشهور الستة الأولي كالآتي :

- مجموعة متنفذة باسرت مهام الحكم من وراء مجلس الثورة وبتعاون وثيق من قبل الفريق عمر البشير.
- مجموعة ظلت حبيسة في السجن ، نظمت لها طريقة لإيصال صوتها.
- مجموعة ظلت منتظرة تطورات المستقبل التي قد تسمح ببروز مؤسسات بحجم التغيير ومطلوبات ذلك من مشاركة أو مساهمة .
- وعقد أول اجتماع لمجلس الشورى ، بمبادرة من عدد من الإخوان ، الذي استبطأوا عدم انعقاد اجتماع مجلس الشورى ، وفي الاجتماع تم تنوير عام بمجريات الأمور بما في ذلك السياسات الصارمة تجاه التعامل مع العملة الصعبة واحكام الإعدام التي ستصاحبها كما تلقى الاجتماع تأكيدات بأن د.الترابي سيطلق سراحه ولكن كذلك تم توجيه الأعضاء بالتريث في زيارته حتى تستقيم الأمور ولم تتم دعوة مجلس الشورى بعدها إلا بعد إطلاق سراحه ليبحث في ترتيبات حل نفسه وكذلك حل الهيئة السورية للجبهة الإسلامية .
- كان ما قام به الامين العام بعد إطلاق سراحه توزيع مذكرة محدودة للتداول في أمر مهام تنظيم الحركة الإسلامية على ضوء مهام استلام السلطة .. ودار الحديث في هذه الورقة في محور أن تتحول الحركة الإسلامية إلى حركة دعوية إرشادية تعني

بشأن المجتمع والشان الأجتماعي وأن لا تتداول في أمر السلطة أو الدولة كأنما يقتضي التكييف الجديد يتم خلق وظائف جديدة للحركة الإسلامية خارج إطار الحكومة.

النموذج في مجال البناء التنظيمي والعمل السري

هذه النجاحات المتتالية للحركة الإسلامية وحتى وصولها للسلطة في يونيو 89 لم تكن وليدا للصدفة أو خبط عشواء ، وإنما كانت نتيجة مباشرة لعمل جريء شاق استمر لسنوات طويلة بذل فيه المخلصون للنفس والنفيس وكان لهذا النجاح في العمل وجوه علنية وباطنية في الدعوة والإرشاد مع السعي المتواصل لإنزال التشريعات الإسلامية إلى أرض الواقع وتزكية المجتمع والنهوض به في مختلف النواحي. كما كانت له وجوه سرية تنظيمية لابد منها في ظل العداء المتصاعد لحركة اليسار السوداني والتي بلغت أشدها في العام 1969م مع بدايات ثورة مايو، حيث سعت لاجتثاث الحركة، وخصوصا أبان اشتداد المواجهات في إحداث الجزيرة أبا واستعمال شتى الاسلحة، من الفصل التعسفي من الخدمة المدنية وإنتهاء بالمطاردة والسجن ولولا الأحداث التي عجلت بالإنقسام والصراع والمجابهة بين المايويين لنال الحركة منهم أذى كبير ، هذه الأحداث والشدائد جعلت قضية البناء التنظيمي والعمل السري أولوية ، وجعلت القضية المركزية في العمل الإسلامي المعاصر وقد أثبتت التجارب المريرة التي مرت على الحركة الإسلامية كما رأينا في مسارها التاريخي الداخلي والخارجي، خطر هذه القضية التي راح ضحيتها السيد جمال الدين الافغاني وتلامذته قادة الثورة العرابية ولم يبقى من جهود الأفغاني إلا خاطراته وسيرته، كما راح ضحيتها مؤسس الحركة الإسلامية المعاصرة الشهيد حسن البنا ورفاقه، وتشتد صعوبة بناء التنظيم الإسلامي في ظل الظروف المعاكسة التي تبثها الدولة العلمانية المعاصرة المحروسة بكل ما أنتجته وسائل القرن العشرون من أدوات البطش والتنكيل من القوانين الإستثنائية وقوانين الطواريء والجيوش المجيشة للإنقضاض – والأجهزة الامنية والبوليسية المعبأة بكراهية العمل الحركي الإسلامي.

ولكن التركيز على الآخر غطى على اشكالات البناء الداخلي ، إذ أن التآكل الداخلي كان هو الذي يفتح شهية الآخر للإنقضاض ، وفشلت الحركة الإسلامية تماما ، في خلق جو شوري (ديمقراطي) داخلي يكفل المدافعة والمحاسبة والشفافية والتداول

السلمي للإمارة والتعاقب الدوري للقيادات على الحركة في تعاون وانسجام فيما مضى .

وربما طغت واردات فهم معين في الفكر الإسلامي ولعل من جنس ذلك قضايا الحركة الإسلامية الكبرى ، مثل قضية تداول السلطة داخلها وأن دورة الأمير مدى الحياة، أو واردات الممارسة الصرفية ، التي تقوم على المشيخة واستمراريتها وانتقال تركة الشيخ الروحية والمادية إلى إبنه ، وتقمص أمير الحركة لدور شيخ الطريقة أو القبيلة ، وقبول العضوية القادمة من إنتماءات صوفية أو قبلية لسلطة رئيس الحزب المطلقة كنوع من التعويض عما افتقدته نتيجة لمفارقاتها لسلطات الطائفة أو القبيلة أو الطريقة .

وواحدة من إشكالات الفكر الإسلامي المعاصر ، غياب التصور المتكامل والرؤية الموضوعية لقضية ووضعية الدولة العلمانية المعاصرة إذ يظل العمل الإسلامي يراوح بين ضبابية التفكير بجاهلية الدولة ومجتمعها، بتأويل رؤية سيد قطب حول جاهلية القرن العشرون ورؤية الشيوخ الآخرين الذين يرونها دولة لا تخرج عن دورات غيرها من دول الإسلام التي سادت ثم بادت مما يؤدي إلى الخلط وغياب التقييم الموضوعي مما يخل بمعايير التعامل .

يمكن القول بأن الأمر وسط بين النهجين فالمجتمع الموجود مجتمع مسلم مع تفاوت درجات المعضلة فيه أما الدولة فقد كانت في نشأتها الأولى دولة كافرة (الدولة المستعمرة) سلمت مقاليد الحكم والسلطة والإدارة لأبناء البلد بعد أن كيفت أجهزة الدولة ونمط ادولة على الهيكلية والرؤية الإنجليزية ، وتسلم أولاد البلد مقاليد سلطة كيفت على محاربة جذوة الإسلام السياسي وبما أن أهم مؤسسة في الدولة العلمانية المعاصرة هي المؤسسة العسكرية ثم الإقتصادية ثم المؤسسة التعليمية ثم مؤسسات الخدمة المدنية فإن كل هذه المؤسسات تتكامل في بعضها لتعطي الدولة شخصيتها اللادينية، علماً بأن دولة إدارة الحكم الثنائي صالحت بين تقاليد السودان الإسلامية ومطلوبات الدولة العصرية ولم تلجأ لسياسات ثقافية ضد الثقافة الإسلامية حال الكمالية في تركيا الأتاتوركية.

فالمؤسسة العسكرية التي ترعى حركة الدولة تقوم على الطاعة العمياء والفناء في الرتبة العليا والفناء في مؤسسة الدولة وحراسة قيم وأخلاق الدولة التي تسمح بالربا والخمر والملاهي وتتكامل مع النظام العالمي ولا تشجع تربية اللحي ولا تشجع على الصلاة وواجبات الدين وتحارب مظاهر التدين ، أما المؤسسة التعليمية فهي فرع من

المؤسسة التعليمية الغربية تدرس الفلسفة الغربية وتاريخ العلوم حسب الرؤية الغربية وتقوم على اختلاط الجنسين وتشجيع نمو العلاقات المفتوحة .

وتمنح الخدمة المدنية تراخيص البنوك الربوية والملاهي الليلية وبيوت الدعارة وتجمع الضرائب وتبطل الزكاة ولكن ترعى هذه الدولة كذلك التعليم الديني في حيزه الضيق وتبني المساجد وتحرس الأوقاف والمحاكم الشرعية ويقوم على هذه الدولة مسلمون بدليل أنهم ينطقون بالشهادة وينظرون إلى أنفسهم كمسلمين ، فالدولة الحديثة ليس كلها شر وحركة الإسلام لانريد تقويضها بل إصلاحها وتصويبها وتوظيف آلياتها الجبارة في خدمة الإسلام والمسلمين وخدمة المواطنين من غير المسلمين .

وتكمن خطورة الدولة المعاصرة في أنها تضع يدها على كل موارد البلاد الطبيعية والبشرية بما لها من آلات عسكرية ومدنية وإعلامية مما قد يؤدي بتعجيل الصدام بين الحركة الإسلامية والدولة ، رؤية الحركة بجاهلية الدولة وجواز خطفها بما فيها من موارد ومصائر ووظائف يؤدي إلى اختلاط صراع الغنائم والوظائف بصراع الأفكار والمذاهب والذي تروح الحركة الإسلامية دائما ضحية له، إذ أنّ القائمين على الدولة يسارعون من أجل وظائفهم وغنائمهم وأوضاعهم ويخشون من قفزة المجهول او القفزة في الظلام.

وتتفاوت درجات الغفلة في الدولة كما هو الحال في المجتمع، فالجنود مثلا أقل انتباها من الضباط لغياب الوعي بالدلالات الحضارية ، لأنهّم على طبيعتهم وبداوتهم وأخلاق مجتمعاتهم على خلاف الذين تلقوا تعليمهم في الأكاديميات العسكرية وتم صهر شخصياتهم وتم إكسابهم فكرا وتربية عسكرية لا دينية ، وإذا كانت المؤسسة العسكرية أكثر المؤسسات صرامة في علمانيتها فإن مرد ذلك إلى أنها النواة الأولى لفكرة الدولة الحديثة فهي إمتداد للجيش الغازي وارتبطته بالدولة قدرا ووظيفة ، بينما الحركة السياسية سواء أكانت حزبا واحدا أم جملة أحزاب قام خطابها على رفض الاستعمار، ومهما كان جوهر هذا الخطاب (وطنيا أو قوميا أو أمنيا) فإن هناك مشترك بين المجتمع والحركة السياسية ، لأن الحركة السياسية تطلب تأييد المجتمع مما يقتضي أن تتنازل شيئاما لكسب ود الجماهير، التي تعبر عن الحركة الاجتماعية ، فكذلك الحركة السياسية لا تجد نفسها في مفاصلة مع دين الجماهير ولذلك لا تخل مشاريعها الفكرية والسياسية من رائحة تدين .

انتبهت الحركة الإسلامية السودانية منذ البداية لهذه القضايا وتعاملت معها بتصور واضح ، قام على عدم الإنعزال عن مسار الحركة السياسية العامة في البلاد

سواء أكانت في السلطة أو المعارضة وحاولت أن تتكيف وتعدل خطابها ومسارها ورفضت أن تستعجل الصدام – ويمكن أن يبرز هذه إذا تمت المقارنة بين الحركة الإسلامية السودانية والمصرية ، إذ أن الثانية اهملت التعامل مع الحركة السياسية ، بينما حرصت الحركة الإسلامية في السودان على التحالف وإيجاد المشترك في كل مراحلها 49/1989م مع القوى الوطنية ، كما اهتمت بالجنود واخترقت الضباط وسعت لتأخير المجابهة وإمتصاص الضربات كما أن تحالفها مع القوى الوطنية الأخرى، جعل الضربات التي تقع تتفرق على كل حركة المعارضة وطنية وقومية وجهوية وإسلامية مما خفف العبء والضغط على الحركة الإسلامية .

في ظل هذه الرؤية لحركة الدولة والمجتمع برزت الحركة الإسلامية السودانية والتي لم يستهويها الخطاب القائم على خطة إيجاد الفرد المسلم والأسرة المسلمة فالمجتمع المسلم ثم الدولة ، إذ اختارت الحركة أن تكون إنقلابية وقد عبر عن ذلك دستور الحركة لعام 79 والذي عرف الحركة الإسلامية بانها حركة إصلاح اجتماعي تسعى لإقامة الدولة الإسلامية بالوسائل المترفقة المتدرجة والوسائل الجهادية ، ويبدو أن شعار الدستور الإسلامي أصبح مطية لأن يصبح استلام السلطة أولوية ، كما ستر شعار الدستور الإسلامي فقر الحركة الإسلامية ليس فقط في باب البرامج السياسية والاجتماعية ولكن كذلك التربوية .

إن الإنقلاب الاسلامي بأطروحاته الفكرية والسياسية والاجتماعية إنما تصنعه الأقلية المبدعة. وأن الاقلية المبدعة تستطيع أن تصل إلى أغراضها في المجتمع بالخطاب وتكثيف الإتصال وفي الدولة بالأختراق وتكثيف الاختراق ، وكانت الحركة الإسلامية تعرف إنها معرضة لاختراق الدولة ورصد أجهزة الدولة، ولكنها قابلت ذلك الاختراق باختراق معاكس محليا كان أو دوليا. ولم تهمل الحركة العامل الدولي لأن العالم أصبح قرية صغيرة تتداخل فيها المؤثرات المحلية والعالمية ، وسعت الحركة إلى تنمية الفكر التربوي الحركي ، بحيث يكون في ظرف المجابهة تربية مجابهة ومقاومة وامتصاص للضربات وفي ظرف الإنفتاح والإنفراج تربية انفتاح وحرصت قيادة الحركة أن لايحدث غلو وتشدد وإنكفاء داخلي، حتى في ظروف المجابهة وذلك حتى تحتفظ الحركة باستعدادات التحول لتنظيم مفتوح ولحركة سياسية تملك أدوات وآليات واستعدادات الحركة السياسية في ظروف الإنفراج ووازنت ذلك بجوهرية الحفاظ على القيادة واستمرارية القيادة في ظروف الترصد والترقب والقهر .

ويمكن التأرخ لحركة نهضة الحركة الإسلامية السودانية بعام 1972م إذ شهد هذا العام :

إطلاق سراح د. الترابي والمجموعة الإسلامية القيادية من السجن وأسهمت فترة السجن الأولي التي أمتدت حوالي الثلاثين شهرا في صناعة القيادة الإسلامية على نحو جديد ، وأصبحت القيادة أكثر تفهما ووعيا بقضة الإنقلاب الإسلامي وأولويات هذا الإنقلاب والعمل المتخصص اللازم لذلك .

ومثلت نقطة البداية في المشروع الإنقلابي ، مراجعة أمر الحركة وعلاقاتها التنظيمية الداخلية وعلاقات الحركة مع قوى المعارضة الوطنية .

ويمكن إبراز أهم انجازات عام72 في الآتي :

إقامة شبكة من المكاتب والأجهزة والأمانات تحدد علاقاتها فيما بينها وحدثت نقلة تنظيمية ، حيث أصبح لكل فرع أو مكتب لائحة تنظيمية وأصبحت كل حركة وحدات الحركة الإسلامية تصدر عن لوائح وقوانين كما حدث تغيير في مفهوم المحاسبة ، فالمحاسبة أصبحت محاسبة تنظيمية، تقوم على التفريط في شؤون وواجبات التنظيم وليست محاسبة صوفية تقوم على التزكية وأداء الشعائر ، فالمحاسبة التنظيمية تعني بإنضباط العضوية والنشاط العام من حفظ المعلومات والأسرار وتوزيع المنشورات وهموم الإتصال – أما المحاسبة القائمة على الصلوات والصوم فهي أمر ذاتي قوامه المحاسبة الذاتية والتدين .

حدث إنقلاب في مفهوم الوحدة التنظيمية للأسرة ، فالاسرة ما عادت إدارة تربية وتثقيف ولكنها أصبحت إدارة انقلابية وجزء من المشروع الإنقلابي وأصبحت لها وظائف تنظيمية تتصل بجمع المعلومات والعمل السياسي والاختراق وجمع المال والإنفتاح على المجتمع وأصبحت كل الوظيفة التربوية وظيفة مفتوحة ، إذا لماذا يجتمع الإخوان سرا لمدارسة التفسير أو قراءة زاد المعاد أو السيرة ، طالما أن هذا أمرا عاما تسمح به قوانين الدولة وأعراف المجتمع لذا نقلت هذه الوظائف إلى المسجد وإلى ساحات الدرس العام وأصبحت الاسرة في باطنها إدارة إنقلابية .

أُعيد بناء حركة الطلبة على مقتضيات المجابهة والجهاد وحررت من قيود التنظيم والوصاية القيادية حتى تندفع في المجابهة دون كبح للجام وحتى لا تعقيها حركة التنظيم من الإنطلاق.

كما ثم إعادة بناء حركة المرأة حتى تكون ظهيرا لحركة الإنقلاب الإسلامي وتم بناء حركة المرأة على أساس وثيقة تحرير أُسميت – المرأة بين تقاليد المجتمع وتعاليم

الدين حتى أصبحت أساسا في حركة المشروع الإنقلابي وبدأت الطالبة تظهر في المنتديات وتظهر صورها في لوحة الإعلانات كمرشحة وقائدة للجمعيات والإتحادات ومشاركة في المظاهرات وكافة ميادين العمل .

وتعزز ذلك بقيام الجبهة الوطنية في خارج السودان والتي اصبحت الحركة الإسلامية جزءا أصيلا من بنياتها واتسع نفوذ الحركة الإسلامية في الجبهة الوطنية بعد انتفاضة شعبان سبتمبر 1973م والتي أبرزت مقدرات الإخوان ودورهم في قيادة الطلاب وتأثيرها على الشارع العام على محدوديته.

الأخوان وممارسة السلطة من الخلوة إلى الجلوة

ومن خلال هذا التنظيم المحكم والمتطور سارت الأمور كما راينا من قبل وتصاعدت حتى انتهت إلى الإستيلاء على السلطة بعد أن تأكد للحركة أن هناك مؤامرة داخلية وخارجية تسعى لوأدها ، كما أن عملية الوصول للسلطة في حد ذاتها كانت هدف تسعى إليه الحركة لفرض نموذجها ، والذي تراه امتدادا طبيعيا للثورة المهدية التي غيبها المشروع التحديثي والعلماني الأجنبي بفضل قوة السلاح وحدها ، والذي استمر حتى بعد إعلان الإستقلال لسنوات طويلة نتيجة للتكيف العلماني لهياكل الدولة العليا والتي يجعلها تسير تلقائيا في مشروع دولة الحداثة العلمانية.

وفي يوم التغير انقسمت الحركة الإسلامية إلى ثلاثة كتل رئيسية كما رأينا في السابق (كتلة انخرطت في اجهزة السلطة خصوصا الأمنية منها وهم من غير المعروفين جماهيريا والاقل شهرة ، وكتلة في السجون وهم قيادات الحركة وعلى رأسهم الدكتور الترابي كما هو معروف وكتلة ظلت منتظرة تراقب سير الامور وتنتظر الأوامر) .

وقد ظل الوضع على ماهو عليه طوال الأشهر الأولى لثورة الإنقاذ الوطني حتى إطلاق سراح الدكتور الترابي في نوفمبر 1989م الذي ظل على إتصال وثيق مع الخارج ، حيث بادر عقب إطلاق سراحه إلى توزيع مذكرة تعبر عن رؤيته لمستقبل الحركة الإسلامية .

ولم تلق المذكرة صدى واسعا ، ربما لخيبة ظن من وزعت لهم فيها ، إذ حسبوها ستمكن لهم بعد أن تمكنت (الحركة) نظريا من السلطة فإذا هي تحدد لهم مجالات عمل لا تتعلق بوظائف الدولة ومهامها ، ثم ماهي إلا أسابيع حتى تم دعوة مجلس الشورى لا ليناقش المذكرة التي وزعت على عدد قليل من أعضائه ولكن ليناقش مستقبل مجلس الشورى ذاته ، وفي الاجتماع تم إبلاغ أعضاء المجلس بأن

مدة صلاحيتهم قد بقى من أجلها شهر وكذلك مدة صلاحية الأمين العام بقى منها أربعة أشهر. وأنّه لا جدوي من انتخاب مجلس جديد في ظل الهيكلية القديمة نتيجة لما استجد من ظروف تقتضي توسيع مجلس الشورى، بحيث يكون نواة لإستيعاب القوى التي سيجذبها السلطان ، وتم تكوين لجنة ثلاثية لوضع مقترح لذلك وكان هذا آخر اجتماع لمجلس الشورى ، وتلا ذلك عقد اجتمع للمجلس بعد توزيع أعضائه إلى ثلاث فرق ، جمعت كل فرقة على حدها وعرض عليها أمر القبول بحل المجلس على أن يتم اختيار مجلس جديد يكون أساسه المجلس القديم ولكنه مجلس موسع يستوعب العسكريين والمدنيين والمتعاطفين .

ثم لم يسمع من بعد ذلك أعضاء الهيئة الشورية إلا بما تداولته المجالس من قيام مجلس أربعين نصفه من العسكريين يقوم بمهام الشورى وفي الحقيقة إن هذا المجلس تكون وانتخب أمينه العام وتوسع تحت مسمى الهيئة الشورية للحركة الإسلامية إلا أنه لم يقم بوظائف أساسية إلا حنيما اراد أن يستخدمه الأمين العام في فرض أجندة التعددية والحريات (التوالي السياسي) على نحو ما سيرد لاحقا .

سعى الأمين العام للإمساك بخيوط السلطة تعويضا عما فاته وهو في السجن ، كما بدأ في استقبال السفراء والوزراء وتصريف الأمور وبناء الحزب على أساس قاعدة وقيادة، ومع إن الأجهزة الصورية التي تم تدشينها، مثل مجلس قيادة الثورة ظلت قائمة، إلا أنها لم تك تمارس سلطة ذات جدوى وتم تقليم أصابع الذين تململوا مثل العميد مارتن ملوال ثم العميد عثمان حسن أحمد الذي جهر صوت باعطاء مجلس الثورة فرصة لإدارة الأمور ، كما أبعد الآخرين إلى مواقع وزارية وحكام ولايات ومهام صورية أخرى حتى تتركز السلطات في يد الشيخ .

وقبل أن يسترد الأخوان انفسهم بفرحة إطلا سراح د. الترابي وقبل أن يرسموا خارطة لعلاقاتهم مع السلطة التي في أذرعهم ، إذ فوجئوا بدخول القوات العراقية في 2/8/90 – اي بعد أسابيع من رفع الحراسة المنزلية من د. الترابي – للكويت وكان السؤال الاساسي أين يقف الشارع الإسلامي ؟ ومن يملك مفاتيح الشارع الإسلامي .

ومع إن الشارع الإسلامي كان متأذيا من نظام الرئيس صدام حسين ، الذي صفى الحركة الإسلامية من الناحية العملية في العراق ومع أنّه صُدِم بدخول القوات العراقية إلى الكويت إلا أنه لم يهضم فكرة تحرير الكويت عن طريق قوات التحالف الغربي (الأمريكي أساسا) وحينما اتصل السعوديون بدكتور الترابي لأداء دور متميز يقوم على وضع ثقل الشارع الإسلامي لصالح الضغط على العراق من أجل سحب

قواتها من الكويت ، إذ بدكتور الترابي والشارع الإسلامي يصبح بثقله مؤيدا للصراع في إطار مجابهة إسلامية بقيادة الرئيس صدام للهجمة الغربية الصليبية بقيادة بوش وتاتشر. ونُسيت الكويت تماما ولكن من الناحية النظرية كان موقف الحركات الإسلامية إعطاء وقت كاف لمبادرة عربية أو إسلامية مع رفض الضم العراقي للكويت وضرورة إنسحابه وكذلك رفض مشروع الحرب لتحرير الكويت .

وفي هذه الظروف بدأت الحكومة السودانية تتخلي عن سياسة التمويه والمواراة ، خصوصا حينما اصبحت مصنفة في خندق العدو المضاد للتجميع الغربي، وحلفائه من العرب لتحرير الكويت ، وفي هذه الظروف بدأت الحكومة تعلن عن هويتها الإسلامية معلنة تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية ، وكانت الحجة الأساسية ما عاد هناك ما نخشي، فطالما واجهننا العالم دفاعا عن العراق فلا أقل أن نواجهه بوجهنا الحقيقي. وأخذت القوات الغربية تتركز في الخليج وفي 17 يناير 91 بدأ القصف الجوي لبغداد والذي استمر 43 يوما وكان الإسلاميون يتوقعون معجزة صدامية ولكن لم يحدث شيء غير سقوط بعض الصواريخ في القاعدة العسكرية السعودية في الظهران والرياض وكما وصلت الصواريخ إلى تل أبيب ومفاعل ديمونه ولكن كانت هذه مجرد ضربات استعراضية ووقع العراق اتفاقية استسلام وتحولت انظار الإسلاميين إلى منطقة أخرى .

وبرزت أولي نجاحات الحركة الإسلامية ، في تفهمها العميق لما يجرى في إثيوبيا وأن تحالف حركة التمرد بقيادة جون قرنق مع نظام الرئيس السابق منجستو هو المهدد الأمني الأول الذي يجب الإلتفات إليه وأن هناك إمكانية للقضاء عليه عن طريق تقوية التحالف بين عناصر المعارضة الإثيوبية التي أساسها التجراي في إطار الجبهة الديمقراطية الثورية لتحرير إثيوبيا بقيادة الرئيس ملس زناوي والجبهة الشعبية لتحرير أريتريا بقيادة الرئيس سياس أفورقي.

وصدر القرار السيادي والرئاسي لكافة الأجهزة بمساندة كفاح الجبهتين وكان للسودان دور فاعل في اسقاط نظام الرئيس منجستو وفي تفعيل مؤتمر السلام والديمقراطية الذي أعطى المشروعية لحكم الجبهة الديمقراطية وقنن لمشروع قيام اريتريا المستقلة وفي نهاية مايو 1991م دخلت القوات الإثيوبية والإريترية إلى كل من أديس ابابا واسمرا ، وقد ارتفعت أسهم السودان في السياسة الدولية خصوصا وأنه قد بدأ يلعب الدور الاساسي في تكييف العلاقات الدولية في هذه المنطقة الحيوية. وبدأ السؤال الكبير في العلاقات الدولية بطل هل يمكن ترك الحبل على القارب للأصولية

القادمة من السودان لإعادة رسم خريطة المنطقة وتكييف العلاقات الدولية في ظل سكرة ظروف النصر والتمدد الأقليمي بدأ التفكير في إقام النظام السياسي لنظام الإنقاذ في السودان وتم إختيار صيغة مشابهة للصيغة الليبية ، صيغة المؤتمرات الشعبية ، نسبة لأن هذه الصيغة لا تفترض وجود مركز أو يمكن أن يكون المركز(خارج إطار اللعبة السياسية) قابضا على الأمور حيث كان ، كما أنها تعطي التغطية المطلوبة للحركة الإسلامية كما تمكن من استدراج ليبيا للتحالف مع السودان والإستفادة من فوائضها المالية وعلى الأخص البترول تحت ستار المواخاة السياسية في ظل مشتركات المؤتمرات الشعبية ونجحت المواخاة الليبية / السودانية حيث ظلت ليبيا تغذي السودان المخنوق سياسيا واقتصاديا بعد حرب الخليج بالمواد البترولية.

وفي إطار شغل أعضاء مجلس الثورة الذين كانوا يتذمرون بعدم وضوح اختصاصتهم ، تم تقسيم المجلس إلى عدة دوائر دائرة السلام برئاسة العقيد محمد الأمين خليفة والدائرة الإقتصادية برئاسة العميد صلاح الدين كرار واللجنة السياسية برئاسة العميد عثمان أحمد حسن بالإضافة إلى لجنة أمنية وأخرى عسكرية ولكن عمليا كانت هذه الدوائر أو اللجان مجرد واجهات لإخراج القرارات.

وفي إطار هذا التطور ، تم الإعداد لمجلس إنتقالي نيابي وفي 12/2/1992م تم اعفاء العقيد محمد الأمين خليفة من عضوية مجلس الثورة ومهامه الأخرى ليتم تعيينه في 3/2/91 رئيسا لمجلس الشعب الإنتقالي كما تم تعيين أعضاء المجلس الإنتقالي والذي كان من أولى اعماله في اسبوعه الأول (18/2/1991م) إجازة قانون اللجان الشعبية مما عنى بداية تشييد المشروع السياسي للإنقاذ.

حينما تم تحرير فشلا في 11/3/92 وبمساندة من القوات الإثيوبية والإريترية أشاد د. الترابي بذلك مما عرضه لإحراج من الرئيس البشير الذي نفي أن يكون للإثيوبيين دور في تحرير فشلا كما ذكر بأن الترابي عليه ألا يتدخل في المسائل العسكرية التي لا يعرف عنها شيئا، ومع إن هذه أول واقعة تشير إلى ضيق العسكريين بوصاية الباطن إلا أن ذلك لم يثر اهتمام الكثيرين لأسباب مختلفة .

ومهما يكن ، فإنه ابتداء من هذا الشهر أخذت قيادة الباطن في محاسبة أعضاء مجلس الثورة وذلك باعفاء العميد مارتن ملوال الذي ذهب في زيارة لمصر مما عرضه للإعفاء من مجلس قيادة الثورة ثم اعقبه بعد حين اعفاء العميد عثمان حسن أحمد الذي كذلك رفض التهميش وكان كثيرا ما يذكر بأن تترك الأمور للعسكريين حتى يديروا الامور باسم الجيش وباسم القومية لفترة إنتقالية طالت أم قصرت .

وبدأت مصر تضيق بمآلات الأمور في السودان وبروز صوت الإسلاميين ، وبرز ذلك في حادث أبورماد 3/4/92 حيث قامت القوات المصرية بقتل جنديين سودانيين وفرض سيطرتها على منطقة حلايب وبلغت شكوك السودان بجيرانه والنظام العالمي مداه حينما تعرض د. الترابي لحادث إعتداء مع رفيقه احمد عثمان مكي في مطار اوتوا في كندا في 25/5/92. وقبل أن يتعرض د. الترابي للحادث كان آخر جهوده مباركة جهود رجل الاعمال الإسلامي محمد عبدالله جار النبي، التي قضت بايلولة استخراج البترول لشركة كونكورب وتنازل شيفرون عن حقوق امتيازها مقابل رسم مالي زهيد مقارنة باستثمارات شفرون في بترول السودان ، حيث دفعت كونكورب جار النبي فقط مبلغ نيف وعشرين مليون دولار مقابل ما يعادل مليار دولار أنفقتها شفرون في حفر آبار المجلد/الوحدة..

أثار حادث الإعتداء على د. الترابي موجة من التساؤلات حول أغراض زيارته (لبريطانيا، أمريكا ، كندا) والمعلوم انه قدم محاضرة في قتم هوس ، كما أتيحت له جلسة استماع في اكونجرس أمام اللجنة الفرعية للشؤون الإفريقية ، حيث اشار أنه لا يتدخل فعليا في شؤون صناعة القرارات والساسات ، كما قابل قسم الشؤون الإفريقية في وزارة الخارجية الكندية .

خلق الإعتداء على د. الترابي موجة عارمة من التعاطف وسط الإسلاميين داخل وخارج السودان ، وتم النظر إليها كتخطيط استخباري لتصفية د. الترابي عن طريق السوداني (بدرالدين) ولكن كذلك أثار الإعتداء على د. الترابي سؤال المستقبل السياسي للدكتور الترابي وهل يستطيع أن يتماثل للشفاء بعد ضربة مهلكة في وسط تكهنات من الأطباء بأن د. الترابي بعد الضربة لن يكون كما كان قبلها ولكن أدهشت عودة الترابي للمسرح السياسي المراقبين على الاخص في الخارج لأن مثل هذه الضربات عادة ما تكون لها تأثيراتها البعيدة المدى .

عاد د.الترابي وباشر عمله من مقر المؤتمر الشعبي / العربي الإسلامي ، وقد تكون هذا المؤتمر إحياء لذكرى العدوان الغربي على الكويت في 17 يناير 91 وتم إفتتاح المؤتمر في بداية عام 92 وحضره الرئيس ياسر عرفات ، وحتى بدء أعمال المؤتمر لم تك ثمة فكرة من سيكون الأمين العام ، إذ كانت توجيهات الترشيح تقوم ما بين د. مصطفي عثمان ومهدي إبراهيم إلا أنها فجأة وفي أجواء المؤتمر انعقدت للدكتور حسن الترابي.

وكان من أبرز أعمال د. الترابي بعد عودته وتماثله للشفاء ، تشكيل لجنة انقاذ شعب الصومال ، التي باشرت عملها في 28/8/19992م ونجحت في استقطاب الدعم وتسيير جسر جوي مابين الخرطوم مقديشو قوامه خمس رحلات جوية بالإضافة إلى إيجاد مراكز إعانة وتغذية ثابتة لجملة من مؤسسات العون الإسلامي والسوداني .

أدى اهتمام المؤتمر الشعبي الإسلامي بقضية الصومال ، لإثارة شكوك أمريكا حول مجمل نوايا السودان والمؤتمر الشعبي، في وقت تزايدت فيه الحملة ضد السودان وتصدرت صورة د. الترابي كرمز للإرهاب العالمي التقرير الأمريكي لحقوق الإنسان لعام 92 ، كما بالغت وسائل الإعلام الغربية في تصوير خطر الأصولية الإسلامية بغية إيجاد مبرر للصرف الفلكي على أجهزة الدفاع والإستخبارات في العالم الغربي وعلى الأخص أمريكا، ومن هنا أصبح وجود الأصولية السودانية في الصومال وانقاذ الصومال من الاصولية ومن فصائله المتحاربة هو القضية، مما استوجب عملية الإنزال الأمريكي في الصومال، كما هو معروف، وانتهت بالهجمة الأمريكية الشرسة على العاصمة الصومالية مقديشو، وضرب مقر اللواء محمد فارح عيديد رئيس حزب المؤتمر الصومالي الموحد في يوليو 93 وما صاحب ذلك من ردود فعل غاضبة في الخرطوم وردة فعل مسلحة قوية في مقديشو انتهت بالإنسحاب الأمريكي من الصومال.

الإنقاذ وتصاعد المقاومة السياسية والعسكرية

ظلت الأوضاع مواتية نسبيا على مستوى السياسات الداخلية والخارجية وعلاقة الحركة الإسلامية مع القيادات العسكرية في مجلس قيادة الثورة ودور د. الترابي في السنوات الأولى لثورة الإنقاذ الوطني .

أما على مستوى الحرب الأهلية والوضع الأمني، فلم تواجه الإنقاذ بتحديات أمنية كبيرة في بدايات أيامها باستثناء الحرب الدائرة منذ منتصف عام 1983م في جنوب السودان وبرز أول تحد مباشر حينما اقتحمت كتائب الحركة الشعبية جوبا في سبتمبر 98 لفرض أمر واقع في جوبا يؤدي إلى قيام دولة، ولكن تم دحر الهجوم وتصفية الجيوب الداخلية لحركة التمرد وكان من بينها عاملين في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من أصول جنوبية. وروجت الحكومة الأمريكية لحملة قوية عامة وعالمية ضد حكومة الإنقاذ ، ولكن تجاهلت الحكومة السودانية الحملة وتمكنت من تجاوزها . بيد أن الحرب أخذت تتصاعد متزايدة بفعل المدد الخارجي على الأخص بعد حرب الخليج، التي مكنت الحركة من إيجاد موقع قدم لها في عدد من البلدان العربية التي

أصبح اسقاط نظام الإنقاذ أو تاديبه من اولوياتها وباشرت الحكومة مجابهة ذلك بحملة صيف العبور التي تم الإعداد والتجهيز لها بطريقة علمية كما تم تقوية حركات الدفاع الشعبي بإصدار قوانينه وبدء التدريب على القتال الذي انتدبت له صفوة من الإسلاميين ، وكان من أبرز شهداء المرحلة الاولي الشهيد الاستاذ عبيد ختم المعروف بزهده واخلاصه كما برز برنامج في ساحات الفداء الذي أعطي المواطن خارج وداخل السودان صورة حية لواقع العمليات العسكرية واصبح أداة للتعبئة والإستنفار .

وجاءت أول بشارات نجاحات العمل العسكري الذي قادته الإنقاذ في الإنشقاقات المتتالية في صفوف حركة التمرد وما أدت إليه من مواجهات (جنوبية/ جنوبية) وما صاحب ذلك من تكلفة باهظة في الأنفس والدماء والخسائر المادية والبشرية وما تبعها من خراب ونزوح نتيجة لتعنت الحركة وبلغ التشرذم الجنوبي قمته في خروج لام أكول وريك مشار على قرنق في أغسطس 1998م باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان (جناح الناصر).

ولم تك حركة التمرد بقيادة د. جون قرنق غافلة، من أنها لوحدها لن تستطيع مواجهة حكومة الإنقاذ، بمددها الروحي والعسكري في ظروف تفكك المعسكر الإشتراكي، ومن ثم انعزال نظام الرئيس منجستو الداعم الرئيسي للحركة، والذي أصبح ابتداء من بدايات عام 1990 محاصرا إلى سقوطه في منتصف 1991م ووجهت الحركة وجهها للتحالف مع قيادات الأحزاب التي تم الإطاحة بحكمها في 30 يونيو 1989م .

وكانت قيادات الأحزاب تحس بالإستخزاء، لأنّها فرطت في الديمقراطية كما تحس بأن الإسلاميين بقيادة د. الترابي ضحكوا عليهم وأدخلوهم السجن ثم لفظوهم كالفاكهة المهترئة التي ضررها أكبر من فائدتها ، ولم يكن أمام الأحزاب إلا عقد صفقة مع حركة التمرد التي خبروها منذ أيام ملتقي كوكادام (انتهاءا بإتفاقية الميرغني / قرنق في نوفمبر 88).

ولم يك الإتفاق بين هذه الأطراف عسيرا، فهناك القوى الخارجية الداعمة والتي تريد الإطاحة بالحكومة باعجل ما يكون وقبل أن يستفحل أمرها ، وهناك القوى السياسية والعسكرية المتضررة من الإنقاذ على تفاوت جروحها ، لأن السيد / الصادق المهدي مثلا ، لم يك متعجلا لعمل ضد الإنقاذ ، كما ورد في بيانه الذي وجد معه لحظة اعتقاله بتاريخ 4/8/1989م، وفحواه السعى لتسوية مع النظام في إطار الإلتزام بالديمقراطية والإصلاح الإقتصادي ورفع الأداء العسكري والمحاسبة.

ولكن مهما يكن فإن خط السيد الصادق لإجراء مصالحة مع النظام، تم تجاوزه بالبيان المشترك بين الحركة الشعبية وحزب الامة بتاريخ 22 فبراير 1990 الذي تم فيه الموافقة على ميثاق وبرنامج التجمع الوطني الديمقراطية الموقع في 31 اكتوبر 1989م والقائم على استرداد الديمقراطية في ظل حكومة إنتقالية تمارس السلطة لمدة خمس سنوات وتعقد المؤتمر الدستوري في ظل القبول بوجود جيشين (جيش حركة التحرير والجيش الوطني المعروف ومهد ذلك لمؤتمر المعارضة الشامل في اسمرا 1995م وما خرج منه ليعرف بالقرارات المصيرية والتي أعطت حق تقرير المصير لجنوب السودان.

ولكن في إطار الإنقاذ مرت الأمور بسلام وتم شغل النخب السودانية ، بمؤتمرات الحوار وما صاحبها من حيوية في الأخذ والرد والبناء الفكري السياسي ، وبدأت هذه المؤتمرات بمؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام (سبتمبر / اكتوبر 1989م) والذي سارك فيه 106 عنصر نخبوي وقامت توصياته على اعتماد النظام الرئاسي والفدرالي ثم مؤتمر الحوار الوطني للإنقاذ الإقتصادي بمشاركة ألف عنصر نخبوي إلا أن توصيات المؤتمر اتسمت بالميوعة ولم تبرز فيها قطعيات .

ثم تلا ذلك المؤتمر القومي للنازحين في فبراير 90 وتلاه مؤتمر الحوار حول قضايا التعليم العالي (فبراير 90) والذي أوصى باعتماد اللغة العربية لغة للتدريس بمؤسسات التعليم العالي ومضاعفة الإستيعاب وقيام جامعات قومية في الأقاليم، ولعله أهم وانجح مؤتمرات الإنقاذ، حيث وجدت قراراته لطريقها للتنفيذ فيما عرف من بعد بثورة التعليم العالي ، ثم تلا ذلك مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا الإعلام والذي شارك فيه 650 عضوا وأوصي بمتابعة ترقية الحريات الإعلامية كما قام مؤتمر قومي للشباب والرياضة وآخر للتنمية الإجتماعية.

وبدأ العمل الدؤوب في إطار مركز الدراسات الإستراتيجية والذي انتهت بوضع الخطة العشرية والتي كتب مقدمتها د. الترابي بنفسه، والتي تحدثت عن كيف يمكن أن يصبح المجتمع السوداني خير مجتمعات العالم النامي في رقيه الفكري والأخلاقي ، وأن يكون المجتع مستقلا عن السلطة في معظم حاجاته وسابقا عليها في مبادراته ، وأن يكمل السودان الإنتقال إلى مرحلة الشرعية الدستورية وفق منهج شوري ، ديمقراطي ، ثوري وفعال وتحقيق السلام وتحقيق وحدة الوطن والمجتمع ، وتطبيق الحكم الإتحادي وإقامة النظام السياسي الجديد.

لم يكن عام 1993م عاما صعبا إذ تم تجاوز محنة الإنحياز للعراق جزئيا ، كما بدأت بشائر البترول تظهر بعد تركيب مصفاة أبي جابرة والتي بدأت تنتج حوالي الفي برميل يوميا ابتداء من يوليو 92 ، وكما أخذت مجلة الملتقي التي يحررها عبدالمنعم قطبي في عقد لقاءات عن رؤية تاريخية للسودان ، أثار احدها ضجيجا ، حينما تكلمت عن (الحزب الإبراهيمي)(*) داعيا لحوار بين الأديان في السودان ، ورغم الصخب من العناصر القاعدية المتشجنة قام مؤتمر الأديان في السودان في الفترة 36/30 ابريل 1993م تحت شعار (الأديان في السودان .. لمزيد من التعاون في طريق التنمية) وقد مهد المؤتمر من بعد لقبول البابا فكرة زيارة السودان بعد حوارات بين د. الترابي وعدد من قيادات الكاثوليك .

ثم كتب د.حسن مكي مقالة أخري كاسرا بها رتابة الحياة السياسية والجمود الفكري بعنوان (تداول السلطة وانتقالها سلميا) ، ولكن ذلك لم يك كافيا لفك الحصار المضروب على السودان خصوصا أن معظم فصائل الحركات الإسلامية المقاتلة أخذت تلوذ بالسودان ، على الأأخص الحركة التي ما عادته افغانستان تتشكل لها أرض مستقبل ، وكان من بين الذين اتخذوا من السودان مركز عمل السيد / أسامة بن لادن والذي قام بتنفيذ مشاريع تسوية كبرى مثل شارع التحدي في مرحلة كما بدأ في محاولات عن طريق يربط ما بين الدمازين والكرمك واقتفاء لخطي بن لادن، جاءت الجماعات الإسلامية من مصر والجزائر وتونس الخ وفي إطار هذا الوجود نمت حركة الجهاد الإريتري وبلغ الرئيس افورقي أن هناك محاولة تجري لإغتياله مما أدى لتوتر العلاقات السودانية / الإريترية ابتداء من ديسمبر 1993 حيث قدمت إريتريا شكوى لمجلس الامن ضد السودان متهمة إياه بالتدخل في شؤونها ثم ما لبثت أن قامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع السودان في ديسمبر 1994 وتسليم السفارة السودانية للمعارضة السودانية في تحد سافر للأعراف الدبلوماسية .

سعت الحكومة السودانية لتحسين صورتها خصوصا إن إثيوبيا اخذت كذلك تشكو من تلغلغل عناصر جبهة تحرير الأورومو وعناصر بني شنقول ضدها ، وفي هذا الجو قامت السلطات السودانية بالكشف عن وجود الثائر الفنزويلي المطارد كارولوس وإعتقاله في السودان مع تسليمه لفرنسا ، مما لفت انظار العالم للسودان مابين مندهش

---

* عبارة عن حوار مع د. حسن مكي ، دعى فيه لحوار ديني مع كافة مقومات المجتمع العالمي ، وتم إغلاق الملتقى وإبعاد الأستاذ عبدالمنعم قطبي

ومتسائل، وقد مهد ذلك لتطور العلاقات السودانية / الفرنسية ، كما برز في استخراج الذهب والتنسيق مع إفريقيا الفرنسية ولم تكن الإدارة الأمريكية راضية عن هذه التطورات.

بدأت الحكومة السودانية كذلك في اتخاذ خطوات داخلية لتحسين الصورة ، منها الغاء حظر التجول ليلا المضروب على الخرطوم من اكتوبر 1993م كما دعي الرئيس البشير في خطابه امام المجلس الإنتقالي المعارضة للمشاركة وتوافق ذلك مع دعوة الإدارة الأمريكية لفصائل المتمردين لواشنطن لتوحيدهم كما تم عقد ندوة (السودان المأساة المنسية ولكن فشل الاجتماع ووافقت الفصائل الجنوبية فقط على وقف القتال بينها وازدادت في عام 94 الحملة الدولية ضد السودان حتى وصلت مجلس العموم البريطاني كما أخذ صوت المعارضة السودانية بقيادة محمد عثمان الميرغني يرتفع مطالبة بحظر نفطي وعسكري وحصار جوي وبحري وعقوبات اقتصادية وإقامة مناطق وممرات آمنة (أي مناطق مقفولة جديدة) في جنوب السودان .

وفي إطار الهجمة العلمانية شقت مجموعات من حركة التمرد بقيادة المهندس الإسلامي داؤود بولاد وعبدالعزيز آدم الحلو من قيادات التمرد بجبال النوبا طريقها إلى دارفور محدثة دويا إعلاميا ولكن استطاعت القوات الحكومية استئصالها تماما وبسهولة في عام 1992م .

يمكن القول بأنّه حتى بعد قيام المؤسسات ، مجلس الشعب الإنتقالي ، ونواة الحزب الحاكم ، وحل مجلس الثورة الإنتقالي في 16/10/3/93 لم تتضح وضعية قيادة حركة الباطن ، الأمين العام د. حسن الترابي ومساعديه ، ولقد كان ذلك خطأ غير مبرر ، إذ كيف تظل قيادة الحركة خارج حلبة إدارة السياسة وخارج ساحة الدولة الرسمية كما كثرت الهمهمة عن الإزدواجية ، واستدعي ذلك أدخال قيادات الباطن كوزراء ، وكان أهم أولئك الاستاذ على عثمان الذي أصبح وزيرا للتخطيط الاجتماعي – ولكن لم تك القضية كذلك بهذه البراءة ، إذ كانت هناك قوى سعت لتجريد نائب الامين العام من صلاحياته في الحزب تحسبا لمعارك المستقبل ، وكان ابرز ما تم انجازه في هذه الفترة إقامة مؤتمر الذكر والذاكرين الذي فتح الإسلاميين على القوى الصوفية والقوى المتدينة بوجه عام وكان إقبال القوى عظيما ولكن لم يتم استيعاب هذه القوى ولم يتم السير بالتوصيات إلى نهاياته ربما خوفا من أن تصبح نقطة ارتكاز للنظام يغنيها عن الحركة الإسلامية، ورمزها وكذلك فتح مؤتمر النظام الأهلى للقوى

القبلية والجهوية للحركة الإسلامية ولكن كذلك لم يتم استثمار السانحة لحسابات تتعلق بالتطور السياسي وإعادة ترتيب بناء نظام القوة على مستوى رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء والحزب والبرلمان الإنتقالي. وأهم من ذلك علاقات أجهزة الباطن ، الأمين العام وسيطرته على آليات الشركة السياسية القباضة مثل المجموعات العسكرية والأمن الشعبي ، حتى جاءت لحظة قرر فيها الأمين العام حل الأمن الشعبي ويبدو أن القرار كان رسالة محسوبة ، لأنه كان يريد فك ارتباط هذه الأجهزة إلا به وبالرئيس ، ومن العجيب أن الرئيس هو الذي قام بمعالجة قرار الأمين العام وأعادة الأمن الشعبي ولكن في ظل قيادة جديدة لها حسابات مع الأمن الرسمي .

وبينما كانت هذه الصراعات تنضح لمصلحة تقوية قبضة الأمين العام ، كان هناك عمل كبير يجري ، تقوم به الحركات الإسلامية التي جاءت للسودان كأرض لمواصلة عملها ضد نظمها وبلادها ولم تك هناك رقابة على هذه الحركات(مجموعة الجهاد ومجموعة أسامة بن لادن) بل أصبحت هذه الحركات لما لها من قدرات مادية وبريق جهادي قادرة جزئيا على تحريك الأجهزة الرسمية والشعبية ، وبينما كانت مباراة تركيز المهام في يد الأمين العام سائرة ، لم يشبه القائمون على الأمر ، أن ما تقوم به هذه الحركات أكبر من قدرات البلاد ومن طاقاتها خصوصا أن بعض هذه الحركات كانت مخترقة حتى النخاع.

تبين للجميع كيف أن الأمور قد خرجت من اليد حينما وقعته محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في 21 يونيو 95 واتهم الرئيس مبارك السودان مباشرة بالضلوع في المؤامرة ، ذاكرا على وجه التحديد اسم حركي وهو (محمد سراج) ولولا تقديرات المولى عز وجل ثم الموقف الرجولي للرئيس زناوي في الأسبوعين الأولين لتغيرت حقائق السياسة في السودانن إذ رفض الرئيس زناوي تماما نظرية ضلوع السودان في المؤامرة ولو انه من اليوم الأول ذهب للقمة الإفريقية مؤكدا على نظرية الرئيس مبارك لاتخذت قرارات جماعية ، ربما انتهت لطرد السودان من المنظمة الإفريقية وتركه في العراء ليواجه المصير مع أمريكا ومصر.

ولكن مهما يكن ، تبدل موقف الرئس زناوي بعد أن حوصر ببعض الحقائق وتم القاء على بعض المشتركين وتحولت القضية بعد ذلك إلى مجلس الأمن ، حيث صدرت قرارات العقوبات على السودان حسب القرار 1044 بتاريخ 31/1/1996م.

جاءت محاولة اغتيال الرئيس مبارك في وقت اشتد فيه الصراع بين مجموعات الباطن ويمكن قراءة دور السودان المحدود في هذه المحاولة على ضوء محاولة

اغتيال د. الترابي في مطار أوتاوا في 25 مايو 92 وعلى ضوء محاولة بعض مراكز القوى تعزيز وضعها لدى د. الترابي ولكن كذلك كانت الأمور خارجة عن اليد ، لأن الجهات المنفذة استفادت من الأوضاع الإنتقالية حيث لم تك هناك لا إدارة فكرية ولا رقابة ذات حصافة ولا مزاج قادر على فهم مآلات الأمور والفرق بين المغامرة والعمل المدروس.

كان لدروس محاولة اغتيال مبارك ، نتائج بعيدة المدى في تصحيح الأوضاع داخل أجهزة الدولة ، مما أدى إلى صراع طويل قاد في نهايته إلى خلخلة وضعية الأمين العام كمرجعية للحزب والدولة وبرز ضعف وضعية الأمين العام، حينما قام د. جعفر شيخ ادريس بشن حملة عليه واتهامه بالردة في محاضرة عامة في قاعة الشارقة في اكتوبر 1985م، وتوافقت محاولة اغتيال الرئيس مبارك مع انعقاد اجتماع التحالف الديمقراطي للقضايا المصيرية في الفترة من 23 يونيو إلى 25 يوليو 95 أي بعد يومين من محاولة اغتيال الرئيس مبارك ، والله وحده يعلم أن كان هذا التدبير مصادفة أم أن هناك أمر مرتب من جهات كانت عارفة بترتيبات محاولة الأغتيال ورتبت لأن يكون اجتماع التجمع المعارض في إطارها حتى يفوز بالدعم المصري والإقليمي والدولي ومن ثم يتم توجيه ضربة قاصمة للنظام. ولكن ذلك لم يحدث كماقلنا لأن الرئيس زناوي ظل بعيدا ورافضا ومع السودان، إلا أنه غير رايه بعد عدة اسابيع وحينها فقدت القضية قوة دفعها وتحولت لقضية سياسية ، وتلاحظ حضور السفير البريطاني في اسمرة لاجتماع التحالف الديمقراطي وكذلك البارونة كوكس وكذلك السفير الأمريكي في أسمرا وفي 30 اكتوبر 95 بدأت يوغندا شبه غزو لجنوب السودان بقيادة الرئيس موسفيني ذاته.

ومهما يكن ، فقد كانت السنتان التاليتان على محاولة اغتيال مبارك من أصعب السنوات إذ تم فيها الآتي :

- تدويل قضية السودان ورفع سيف العقوبات (سياسية واقتصادية وعسكرية) وكان هناك مخطط لحظر الخطوط الجوية السودانية عن السفر خارج السودان كما ان قضية تدويل جنوب السودان ازدادت ، علما بأن التدويل بدأ بخطأ كبير في التقدير، حينما سلمت الحكومة ملف جنوب السودان لمجموعة الإيقاد، ناسية أن رؤساء هذه الدول كلهم من المسيحيين باستثناء جيبوتي التي لا وزن لها، وغياب الصومال كما أن هذه الدول لا تملك مخالفة الغرب وعلى الأخص امريكا، ومع إن الحكومة تورطت فيما يسمى بتقرير المصير منذ إتفاقية فرانفكورت في 25 يناير 92 بين ممثل الحكومة د.

على الحاج وجناح الناصر من حركة المرد ولكن أصبح الوضع أسوأبعد اعلان مباديء الإيقاد في 20 مايو 1994م والتي فتحت كل شيء للتفاوض بما في ذلك قيام دولة علمانية في السودان وفي إطار شهادة الإيقاد وكشف هنا عن غياب المؤسسة والتخبط كما أن ملف المفاوضات أخذ يتطاير مابين الخارجية والأمن ومستشارية السلام.

- الاعتراف الدولي والإقليمي بالمعارضة وتوحد خطاب المعارضة حسب مؤتمر اسمرا للقرارات المصيرية وبدأ التخطيط لعمل عسكري مسنود من أمريكا ودول الجوار ومهد لذلك قطع العلاقات الدبلوماسية من قبل إريتريا وتسليمها السفارة للمعارضة وفتح معسكرات التدريب والعمل العسكري للمعارضة في كل من إريتريا وإثيوبيا ، كما قلصت إثيوبيا وجودها الدبلوماسي، وأوقفت طيرانها عن السودان وأغلقت حدودها وكذلك فعلت يوغندا ، التي طردته البعثة الدبلوماسية السودانية ، كما استعرت حرب إعلامية ضد اسودان بلغت ذروتها في زيارة رئيس اساقفة كنتبربري د. جورج كيري إلى مناطق المتمردين في جنوب السودان ومن دون تأشيرة ، حيث قضى أعياد الميلاد مع زوجته في ظل تغطية إعلامية عالمية أدت إلى طرد السفير البريطاني من السودان.
- وفي يناير 1986م نقلت الولايات المتحدة كل العاملين بسفارتها في الخرطوم إلى كينيا بحجة سلامتهم ، كما اعلنت عن امدادات عسكرية لإريتريا وإثيوبيا ويوغندا لتمكنها من احتواء خطر النظام السوداني.

ووضح من سياق الأحداث ، أن هناك عمل عسكري وسياسي لاجتياح السودان واسقاط النظام. ولكن تدخلت عدة عوامل لإفشال هذا المخطط وتمثلت في الشرخ الذي بدأ وكأنه شرخ صغير ولكن كان له ما بعد ، إذ تمثل في رفض الشريف زين العابدين الهندي للمخطط وجمعه لممثلي الحزب في دمشق وبحضور الأستاذ محمد ابوالقاسم حاج حمد في الفترة 121/5/96 – 16/5/1996م والذي طرح قاعدة توسيع الحوار الوطني ثم قابل رئيس الجمهورية البشير الشريف زين العابدين في القاهرة في 22/6/96 بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العربي ، الذي استدعته الإنتفاضة الفلسطينية مما أدى إلى التوسع في الحريات ومجيء وفد المقدمة للحزب المباشرة الحوار ، وفي ذات الإطار دخل السيد / محمد الأمين خليفة رئيس المجلس الوطني الإنتقالي في حوار مع السيد/ الصادق المهدي ولكن لازم ذلك سوء فهم يبدو مرده إلى تطور عدم ثقة مبكر جدا بين المنشية والقصر حيث كانت المنشية متشككة في التفاهم الذي تم في

القاهرة فارادت تطوير مبادرة تفاهم مع السيد/ الصادق المهدي وحزب الأمة قطعا للطريق على مبادرة التفاهم الأولى .

وبينما كانت الخرطوم غارقة في دقائق الصراعات كان هناك عمل كبير يجري في الخارج استدعي خروج السيد الصادق المهدي ليشارك في هذا العمل ومهد السيد الصادق لخروجه بتعمية كبيرة ، إذ باشر القيام بعمل ثقافي كبير ، وهو مؤتمر تجديد سيرة السيد عبدالرحمن المهدي مما اعطي انطباعات بأنه يوجه طاقته للأعمال الفكرية والثقافية ، وكان مؤتمر السيد عبدالرحمن عملا علميا شارك فيه معظم أساتذة الجامعات والمهتمين بتاريخ السودان وكذلك أصحاب الاقلام ولكن بعد انتهاء العمل بايام وفي ليلة زفاف ابنته في 12 ديسمبر 1996م خرج السيد / الصادق إلى أسمرا في الرحلة المعروفة باسم(تهتدون) وهكذا تكاملت المعارضة في الخارج.

وماهي إلا اسابيع من خروج السيد الصادق حتى هدرت المدافع ، حيث تحركت في الجبهة الإثيوبية في 12 يناير 97-22 دبابة وستة آلاف جندي إثيوبي مصحوبين بوحدات من التمرد في هجوم شرس على كل من الكرمك وياردا ومنزا ، وقد استبسلت القوات المسلحة والدفاع الشعبي إيما استبسال ولكن ماذا يجدي دفاع مالا يزيد عن الستمائة عنصر أمام ستة آلاف مسلحين بأعتى الأسلحة ، كما قامت القوات اليوغندية وقوات التمرد بهجوم وعلى محاور متعددة استبسل فيه الطلاب في معركة الميل أربعين الشهيرة ولكن مع ذلك استطاع المتمردون الإستيلاء على ياي في مارس 97 وهي لأول مرة في تاريخ حركة التمرد منذ عام 1955م تستطيع الإستيلاء على مدينة في أهمية ياي ومع الإنتكاسات القائمة في جبهة الكرمك / الإنقسنا وكذلك في ياي جاءت تباشير النصر في طوقان حيث استطاع الجيش والدفاع الشعبي وفي ملاحم بطولية رد الهجوم الإريتري على طوقان ومن ثم حماية طوكر ، مما كلف إريتريا خسائر عسكرية بشرية باهظة تجاوزت الالف قتيل بالإضافة إلى الخسائر المادية مما أدي إلى حماية كسلا والجبهة الشرقية إلى بعد حين .

تطورات الداخل – الداخل الإنفراج السياسي وعلاقات الباطن – باطن

هذه المعارك الشرسة التي دارت في صيف 1997م من الإستوائية وحول الكرمك وفيسان مرورا بالجبهة الإريترية حتى ساحل البحر الأحمر لم تمنع من ظهور صراع مستتر في مراكز الدولة العليا وإن كانت قد حدت منه وجعلته مطمورا تحت الرماد نتيجة لعنف المعارك واستبسال المقاتلين السودانيين بشدة خصوصا وسط الطلاب مما جعل الطرفين عن وعي أو لا وعي يؤجلان خلافاتهم المشتركة بحيث لا يصدم ذلك

المجاهدين ويؤثر في معنوياتهم أضف إلى ذلك أن الخوف من زوال الدولة باكملها في حالة اشتداد الصراع والنزاع بين مختلف الأطراف سكن الصراع ، كما أن الأغلبية كانت مشدودة إلى مواجهة التحديات الخارجية المائلة .

وتعود أسباب هذه الخلافات أو جزء منها إلى رغبة بعض العسكريين في مجلس قيادة الدولة وفي رئاسة الجمهورية فيمابعد إلى القيام بأدوار أكثر أهمية ولكن ظلت الحركة قادرة على امتصاص سعي العسكريين ومن ثم استمرت الأمور متروكة لقيادة الباطن حتى محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك والتي مثلت فاصلة في علاقات الباطن بالبطن وفي علاقات الرئيس بكليهما واكتفى الرئيس بتغيرات محدودة في جهاز الامن وكان للتغييرات ضحاياها خصوصا أن هؤلاء ، الضحايا عبدالمأمور وكانوا ينفذون تعليمات السياسي ، تبعها فصل الأمن الخارجي عن الداخلي في إطار قيادة جديدة ، وقامت العلاقات الجديدة على عدم الثقة ومحاولات الرئيس النفاذ إلى عمق الأجهزة الأمنية وكان هناك إحساس بأن بعض العناصر أصبحت خارج دائرة السيطرة على الأخص فيما يخص العلاقات مع إثيوبيا، وفي قلق الإثيوبيين وشكواهم المستمرة عن الأختراقات الحادثة في جبهة الدمازين وبني شنقول ، وفي الحقيقة كانت هناك مبالغات من جانب الإثيوبيين ، كماأنه من المعروف أن الحدود السودانية / الإثيوبية متسعة مثلها مثل الحدود السودانية/ الإريترية وأنه يصعب التحكم فيها مهما فعل السودان بقواته المحدودة، وأن السبل لاحتواء اختراقات الحدود هو أن يبذل الإثيوبيون المساعي الحميدة ويدخلوا في حوار مع معارضتهم على غرار ما يفعل السودان ولكن العقلية الإثيوبية، لا تفهم كيف تعجز دولة ذات سيادة من ضبط حدودها علما بأن أرض السودان كلها مخترقة ، جنوبا وشرقا وغربا بل وحتى شمالا (حلايب) والصحيح أن العبقرية السودانية حافظته على سلامة وأمن الحدود بالصبر والحوار وليس بلغة الحديد والنار، إلا أن وجود الجماعات الإسلامية وعلى الأخص بن لادن وجماعات المعارضة الأخرى كان يرمي باللائمة على الأمن العام ود. الترابي والمؤتمر الشعبي / العربي الإسلامي. ولم يخل ذلك من مبالغة ، ومهما يكن فقد بدأت إجراءات تتخذ بابعاد عدد من الإسلاميين بمافيهم أسامة بن لادن وجماعات الجزائر ومصر وتونس وغيرهم .

حاول الامين العام ترطيب علاقاته بالرئيس بكيل الثناء له ، كماورد في حوارات الترابي مع الصحفي التونسي في المنفى محمد الهاشمي في المستقلة والتي خرجت في كتاب، حيث ذكر د. الترابي بأن البشير هدية السماء ، ولكن يبدو أن د. الترابي انتهي

في تلك المرحلة بأنه إذ حدث له شيء أو غادر المسرح، فعلى الإسلاميين أن يتمسكوا بالرئيس البشير ويبدو أنه كان يحس بأن الرئيس البشير قد تحمل من أوزار الازدواجية الكثير والله أعلم بما في الأنفس ، لذا لم يكن من المستغرب حينما انعقد مجلس شوري الحركة الإسلامية في بداية 96 أن أعلن د. الترابي ودون أن يعرض الأمر على النقاش أو التصويت بأن مرشح الحركة الإسلامية هو الرئيس عمر البشير- ويبدو أن الرئيس البشير كذلك أجل توحيد القيادة وانهاء الأزدواجية إلى ما بعد الإنتخابات ، لأنه سيكون لأول مرة مفوضا تفويضا شعبيا ويقوم حكمه على المشروعية الدستورية من منظور تطور النظام وليس من منظور أعداء النظام الذين رأوا جملة التطورات الدستورية مجرد لعبة وتزييف للإرادة الشعبية .

وجرت انتخابات 1986م على أساس أن المسجلين 8.1 مليون نسمة ، أدلى مهم باصواتهم 5.8 مليون نسمة بنسبة 72% من المسجلين ونال الرئيس البشير اقل من خمسة ملايين صوت بقليل بينما توزعت بقية الاصوات عل أل 93 مرشحا على الآخرين، وكان من المفاجات نزول د. الترابي في انتخابات المجلس النيابي في دائرة اركويت، حيث فاز، وإن مثلت دائرته تحد تم فيه بذل المال والجهد، وعلى خلاف ما أراد الرئيس البشير من تقليص للإزدواجية، إذا به يفاجأ بوضع جديد ، يصبح فيه الترابي ليس فقط المرجع من الداخل ولكن كذلك رئيس الجهاز التشريعي ، حيث أصبحت مشاريع الميزانية والقوانين تنافس معه في الباطن ثم يتم اجازتها حسب ظروف الإخراج.

ولكن لم يك سقف المرجع والأمين العام ليقف عند رئاسة البرلمان ، إذ بدأ تجهيز مقعد الأمين العام للحزب له ، وحقيقة لم يكن هناك حزب ، بل مجرد واجهة أو ديكور تنظر مجيء صاحب الامانة ليجلس فيها- اي رجل الداخل – لقد تعاقب على أمانة الحزب ثلاثة من خلصاء الإسلاميين ولكنهم لم يكونوا يملكلوا صلاحيات ، بدءا بالعقيد / حسن حمدين الذي جيء به في أعقاب حل مجلس الثورة ليطئمن العسكريين بأن الأمور في يدهم دولة وحزبا، وأنّه يمثل استمرارية الرمزية العسكرية ، ثم استبدل بالشفيع إبراهيم لأنّه يمثل بالإضافة إلى إسلاميته بعدا جهويا ثم حينما جاءت المرحلة قبل الأخيرة لتجهيز العريش للشيخ جيء بمن هو أهل للثقة غازي صلاح الدين ، حتى يتم استيعاب كل مؤسسات الحركات الإسلامية الموجودة في الباطن (الأمنية والعسكرية والمالية) في الحزب الذي كان التصور الاول له ، أنه حزب شمولي لذا مثل فيه العسكريون والأمنيون والدستوريون والدبلوماسيون وكبار موظفي الدولة .

ولكن برزت أول ازمة مع د. الترابي كأمين عام للحزب ، حيث اقترح أحد أعضاء المكتب القيادي رفع مسؤوليات الأمين العام ودمجها في مسؤوليات رئيس الحزب وكان تكوين المكتب القيادي حينها (حتى يناير 97) من الرئيس ونائبه (أي المرحوم الزبير محمد صالح).

الأمين العام ونائبه .

وزير المالية .

أمين المؤتمر الوطني .

وإلى العاصمة .

وأربعة أعضاء آخرين (ثلاثة مدنيين وعسكري) وزاد الوضع سوءا، حينما تقدم عضو آخر في المكتب بمذكرة يطالب فيها بتوحيد القيادة وانهاء الإزدواجية في الدولة والتنظيم ، مما أدى إلى توتر في العلاقات ، تكونت نتيجته لجنة كبيرة برئاسة المرحوم مبارك قسم الله وهدأت اللجنة الأمور ولكن لم تعالجها وأصبح د. الترابي أمينا عاما معلنا للحزب بالإضافة إلى سيطرته على البرلمان وسيطرته عمليا على جهاز الدولة .

أجاز المكتب الجديد برئاسة د. الترابي خططه ، ثم عرضها على الهيئة الشورية، ومنها أعلان الطواريء ، وأن البلاد في حالة حرب مما يستوجب ميزانية حرب (ظروف يناير 98) كما تلى د. على الحاج ميثاق السلام الذي تم مع ريك مشار، وذكر بأن هذا الميثاق ليس كل شيء، وإنما تغطيه إتفاقية داخلية لتعاون وتحالف استراتيجية مع مجموعة د. ريك مشار وتم إجازة الميثاق بين مهلل ومكبر ، كما أجازت الهيئة الشورية الوفاق مع الشريف الهندي زين العابدين والسيد أحمد الميرغني على أن يتم تأجيل المصالحة مع البقية إلى ما بعد تحرير الكرمك وقيسان ، كما أجاز المكتب تعديل بناء التنظيم ، حتى يتناسب مع تنظيم علني ومفتوح يقوم على كليات انتخابية ، ولائية وكلية قومية وكليات المهنيين وغيرهم. كما تم إجازة توسيع المكتب القيادي الذي اصبح في حدود ثمانين شخصا وهذا عني من الناحية العملية عدم وجود مكتب قيادي وأن الصلاحيات تتركز في يد الامين العام ، كما تم تأخير إجراءات اعلان الدستور ، مراعاة لظروف الخطر الماثل في التحالف الإثيوبي / الإريتري ، اليوغندي بقيادة أمريكا.

كان الإسلاميون بعيدين عن مطلوبات العمل العام والبناء السياسي ، شغلتهم أجواء الجهاد وأشواق الشهادة ، بل حتى أعضاء هيئة الشورى ، لم يكونوا عارفين بما يجرى في علاقات الباطن ، لأن لجان الوساطة التي كان يتبع بعضا بعضا كان يتم أخذ القسم

المغلط عليهم أما أعضاء الهيئة الشورية والبرلمان فقد تم شغلهم بتكوين كتيبة لهم لقيادة العمليات أو الحقيقة شغلوا أنفسهم بذلك .

مع إن المكتب القيادي ونتيجة للوساطات أهمل مذكرة توحيد القيادة ، التي رفعها د. ابراهيم أحمد عمر نتيجة للجان الوساطة التي كان يتبع بعضا بعضا ، كان يتم أخذ القسم المغلظ عليهم ، أما أعضاء الهيئة الشورية والبرلمان فقد تم شغلهم بتكوين كتيبة لهم لقيادة العمليات أو الحقيقة شغلوا أنفسهم بذلك .

مع إن المكتب القيادي ونتيجة للوساطات أهمل مذكرة توحيد القيادة ، التي رفع د, إبراهيم احمد عمر ، نتيجة للجان الوساطة التي تكاثرت ، إلا أن الموضوع الذي طغى على السطح وغطى على الأحداث ، هو قضية الحريات وازداد زخم هذه القضية ، بعد توقيع الميثاق السياسي مع د. رياك مشار ، إذا بدأمن غير المنطقي أن تكون هناك حريات لدرجة السماح ، بمليشيات عسكرية ولا يسمح بهذا القدر من التطور في الداخل ، كما كان هناك حواراً مع مجموعة الشريف زين العابدين ، كماأخذ محمد ابوالقاسم في طرح فكرة الجبهة المتحدة ، ولكن كان الأهم بالنسبة للآمين العام انه بدون حريات وفي ظل نظام شمولي صنعه بنفسه ، فإنه سيكون من أول ضحايا هذا النظام ، لذا فقد أخذ يدعو في اتجاه تطور نحو الحريات والتعددية بطريقة محسوبة وحتى لا تخرج الأمور جملة من بين يديه.

وانتقل الحوار حول قضايا الحريات والتعددية إلى المكتب القيادي في نهايات عام 1997م ولم يك مدهشا أن رفض المكتب القيادي صيغة حرية التنظيم والعمل الحزبي ، حيث وقف ثمانية فقط من الأعضاء مع حرية التنظيم ووقف ضد حرية التنظيم 11 عضوا وكان من المنطقي والطبيعي أن يكون هذا هو قرار الحزب وسياسته ولكن الأمين العام بحصافته قال إن النتيجة متقاربة والأصوات متعادلة لذا فلابد من إرجاع الأمر إلى الهيئة الشورية ووافق الاجتماع إلى أرجاء الأمر إلى الهيئة الشورية لأنهم كانوا يعرفون أن معظم المؤتمرات الإقليمية للهيئة الشورية انتهت إلى تأييد الصيغة الشمولية وأن لا رجوع للحزبية .

وانعقد في يوم الخميس 26 ديسمبر 1997م اجتماع الهيئة الشورية ليبحث في قرار المكتب القيادي الذي رفض صيغة العمل الحزبي. واستمر الاجتماع لمدة يومين وسرب الأمين العام كلاما، شاع في أجواء الاجتماع بأنه سيتقدم باستقالة إذا مارفضت الهيئة صيغة الحريات والتعددية وكان الأمين العام منطقيا مع وضعه إذ في ظل نظام شمولي عسكري ، سيفقد الحزب والدولة خصوصا أن وضعه داخل الحزب أخذ يهتز

وكشفت ذلك المواجهة داخل المكتب القيادي ، حيث تم لأول مرة هزيمة توجه الأمين العامل حول الحريات ، ولكن حقيقية في قضية الحريات اختلطت الصفوف ، فمثلا د. ابراهيم أحمد عمر اذلي كان يدعو لوحدة القيادة وإنهاء الإزدواجية وجد نفسه في معسكر الأمين العام وكذلك السيد أحمد عبدالرحمن وغيرهم كما وجد بعض خلصاء الترابي انفسهم الفريق المناوي ، مثل يسن عمر الإمام وإبراهيم السنوسي .

دار النقاش لمدة يومين في جو حار وأبرز الرئيس البشير سماحة في توزيع الفرص ولم يتدخل أبدا لترجيح كفة وغادر المرحوم الفريق الزبير محمد صالح الساحة ، بعد أن قال كلمته بصدقة المعلوم ، حيث كان يدعو الله إلا يريه عودة الأحزاب ولكن في النهاية حسمت النتيجة إلى صالح حرية التنظيم ب 142 صوتا مقابل 94 صوتا وامتناع 6 عن التصويت وعني ذلك إطلاق يد الامين العام ، في كتابة الدستور الذي يريده أو ربما فسر هو ذلك كذلك وعني ذلك السير في مشروع الحريات.

أخذت النخب الإسلامية في مجالها تتجاذب الحديث في مآلات الحركة الإسلامية بين مصدق ومكذب لاتجاهات التعددية ، ولكن تغير الجو تماما ابتداء من ظهيرة الخميس 12 فراير 98 ، حينما وصلت الأنبياء باستشهاد الفريق الزبير محمد صالح وعبدالسلام سليمان وموسى سيداحمد وأروط طون، حينما غرقت طائراتهم في نهر السوباط بالناصر مع آخرين ، بعضهم استشهد وبعضهم كتبت له حياة ، وقع الحادث بعد قرابة الستة أسابيع من اجتماع الهيئة الشورية الذي سال الله فيه الفريق الزبير إلا يريه عودة الأحزاب ، وكان وقع الحادث أليما ، خصوصا أن الشهيد الزبير قد أحبه الجميع ويكفي لإبراز مثابرته وهمته أن الطائرة هبطت به من قبل لعطل أو غيره اضطراريا أكثر من عشر مرات ولكنه مع ذلك واصل ركوب الصعب ، على طريق اخوانه الشهيد احمد الرضي والشهيد فضل السيد ابوقصيصة والشهيد العميد كمال على مختار والشهيد موسى على سليمان الذين ماتوا كذلك في حوادث سقوط طائرات من أجل السلام في الجنوب ، وقد نجحت كما هو معروف مجهودات هؤلاء الرجال لاحقا في التوقيع على ميثاق السلام في الناصر أبريل 96 ثم وقع عليه كاتفاقية الخرطوم للسلام ثم وجدت الإتفاقية طريقها المرسوم الدستوري الرابع عشر لسنة 1997م ثم ضمنت من بعد في دستور السودان ابريل 1998م.

تم دفن الفريق الزبير في مشهد مهيب ، كشف عن كيفية دخوله قلب كل سوداني، ومن المؤكد أنه لم يمر على السودان ، صلاة جنازة أمها هذا القدر من الناس في صباح الجمعة 13 فبراير 98 ، ومأن انتهت الصلاة ، حتى عقد ثمانية من زعمات

الحركة الإسلامية التاريخية لقاء ليتدارسوا أمر خلافة الفريق الزبير ، ولم يك الامر مستعجلا كما أن بعض المجتمعين لم يكن ممثلين في المكتب القيادي ، وانتهي اجتماع الثمانية إلى اختيار ثلاثة اسماء هي (حسن الترابي ، على الحاج ، على عثمان محمد طه) وذهب الاجتماع بمقترحه لدكتور الترابي الذي بدلا من أن يذهب به لاجتماع استثنائي للمكتب القيادي ذهب به مباشرة للرئيس ، حيث قدم له مقترح حسب الترتيب ووافق الرئيس البشير على عثمان نائب له ، وكان ذلك خيارا معقولا في جو مضطرب وفي يوم الثلاثاء 17 فبراير 98 أدي على عثمان القسم نائبا أول ود. مصطفي عثمان وزيرا للخارجية .

كانت إجراءات تكوين اللجنة القومية للدستور ، قد قطعت شوطا بعيدا وآثار تكوين اللجنة جدلا بين الذين يريدون تفصيل دستور سريع وبين الذين يريدون التروي في الأمر ولكن تم اعلان اللجنة القومية للدستور برئاسة الاستاذ خلف الله الرشيد ولكن مما أثار الدهشة ، أن الرئيس البشير تأخر عن لمجيء لأفتتاح الجلسة التمهيدية ثلاث ساعات رغما عن وجوده بقاعة الصداقة ولكن الكثيرين لم يفهموا مضمون الرسالة وأعدت اللجنة تقريرها ومسودتها ، ورفعتها للجمعية التأسيسية والتي خرج منها بمصطلحات حاملة أوجه، ككلمة التوالي السياسي التي أثارت جدلا قانونيا وسياسيا، لأنّها غير معروفة ولأنها من الكلمات الجزلة التي تحتمل مختلف التفاسير ولكن د. الترابي بمثابرته استطاع أن يجيز الدستور ويحمل الرئيس البشير على التوقيع عليه ، في ابريل 1998م.

ولكن ماذا يجدي الدستور واللوائح ، واحدة من اشكالات د. الترابي أنه يبذل جهدا في القوانين واللوائح، علما بأنه نفسه بتجاوزها بشكل أو آخر، وقد رأينا أنه في وظيفة خليفة الفريق الزبير لم يكلف نفسه بالرجوع إلى لجنة أو مكتب ، وكذلك بالنسبة للفريق البشير فإن القوانين واللوائح هي القدرة على استخدام السلطة ، خصوصاأن القانون في العسكرية والقائد الأعلي ، ومع إن الترابي حسب أن معركته قد تم حسمها باللوائح، التي جمعت في يده السلطات في داخل الحزب وكذلك بوجوده رئيسا للجمعية التأسيسية وبأجازته للدستور ولكن ماأبعد ذلك عن الواقع .

برزت أول مواجهة حينما بدأ التحضير لإنعقاد الدورة الثالثة للمؤتمر الشعبي الإسلامي، حيث نزلت الأوامر لوزارة للخارجية ثم للداخلية بعدم التعاون في هذا الشأن ولمالجأت قيادة المؤتمر الشعبي إلى قدراتها الذاتية للدعوة والتحضير تم اغلاق المؤتمر وتشتيت موظفيه .

ولكن ما كان يجري في القصر ، كان أكبر من ذلك ، إذ تم من خلال دراسة وفهم طريقة الترابي في التعامل ، ثبت للقصر أنه لا مجال لإلحاق هزيمة بـــ د. الترابي واضعاف موقفه في الحزب إلا بأعمال مقترحات د. ابراهيم أحمد عمر عن توحيد القيادة وبدأ العمل والتحضير لذلك سرا على مستوى مركز الدراسات الإستراتيجية والقصر وتكامل العمل فيما عرف من بعد بمذكرة العشرة والتي لم يعلم بها الأمن الشعبي زراع د. الترابي ولا الأجهزة الأخري ذات الولاء إلا بعد أن فوجيء في يوم 10 ديسمبر 1998م بأن الرئيس يدخل لاجتماع مجلس الشوري لابسا بزته العسكرية، ثم يفتتح الاجتماع الذي كان أول جدول أعماله تعديلات يقدمها الأمين العام، للنظام الأساسي للمؤتمر الوطني، ولكن فجأة يبدا السيناريو المعد، إذ يرفع الأستاذ عبدالرحمن نورالدين يده مطالبا بمراجعة كل النظام الاساسي بدلا من التعديلات المقدمة من الأمين العام ثم تعقبه مجموعة الإستراتيجية بالمذكرة المعدة والتي قام بتوزيعها على الفور حرس الرئيس على الاجتماع ، وسقط في يد الأمين العام لأن المذكرة التي بدأ أن الاجتماع سيوافق عليها كانت أشبه بالإنقلاب على الهياكل القديمة ، لأنها أوصت بانتخاب كل أعضاء المكتب القيادي، كما جعلت الرئيس رئيسا على المكتب القيادي، كما جعلت مجلس الشوري مجلسا حقيقيا له كيانه الخاص ، رئيس ومقرر غير رئيس المؤتمر وامينه العام ، وحقيقة لقد كان مجلس الشوري مسخرة إذ كان جهاز محاسبة القيادة التنفيذية ولكن رئيسه رئيس الدولة ومقرره الأمين العام.

ورفعت الجلسة لتبدأ الوساطات وقبل الرئيس والأمين العام بحل وسط بأن يكون لمجلس الشوري كيانه الخاص – أي رئيس ومقرر ورؤساء لجان من خارج المكتب القيادي وأن يكون للهيئة لجان متخصصة .

- تكوين مكتب تنفيذي من ثلاثين عضوا 50% منهم ينتخبون مباشرة من هيئة الشورى وثمانية بحكم مناصبهم وسبعة إستكمالا.
- الإبقاء على المجلس القيادي.

وهكذا أصبح هناك هيكل جديد ، فيه مكتب قيادي ثم مجلس قيادي ثم هيئة شورية ثم مؤتمر عام وواضح ، أن هذاهيكل إنتقالي إلى أن يستعد كل فريق لفرض صيغته في هيكلة المؤتمر في ظل وجود قيادتين متصارعتين ، ولكن كان أخطر قرار اجازته الهيئة الشورية وهو الغاء دائرة الأمن والدفاع وكذلك رفع أسماء من يشغلون وظائف متجردة تمنعم من إظهار الإنتماء السياسي وبدأ منظر العسكريين والدستوريين المنسحبين غريبا ، إذ رئيس الجلسة الفريق عمر ضابط في الجيش وهاهو يدير الجلسة

لابسا بزته العسكرية بينما ينسحب الآخرون ومنهم من ظل سنين عددا عضوا في هذا المجلس – ولكن هل انسحاب فعلي من ساحة التنظيم وساحة السياسة ام مجرد انسحاب شكلي ليتم إعادة بوتقتهم في تنظيم خاص ممايعني العودة لمربع ماقبل يونيو 89 وما فيها من أزدواجية وتدابير باطن (هل يمكن وفي ظل الدولة الإسلامية أن تكون هناك شوكة في الباطن وكيانات خاصة إلا يعني ذلك أننا لا نثق في الدولة التي اقمناها ثم ألا يعني انسحابهم من الحزب أو سحبهم انهم في ظروف المستقبل سيتشكلون بطريقتهم ويصبحوا غير مقيدين بسياسات الحزب لأنهم يصبحون مجرد مأمورين أي حزبين من الدرجة الثانية لايشاركون في قرارات الدولة التي صنعوها .

ثم بعد ذلك تم انتخاب رئيس مجلس الشورى الجديد وهو أحمد على الإمام ومقرر مجلس الشورى إبراهيم يوسف هباني .

خرج د. الترابي كالاسد الجريح ، وكان أنكي ما في هذا الجراح أنها من قبل عدد من تلامذته ناسيا أنهم ما عادوا تلامذة وانهم في خمسيناتهم وأن الأكتاف تلاحقت وأنهم الآن حكام وقادة ولكن كان الدرس الاساسي بالنسبة له أن من وراء هذا العمل هو الرئيس ، وأن الرئيس يجب أن يذهب ، إذ لو لم يكن الرئيس وراء المذكرة لما تعدت أن تكون مذكرة مثل غيرها من المذكرات التي مرت منذ مذكرة السيد عبدالرحيم مكاوي والسيد/ أحد البيلي واجتماعات كبار الإخوان معه في بداية التسعينيات أو مذكرة القيادات الوسيطة حينها(عباس على السيد والخمسين الآخرين) الذين لما اجتمعوا في منظمة الدعوة، تم تشتيتهم كمحافظين وموظفين في الأصقاع المختلفة ، ولا كتابات حسن مكي التي كانت تصوب على الشأن العام والخاص وتغضب الفريقين القصر والمنشية .

ولكن إقصاء الرئيس، الذي عرف قوانين اللعبة، كما قال ذلك بنفسه، لأحد أعوان الشيخ في اجتماع المفاصلة، ذلك يحتاج للوقت ويحتاج للدهاء والحيلة وهذه لا تنقص الشيخ الذي عجمته السنين وحنكته التجارب وخبر تقلبات السياسة ، علما بأنه أصبح شريكا في المؤتمر الوطني وليس مرجعا إذ هناك رئيس لمجلس الشورى غير خاضع له ، كما أن الرئيس البشير أصبح رئيسا للمجلس القيادي .

جدد الشيخ زمان ومكان المعرفة في المؤتمر العام التأسيسي الحاشد الذي سيعقد في اكتوبر 99 والذي سيضم عشرة آلاف عضو ، أي بعد حوالي عشرة أشهر وأشرف الشيخ بنفسه على بناء المؤتمرات الولائية مؤتمرا مؤتمرا في الشرق والغرب والجنوب ، بينما لم يكترث الرئيس لأنه يحتفظ بورقة السلطة وهي الورقة الغالبة في

العالم الثالث ، وانعقد المؤتمر التأسيسي للمؤتمر الوطني وكان أهم وأجل عمل سياسي حزبي في تاريخ السودان الحديث ، أن يجتمع هذا القدر من الرجال تحت سقف واحد لمناقشة قضايا بناء تنظيمهم (ذكور ونساء ، كهول وشباب ، مسلمون ومسيحيون ، حضر وأقاليم ، وقادة طرق صوفية ومشايخ وقادة قبائل وأفندية) وهكذا برزت حنكة الشيخ الترابي الذي جمع تحت قيادته معظم ألوان الطيف السياسي وكثير من فاعليات المجتمع السوداني وبنى لهذا التجمع دار مهيبة كلفت مليارات فيها كل وظائف قاعة الاجتماعات الناجحة من المطعم إلى التلفون إلى وسائل الراحة .

ومثل انعقاد المؤتمر،يوما من أيام الشيخ د. الترابي التي لا تنسى ولكن الشيخ ارتكب أكبر من مجرد خطأ، قام على تقدير سياسي خاطيء وهو أن يمحو الرئيس من خارطة المؤتمر الوطني ويشتت شمل العشرة وكان يمكن أن يحدث انقلاب رمضان / صفر مجتمعا في ظل هذا اليوم البهيج ويشهد ذلك اليوم كارثة لا يعلم مداها إلا الله وخصوصا أن الرئيس أصر أن يتم تأكيد ترشيحه لرئاسة الجمهورية وإلا سيقاطع الاجتماع ومقاطعة للاجتماع يعني أن لا علاقة له بالمؤتمر الوطني ومعناه أن أمر الحكم قد خرج من بين يدي المؤتمر الوطني – ظل الوسطاء يهرلون ما بين الرئيس والشيخ إلى أن تّم تأكيد ترشيخ الرئيس من دون موافقة الشيخ كما تم انتخاب الشيخ أمينا عاما.

ولكن إن فشل الشيخ في تعويق إعادة تأكيد ترشيح البشير إلا أنه نجح في أقصاء الرئيس واعوانه من المكتب القيادي ونجح في اعادة بناء الحزب كما يريد وأصبح رئيس الدولة غير موجود في المكتب القيادي الجديد ، بحيث أصبح المكتب القيادي الجديد حسب اللائحة المجازة يضم الامين العام ونوابه الثلاثة ونواب رئيس الجمهورية والولاة وأمناء المؤتمر الوطني بالولايات ورؤساء المؤتمرات القومية بالإضافة إلى 15 عضوا ينتخبون مباشرة من هيئة الشوري بالإضافة إلى فاعليات أخرى ولكن ليس من بينهم الرئيس إذن أصبح الامين العام للمؤتمر الوطني من الناحية العملية أبتداء من اكتوبر 99 هو رئيس البلد وأصبح للرئيس البشير فقط رسم السلطات والعلم – فالشيخ أصبح – يرأس نواب رئيس الجمهورية وكل الجهاز التنفيذي والسياسي ماذا بقى للرئيس ؟

كان من المفهوم والمعلوم أن تدبيرا مثل هذا لايمكن أن يقضي أو يقبله أي شخص يحترم نفسه حتى في ظل ظروف عادية دعك تحت ظل احتراب شديد حول السلطة وكان من الواضح أن الشيخ يضغط على الرئيس البشير حتى يستقيل، ولذلك لم

أتنبأ حينما قلت أن خيارات الرئيس محدودة إما أن يستقيل من الحزب ويصبح رئيسا قوميا وبعد ذلك لن يهمه إن قيل ، ويعني ذلك أن خيار التجديد له كمرشح للحزب سيسقط أو أن يقبل بالمهانة وما ستجره عليه من مهانات، إلا أن يستقيل أو يحاول أن يطيح بالشيخ ولم يبقى للشيخ بعد السيطرة على الحزب إلا السيطرة على مجلس الشورى ولكن كانت المفاجأة سقوط مرشح الشيخ عثمان عبدالقادر وفوز د. عبدالرحيم على الذي لم يك طرفا في الصراع ولم يكن راغبا في أي وظيفة في الحزب ، برئاسة مجلس الشورى وأصبح الأستاذ عبدالله دينق نيال نائبا وكذلك إبراهيم عبدالحفيظ مقررا عاما.

من تفعيل التوالي بلقاء الترابي/ الصادق في جنيف ،إلى خبر حل الجمعية التأسيسية:
من الصراع المستتر إلى المجابهة المكشوفة

وإذا تأملنا في هذه الفترة العصيبة في تاريخ الحركة الإسلامية والتي أمتدت بعيد رحيل المشير الزبير محمد صالح وحتى إعفاء الأمين العام للحزب من منصبه ، نجد أن التحديات التي أطلت برأسها وشكلت خطورة حقيقية في هذه الفترة تمثل في الإنشقاقات الداخلية والإنقسام الذي هدد باستمرار وجود الدولة في أصلها.

هذا الخطر يختلف عن الأخطار الاخرى، التي كان التهديد يأتي فيها من الخارج عبر التحريض على الإنقلابات العسكرية أولا، ثم تشجيع العصيان المدني والإنتفاضة المحمية بالسلاح والخنق الإقتصادي ثانيا، ثم الغزو الخارجي عبر الحدود الإقليمية من قبل دول الجوار باسم التجمع المعارض حينا والحركة الشعبية حينا آخر، ثم أخيرا عبر العمل العسكري المباشر من قبل دول عظمي .

ويمكن أن نقول أن الحركة الإسلاميين استطاعت التصدى لكل هذه التجارب والتحديات السابقة إلا أنها فشلت في توحيد جبهتها الداخلية في نهاية الأمر نتيجة لصراع الأمين العام للحزب ورئيس الجمهورية حول قضية المرجعية العليا للحزب والدولة .

وقد استغلت في هذا الصراع المؤامرات والمؤتمرات المضادة والتكتلات والتكتلات المضادة ، ومحاربة السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية ، ومحاولة إدخال تشريعات دستورية مثيرة للجدل .

أولي الشيخ قضية إجازة الدستور وتوقيع الرئيس البشير عليه، كثيرا من عنايته، إذ قام تقديره بأن إجازة الدستور ، تقطع خط الرجعة على كائن من كان لايقاف حركة

التطور السياسي في اتجاه الحريات والمجتمع المدني مما يمكن من التخلص من العسكريين وأن تحكم الحركة الإسلامية المدنية بقوتها الذاتية المستمدة من حزبها الجديد الذي ظل تحت الإعداد لمدة عشر سنوات. وأصبح مؤهلا ليخوض انتخابات حرة ونزيهة ضد خصومه الحزبيين ويكسرهم سياسيا بعد أن كسرهم عسكريا ، ولكن تبقى القوة داخل المؤتمر الوطني الذي يربض في قيادته عسكري بجيشه ورجاله ، كيف يمكن تجاوزه كما تم تجاوز مجلس الثورة وتجاوز حتى الحركة الإسلامية في شكلها القديم – لكي يتم ذلك كان لابد من إعمال الذهن ، لذا كثرت أشارات وتعهدات الشيخ، بأنّه لن يجلس في منصب تنفيذي قط ، بل أنه سيتفرغ للحزب تماما ويستقبل حتى من رئاسة المجلس الوطني واستطاع فتح شهية قيادة الدولة، للتوقيع على وثيقة الدستور كما حدث في ابريل 1998 ، ولكن تم إعادة اتخاب الشيخ مرة أخرى رئيسا للبرلمان على النحو المعروف ، حينمااجتمعت الهيئة النيابية للمؤتمر الوطني ورفضت اختيار بديل للشيخ، ولم يخل الأمر من طبخ حتى ولو كان من بعيد والسياسة فن في الطبخ وفي الإخراج ولا شنار في ذلك.

غضبت قيادة الدولة ، إذ ضحك عليها الشيخ وردت على الشيخ بأكثر من صاع في مذكرة العشرة ، ورد عليها بيومه المشهود في المؤتمر التأسيسي للمؤتمر الوطني في اكتوبر 99 ولكن لم تكن كل هذه الحركات بدون ردود فعل. فالمجتمع الدولي ينظر ويوازي يم يستجيب وكل ذلك المجتمع المحلي والإقليمي – وسنت الله تجرى وأقدار المدافعة تتحرك هنا وهناك.

بعد أربعة أشهر من إجازة الدستور وفي قمة الجدل حول التوالي السياسي ، إذ بهجوم انتحاري يستهدف سفارات الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام في وقت احد، بينما أشارات تقارير الإستخبارات إلى أخطار تواجه السفارات الأمريكية على مستوى العالم وكرد فعل على ذلك صوبت الوليات المتحدة صواريخ بوارجها على أهداف لمعسكرات لأسامة بن لادن في افغانستان وعلى مصنع الشفاء للدواء بالسودان في 21 أغسطس 1998م ، بحجة أنه ينتج غاز الأعصاب المهلك وأن صاحب المصنع هو أسامة بن لادن رمز التهديد الأول للمصالح الأمريكية ، ولما أيدت بريطانيا أمريكا في ذلك تم طرد السفير البريطاني ألن جولتي من الخرطوم لأنه كذلك أباح لبعض زواره انهم رصدوا اجتماعات في مكان ما يشكون في أنّه تناول قضايا خطيرة .

ولم يمثل ضرب المصنع هدفا استراتيجيا ، بل أصبح ضرب المصنع هدية من الله سبحانه وتعالى للنظام ، لأنه ليس صحيحا أن المصنع ينتج غاز أعصاب، وتأكد ذلك للعالم، كما أن ضرب المصنع نفث عن المجتمع الامريكي الذي كانت فيه حركة بناء فكري ونفسي وسياسي ضد السودان وكان لابد أن يتم التنفيث بأقل الخسائر بالنسبة للسودان ، كما أن خطا التقدير الأمريكي سيصب مستقبلا في مصلحة السودان ، حيث أدى ضرب المصنع لحركة تعاطف عامة مع السودان ولكنه كذلك نبه الحكومة لمخاطر مجابهة أمريكا – ثم تلى ذلك افراح استكمال بناء خط أنابيب البترول وبدأ ضخ البترول من هجليج حيث ذهب الرئيس البشير بمعية اثنين من الرؤساء السابقين (النميري وسوار الذهب) بالإضافة إلى الشيخ وحشد من كبار المسئولين والأعيان وكان الشيخ يرى أن عرس البترول هو عرسه ، لأنّه هو شخصيا الذي جاء بالمجموعة الباكتسانية التي تطورت واصبحت اراكس ثم أقنع الصينيين والماليزيين بمشاركة أراكس في الكنستوريوم المعروف والذي نجح ذلك النجاح الباهر .

أما بالنسبة للرئيس البشير فهذا نجاح منقطع النظير ، فهو رسالة للعالم بأن السودان آمن وينعم بالإستقرار وأكبر تكذيب لدعاوي حركة التمرد التي ذكرت بأن الحركة لن تسمح باستخراج نقطة نفط واحدة كما ذكر السيد الصادق المهدي بأن تصدير النفط أحلام زلوط ولكن هاهو النفط تتدفق وليس هناك ما ينجح أكثر من النجاح فاليوم يوم الرئيس البشير.

ولكن لا ضرب الشفاء ولا استخراج البترول ولا شفاعة الشفعاء امتصت ما بين القصر والمنشية وأخذ كل منهم يوسع في خياراته ، حيث ازدادت لقاءات الرئيس بالبشير بالإتحاديين كما استلم مذكرة إبراهيم منعم منصور في الأحد 23 رمضان 1419هـ / 10 يناير 1999م ، ولكن لم يك لذلك أهمية ، خصوصا أن التحالف مع جبهة الإنقاذ بقيادة د. رياك مشار بدأت تتصدع ، كما أن الرئيس البشير لم يستطيع تقديم بادرات سياسية تكتيكية – وظل جو لتوالي السياسي والوفاق جامدا إلى أن كسره الشيخ بلقائه مع السيد الصادق المهدي ، ومع إن الشيخ سافر بطائرة الرئيس وقابل السيد / الصادق في لقاء طويل انتهي بعودة الصادق إلى البلاد نهائيا في ديسمبر 2000 إلا أنه من المؤكد أن ما دار بينه وبين الشيخ أهم بكثير من ما حدث في جيبوتي من لقاء بين السيد / الصادق والرئيس البشير الذي اعقبه بيان عرف بنداء جيبوتي كما قابل البشير من بعد السيد أحمد الميرغني ولكن ذلك لم يتعد أصول المجاملة .

ابتداء من نوفمبر 99 وعقب لقاء الترابي بالسيد الصادق أخذت تطفح في وسائل الإعلام انباء عن مقترحات لتعديل الدستور الذي لم يمض على إجازته إلا عام وأشهر ، وتتعلق بعض هذه التعديلات باجازة ما أجازه المؤتمر التأسيسي من اختيار الولاة بالإنتخاب المباشر وتتعلق الآخر بخلق منصب رئيس وزراء وكان هنا يعني تغييرا هيكليا في الدستور والنظام الرئاسي مع تعديلات أخرى في نظام التوالي السياسي ، وفهم البعض أن هذه التعديلات جزء من صفقة أو تسوية بين الشيخ والسيد /الصادق المهدي وفهم البعض الآخر أنه لعبة لجر الرئيس البشير لمعركة واستدراجه ليستقيل ، بينما عاملها الآخرون بأن التعديلات لاتعدو وأن تكون خطوة منطقية للوفاء بشورى وقرارات المؤتمر الإستثنائي.

بالنسبة للقيادة في القصر ، كان الأمر أكبر من ذلك ، إذ لم يمنحها الشيخ من الوقت حتى لتفهم المغزى والدلالات، وماذا سيحدث غدا؟ لذلك لجأت لسلاح اضعف الإيمان ، حيث طلبت من رئيس المجلس إرجاء مناقشة التعديلات حتى يتم التفاهم عليها ولكن أهمل الشيخ ذلك الرجاء، الذي جاءه من رئيس الدولة ثم رفع إليه النواب الذي تأكدوا أن تحت الرماد لهيب مذكرة يطالبونه فيها بالإستجابة لرجاء رأس الدولة ولكنه رفض ذلك بينما الامور فائرة وتزداد فوراناً ، وهكذا سافر الرئيس إلى كينيا للتوقيع على مذكرة تفاهم مع الرئيس موسفيني بمبادرة من مركز كارتر، وفهم الشيخ أن ما حدث فتح لشهية الرئيس ، ثمنها أن يتم حل مشاكله مقابل اتخاذ إجراءات ضده .

وفي الثاني من رمضان العاشر من ديسمبر أي ذات يوم الاحتفال بمرور عام على مذكرة العشرة أعلن الرئيس البشير حالة الطواريء ، وحل البرلمان ودخلت البلاد والحركة الإسلامية في أزمة سياسية وروحية وفكرية شديدة التعقيد.

كشف حل البرلمان عن ضعف وضعية الشيخ، إذ لم يك الشيخ ولأعوانه أن يتم أمر بهذه الصورة دون علمه المبكر، بل وصل الامر ببعض الحالمين أن يصل بهم الحال إلى أن الأمر لا يعدو أن يكون تمثيلية من تمثيليات الشيخ ، حتى يحل للنظام بعض أشكالياته.

مع إن رد فعل الشيخ اللفظي ، كان عنيفا إلا أن تعليماته لأنصاره بأن يلزموا الهدوء وألا يحركوا ساكنا ويبدو أن الشيخ كان يعتلج في صدره أمرين ، فبينما نزل عليه حل البرلمان بردا وسلاما ، لأنّه على الأقل يعطيه الحق في تحلل الحزب من وعده للرئيس بولاية ثانية إلا أنه في ذات الوقت إذا لم يتحرك التحرك المناسب فإنه سيخسر المعركة ويخسر ما راهن عليه ولايبقي له إلا الإنسحاب من ساحة المواجهة.

كان كثيرمن النواب مقتنعين بأن هذه معركة اختلقها الشيخ مع رئيس الجمهورية ، لذا فقد انسحبوا إلى مواقعهم غير متحمسين لأي شكل من أشكال مناصرة الشيخ ، بينما أسقط في يد اتباعه الذين لم لم يجدوا إلا تدبيج مذكرة للمحكمة الدستورية بعدم قانونية إجراءات الطوارىء وحل البرلمان وتعيين الولاة ، ناسين أن الحكمة الدستورية في النهاية واحدة من أذرع الدولة العليا وتم تكليف محامين من بينهم المحامي المعروف عبدالوهاب بوب للمرافعة. أحس الإسلاميون بأنهم في ورطة كبيرة ، وبدأت اجتماعات صغيرة ، شملت حتى العسكريين ثم تطلعت الأنظار إلى مجلس الشورى القومي باعتباره مرجعية صالحة لفض النزاع ، خصوصا أن أصبح نظريا له كينونته المستقلة ، وترأسه شخصية علمية محترمة معروفة بنزاهتها ومصداقيتها ، هو د. عبدالرحيم على – وعقد مجلس الشورى أول اجتماعاته الإستثنائية بتاريخ 11 رمضان 1420- الموافق 1/11/99 أي بعد سبعة أيام من قرارات حل البرلمان، وانتهى الاجتماع إلى تكوين لجنة مصغرة برئاسة د. عبدالرحيم على ، عرفت بلجنة المعالجة الشاملة وعقدت اللجنة اجتماعات متواصلة مع القيادتين قيادة الحزب وقيادة الدولة، ثم خرجت بمشروعها الذي عرف بمشروع المعالجة الشاملة، الذي عرض على مجلس الشورى في اجتماعه الإستثنائي الثاني، بتاريخ 17 شوال 1420هـ الموافق 23/1/ 2000م أي بعد ثلاثة أسابيع من اجتماعه الأول، حيث تم إجازة المشروع الذي تكون من مقدمة لائحة لتنظيم الاختصاصات والسلطات ولائحة لهيئة الاختيار والمحاسبة ولائحة لمحاسبة عضوية المؤتمر الوطني ولائحة لجنة التوفيق والتحكيم بين الأجهزة والقيادات .

ومع إن المقدمة شخصت بأنه صراع أصحاب رأس التنظيم إلا أنها شخصت دواعي وأسباب :

- في قضايا الإنتقال الكبير من التنظيم للدولة ومن الأوضاع العسكرية للمدنية ومن التنظيم الواحد للتعددية .
- السرعة التي تم بها في ذلك الإنتقال (في تقديري المشكلة لم تكن في السرعة بل في البطء- لقد تم الإنتقال في إيران من الشرعية الثورية إلى الدسورية في أقل من سنتين، وفي إثيوبيا كذلك في أقل من اربع سنوات ولكن في السودان ومنذ العشر سنوات ظلت الأمور في بيات .
- قضايا المؤسسية والشورية والمرجعية وحاكمية التنظيم ، وما يتصل بها من معاني ومفاهيم .

- إزدواجية القيادة
- البيعة ومدلولاتها والتزاماتها .

وانتهت اهم بنود تلك المعالجة إلى الآتي :

- يبقي كل من الامين العام والرئيس في موقعه ، لتجني الدولة والتنظيم رصيد الخبرة والتجربة والعلم والولي الذي اكتسابه عبر السنين ، وإذا تعذر ذلك يبقى الذي لا يعفى من منصبه موقف الناصح ، في غير اعتزال للجماعة ، ولا خروج عليها ولا شق للصف ، ذلك أن البديل ليس إنشاء جماعتين أو حزبين
- البيعة لرئيس الجمهروية .
- الشورى ملزمة .
- رفع حالة الطواريء السارية بأعجل ما تيسر .
- مساءلة الذين خاضوا في الفتنة .
- لا يتخذ الأمين العام ورئيس الجمهورية أو اي قيادي في المؤتمر أو الجهاز التنفيذي قرارا بمفرده فيما يلي شؤون المؤتمر وأمور الدولة الهامه .

ومن الواضح أن هذه لم تك معالجة ، فالمعالجة كانت ينبغي أن تحدد أين الخطأ ومن المخطيء ، وكيف يحاسب ولكن المعالجة قننت الأمر الواقع وسكتت عن القضايا مثار الخلاف.

ويمكن القول بأن المعالجة الشاملة اضفت مشروعية على موقف الرئيس ، إذ جعلته أهلا للبيعة ، كما قبلت بمبدأ حل البرلمان ، حينما جعلت الأمر مجرد قضية دستورية أمام المحكمة الدستورية ، أما مقترحاتها بخصوص تعديلات في النظام الأساسي للحزب ولائحة المحاسبة ، فلم تغادر المربع المعروف ولم تك كافية للصمود أمام تطورات المستقبل .

وكان من التوصيات الهامة التي لم تكتب على الورق لأن لجنة مجلس شورى مؤتمر وطني ، هي إقامة الكيان الخاص أو إعادة بناء الحركة الإسلامية والتي نظر لها فريق الحكومة مرحبا من زاوية أنها ستسحب رمزية الشيخ كمرجعية إسلامية ، لأنه يستمد قوته من رمزيته كأمير للجماعة الإسلامية ، بينما نظر إليها الآخرون كرجوع للحق لأنه عودة الجماعة ستمكن الخلصاء من النظر بقوة، كما تمنحهم التفويض لتشديد استخدام إثبات الحركة وشوكتها ، حتى لاتصبح مجرد أداة في الصراع كما أنهم كانوا يأملون أن تقوم بوظيفتها المهملة في الدعوة والإرشاد والإخاء ، ولكن يمكن القول أن معظم توصيات لجنة المعالجة الشاملة ذهبت أدراج

الرياح، وهبت عواصف موسمية ممثلة في اجتياح القوات الإريترية وقوات التمرد لمدينة القرآن مدينة همشكوريب. ولكن ذلك لم يؤخر ولم يقدم في الأمر وإن ظل المجاهدون بمختلف ولاءتهم في خط النار دفاعا عن الإطار الموضوعي الذي بدونه لا يمكن أن تكون هناك جماعة أو دولة تتم حتى حيوية الخلاف، وكذلك توالت منذ رمضان 1420 ديسمبر 99 وفود الحركات الإسلامية من خارج السودان، والتي ساءها ماحدث وأقلقها، لأنها كانت ترى في نموذج السودان بارقة أمل، في أن الحركات الإسلامية ستكون البديل في العالم الإسلامي ، بعد اخفاقات القوميات والإشتراكيات وسقوط الشيوعية وممن وصل وفد الحركة الإسلامية بباكستان (قاضي حسين ود. خورشيد أحمد) وصلت وفود الحركة الإسلامية العالمية على دفعتين ، أحدهما في رمضان 1420/ والآخر فيما بعد صفر 1421هـ - كما أنه في ذات المرة تطور الفصام المتكرر الذي أصبح بمقتضاه نائب رئيس الوزراء الماليزي المعروف أنور إبراهيم ، في دائرة الحركة الإسلامية السودانية والعالمية في السجن ، بينما استأثر الرئيس مهاتير بكل الصلاحيات ، علما بأن مهاتير له عواطفه تجاه السودان ولكن الذي دفعه في اتجاه السودان هو نائبه أنور إبراهيم كما برزت مبادرة قطرية قادها أمير قطر وتابعها وزير خارجيته وهدفت إلى تشجيع د. الترابي على اعتزال السياسة ولكن هيهات.

واصل الرئيس البشير في زيارته للقاهرة جهوده لكسب المعارضة، حيث التقى بالصادق المهدي على هامش أعمال مؤتمر القمة الإفريقي / الأوربي بالقاهرة وكذلك بالسيد أحمد الميرغني والذي حسب تقريره أدان أحداث همشكوريب . وظلت الأوضاع متوترة في المؤتمر الوطني إلا أن وقعت المفاجأة الثانية في 2 صفر 1421هـ - الموافق 6 مايو 2000م حينما أعلن الرئيس البشير مستخدما قانون الطواريء التجميد العام للمؤتمر الوطني ونوابه وامنائه ووضع كل مقار ودور المؤتمر تحت الحراسة ، ومع إن ذلك مثل تصعيدا في الأزمة القائمة بين القصر والشيخ إلا أن الشيخ كان يتوقع حل المؤتمر الوطني وكان ذلك بالنسبة للشيخ حلا مريحا ، لأنه أولا كان جاهزا للحل حيث تمت السيطرة على كل موارد المؤتمر وآلياته وأصبحت تحت الأرض ، ثم إن الحل كان سيجعل الرئيس البشير يبدو خارج دائرة الشرعية ويفقده المؤسسة السياسية الوحيدة التي يستند إليها بعد الجيش. ولكن كان قرار التجميد قرارا حصيفا وذكيا إذ به يظل الرئيس البشير واقفا في وسط المؤسسة

السياسية طاردا منها العناصر التي لايريدها حتى لو كانت هذه العناصر هي المؤسسة وصاحبة المشروع في نظر البعض .

تمثلت استجابة الشيخ الذي كان خياراته محدودة في جمعه للمؤيدين له في الهيئة القيادية في المؤتمر الوطني في منزله في اليوم التالي للتجميد ، وناقش حيثيات قرارات الرئيس البشير من تجميد مؤسسات الأمانة العامة وأمينها ومنع مجلس شورى الخرطوم في الإنعقاد ورفضه – أي الرئيس – للتعديلات التي اجازتها الهيئة القيادية بتاريخ 21/10/99 وقرر فصل الرئيس عمر حسن أحمد البشير من عضوية المؤتمر الوطني بالإضافة إلى السادة على عثمان محمد طه وجورج كنقور ، إبراهيم أحمد عمر ، نافع على نافع ، غازي صلاح الدين العتباني ومجذوب الخليفة .

ولكن ذلك لم يك نهاية الموضوع ،إذ بدأت دورة جديدة وكان أبرز إبطالها هذه المرة، وفد إصلاح ذات البين برئاسة د. يوسف القرضاوي وعضوية د. عبداللطيف عربيات وعبد لمجيد الزنداني ود. محمد عمر الزبير وفتحي يكن ود. اسحق احمد فرحات في الفترة 22/5/2000 إلى 26/5/2000م وضعوا معالم لمشروع حل قام على :-

- إيقاف التصعيد وتحريم استعمال القوة وعدم لجوء الحكومة إلى طرد الموظفين من وظائفهم أو اعتقالهم إنهاء حالة الطوارىء .
- إلغاء تجميد الأمين العام لحزب المؤتمر الوطني وسائر مؤسساته .

لم يوقع الشيخ فتحي يكن على هذا البيان بينما وقع الخمسة الآخرون ، ثم وقعوا على بيان آخر وقع معهم فيه نائب رئيس الجمهورية السيد على عثمان ، بينما امتنع د. الحاج على التوقيع ولم يبرز كذلك توقيع د. عبدالرحيم علي وذلك بتاريخ 23 صفر / 2 مايو 2000م وجوهر الإتفاق الرجوع لمجلس الشورى وتكوين لجنة ثلاثية من على عثمان ود. على الحاج ود. عبدالرحيم لمتابعة القرارات.

ولكن ذهبته توصيات هذه اللجنة أدراج الرياح كما وقعت مجموعة الشيخ في خطأ تكيتكي حينما لم توقع على الوثيقة التي كانت في صالحها ولكن بالطبع تفتقر لآليات التنفيذ.

وفي يوم الاثنين 22/6/2000م اجتمع مجلس شورى مجموعة الشيخ وقرروا قيام كيانهم الخاص باسم المؤتمر الوطني الشعبي ، بينما اجتمع مجلس الشورى الآخر الموالي للرئيس والذي كان ينبغي أن يكون اجتماعه في 18/5/2000م إلى أنه أجله إلى يوم الأثنين 26/6/2000م وانعقد الاجتماع وقاطعته مجموعة الأمين العام ،

بحيثيات مفهومة ، قامت على أن عضويتها مجمدة وانها حينما خاطبت رئيس المجلس د. عبدالرحيم على في ذلك ، ذكر بأنه سيدعوهم إلى الاجتماع على أن يكونوا على مقربة منه على ألا يشاركوا في الاجتماع حتى تفتي الهيئة الشورية في أمرهم ، وقد كانت استجابة العضوية لحضور الاجتماع كبيرة في حدود 70% ووافق الاجتماع على قرارات الرئيس وانتخب د. إبراهيم أحمد عمر أمينا عاما مكلفا ود. أحمد المجذوب مقررا واستكمل بناء أجهزته التي شغرت بتجميد أو بالاصح طرد الأمين العام ومعاونيه .

وفي يوم الثلاثاء 27/6/2000م أي بعد أقل من 24 ساعة على استغناء مجلس الشورى القومي والذي كان اجتماعه حسب المقاييس النسبية المتعارف عليها عن خدمات الأمين العام ومعاونيه ، تجمع مؤيدو الترابي في مشهد حزين وصادق حيث خاطبهم الشيخ الذي كان يقاطع بالهتاف والدموع معلنا قيام المؤتمر الوطني الشعبي ووزع بيان باسم (بيان تجديد المؤتمر الوطني) وهكذا اصبح المؤتمر الوطني ونواته الصلبة ، قسمين مجموعة أغلبية وانحازت إلى الرئيس والأقلية ولكن معها غالب الطلاب والمجاهدين وقفت مؤكدة بيعتها للشيخ .

وما بين قرارات 2 صفر 1421هـ حتى إعلان قيام المؤتمر الوطني الشعبي كحزب معارض ، بذلت جهود خرافية ومبادرات متعددة ، فكانت هناك مبادرة أمناء الولايات والتي نسختها مبادرة أخرى هي مبادرة المجموعة المشتركة(أمناء وولاة وبعض أعضاء رأب الصدع) والذي وصف الأزمة بأنها ضربت القواعد بالحيرة والإحباط والقيادات بالتنافر الذي انساهم مسئوياتهم الدينية والتاريخية ولكنه كذلك أكد على ترشيخ الرئيس عمر البشير لدورة ثانية لرئاسة الجمهورية وأن البيعة له. وحينما طلب الأمناء من الأمين العام (الشيخ) ورئيس الجمهورية برنامجا يوضحون فيه تصورهم للخروج من الأزمة جاء برنامج الرئيس حسب ما ورد عل لسان نائبه على عثمان كالآتي :

- الإمساك بزمام المبادرة .
- التسوية مع جبهة الإنقاذ الجنوبية .
- دفع تدابير السلام مع حركة قرنق .
- الوصول لحل شامل لمشاكل الحكم مع المعارضة .
- التعجيل بالإنتخابات الرئاسية مع تأجيل انتخابات المجلس الوطني .

وجاء برنامج الأمين العام للخروج من الأزمة في غرة محرم 1421هــ - 15 ابريل 2000 كالأتي :

- تجاوز روح القطيعة.
- رفع حالة الطواريء – فورا
- دعوة المؤتمر الوطني للإنعقاد
- مراجعة ولاية الأمين العام وذلك ولاية رئيس الجمهورية بانهاء اجليهما في مارس 2000 واختيار بديلين آخرين.
- مراجعة تكوين الهيئة القيادية .

ويلاحظ أن برنامج الحكومة اعتبر المصالحة مع الشيخ من اخبار الماضي وتجاوز الموضوع برمته بينما كان الأمين العام يظن في الإمكان إرجاع عقارب الساعة، وجاء بيان قطاع الطلاب الإتحادي في إبريل 2000 في مجمله مؤيدا لخط الشيخ حيث اكد على استبدال الأمين العام ورئيس الجمهورية وتكلف قيادة جديدة مؤحدة والإشارة كذلك لتجاوز الحكومة لقرارات مجلس الشورى برفع حالة الطواريء ، بل وكذلك وتجديدها لتسعة أشهر أخرى.

أما مذكرة أمناء الولايات، فقد وقفت موقفا وسطا، حيث أشارت إلى أن وصف الدولة بالفساد وصف مؤسسات المؤتمر انها جاءت عن طريق التزوير، أثار بلبلة كما أن حكم المحكمة الدستورية حسب مذكرة الأمناء جعل الرئيس فوق الدستور وهذا ليس النموذج الذي تطلعوا إليه ، كما أشاروا إلى تمديد حالة الطواريء .

وبالجملة فبينما كان الرئيس البشير يقوم بأخذ زمام المبادرة وخلق أجواء جديدة، كانت حركة الشيخ ومجموعته تتسم بردود الفعل والإفتقار للرؤية البعيدة المبادرة ولكن في كلتا الحالتين طغت الذرائعية والفعل السياسي المحض على عملية الدفع السياسي ورد الفعل ، مما خلق حالة وعي عامة وسط الإسلاميين بأن حال قياداتهم ليس بأحسن من غيرهم مما دعا إلى خلق إرادة تغيير قد يتبينها الفريقان في ظرف قد يولد ولو بعد حين.

الخاتمة

تداعيات الصراعات ونظرات مستقبلية

مما لاشك فيه أن د. الترابي قد طبع تاريخ السودان الحديث ببصمته ، وانه ما من مؤرخ سوداني في الغد ، سيتجاوز دور الترابي في تشكيل الفكر والاداء السياسي في السودان ، ولكن إلى ماذا يرمز د. الترابي؟ هل إلى فكرة الدستور الإسلامي والإسلام السياسي ولكن إلى أين انتهت فكرة الدستور الإسلامي هل إنتهت إلى الدولة القائمة على فصل السلطات في ظل نظام رئاسي جمهوري وتعددية سياسية وحريات وفكرة المواطنة كأساس للحقوق. وهذه ثمرة من ثمرات تطور الفكر السياسي الإنساني ترد في كل الدساتير والسؤال أليس هذه افكار علمانية ، لأن هذا هو أساس الفكر الإنساني العلماني ولكن السؤال هل هذه الافكار مستمدة من الفكر الإسلامي وهي تتماشي معه ، بالنسبة للترابي الإجابة نعم ، لأنه استند عليها في الدستور الذي كتبه وأجازه ورهن كل حياته السياسية له ،إذن هذا هو تجديد الترابي ، ارجاع هذه الأفكار المعروفة ، والمتفق عليها والمتداولة كعملة إسلامية – ولكن هل هي عملة إسلامية أم مجرد محاولة تلفيق وهذه ستظل نقطة حوار ونقاش بين الإسلاميين وغيرهم وبين الذين يرون الترابي مجددا إسلاميا فذا وبين الذين يرونه ملفقا كسى أفكارا علمانيا ثيابا إسلامية، ولكن حق في ذروة قوة الترابي في الدولة لم يسعى في درب بسط الحريات وتجاهل هذا الأمر ولم تصبح الحرية وفصل السلطة وسيادة القانون إلا بعد إبعاده للألسن.

ولكن هناك إشكالية أخرى ، ستواجه الدارس لأفكار التاربي ، هو المصداقية في تنزيل هذه الأفكار إلى عالم الواقع ، فكرة سيادة القانون والحريات ، وفكرة الثورة من أعلى وفكرة تسيس الحركة الإسلامية إلى النخاع، وتبدو تجربة مرجعية الترابي للسنوات العشر في الإنقاذ عبء على أفكاره أكثر من كونها رصيدا ، إذ أحيانا تبرزه كسياسي عادي سعى وراء السلطة كأي ساعي للقوة وبأي طريقة في العالم الثالث – سواء كان ذلك في انجميا أو لوساكا أو حتى أسمره .

قوة المباديء تكتسب من استمراريتها – فالرجل عفيف طالما استمر كذلك حتى يسلم روحه إلى باريها والرجل صادق طالما لم يجرب الكذب وليس لأنه فقط يدعو للصدق ، وداعية الحريات يسمى كذلك لأن هذا هو شأنه – تبني الشعارات وأطلاقها ليس صعبا ولكن الصعب اكتساب الرمزية والإستمرارية ولكن في سنوات الإنقاذ وقع مالا يتماشى مع العدالة وسيادة القانون والشريعة وإلا كيف نبرر قطع رأس مواطن

سوداني لأنه ضن على بنك السودان بدولاراته بينما هناك الوف من الإسلاميين يفعلون ذلك ، ولكن كذلك في ايان الإنقاذ تم نسبيا الحفاظ على حدود السودان ومدنه في ظل ظروف صعبة وبتضحيات مقدرة كما تم تحقيق حلم الطفرة البترولية فاصبح السودان مكتفيا ذاتيا بل ومصدرا لهذه السلعة الإستراتيجية التي ما تزال تتدفق ، عبر العالم في سياق صراع الإستحواذ عليها.

ثم وباسم الشرعية الثورية جرت أمور كثيرة في المال العام وفي الحريات وفي التوظيف أبرزت الحركة الإسلامية كحركة سياسية تضع الاعتبارات العملية أساسا لمشروعها كغيرها من الحركات والحكومات – صحيح أن الحكومة الإسلامية ليست حكومة فلاسفة ومنظرين ولكن كذلك ليست هي حكومة فوضيين، لا تحكمها اعتبارات أو قواعد وكما يقولون من كان بلا خطيئة فيلرجمها بحجر ، وخاض الإسلاميون جميعهم وعلى مستويات مختلفة في تجربة الإنقاد ، وليس المقصود بهذه الكلمات تقديس الرمز د. الترابي ، ولا ترجيمه وتدنيسه كما يسعى بعض تلامذته الذين خرجوا عليه من أجل غنائم السلطة.

الإحاطة بالترابي ليست أمرا يسيرا ،فالترابي هو خير الإسلاميين السودانيين ، أكثرهم علما وأغزرهم ثقافة وأعرفهم بالقرآن والحديث واللغة العربية، أو كذلك الحضارة الغربية مناهجها ولغاتها ورجالها ، ومع ذلك كان الترابي أكثرنا عطاء أول من يحضر للاجتماع وآخر من يخرج منه ويظل منزله مفتوحا ويظل طوافا على رجاله وممسكا بخيوط كثيرة كما أنه أكثرنا سجنا وابتلاء ولذلك كسب الترابي في الحياة العامة والخاصة والتنظيمية متنوع ومتجدد ، كما نه من دون الإسلاميين لم تهجم عليه فكرة الاغتراب أو العمل في الخارج أو مغادرة حلبة الصراع. ولكن كذلك على عفة الرجل في المال العام إلا أننا وبعد قرابة الاربعين سنة لا نعرف شيئا عن موارد الحركة الإسلامية أو موارد التنظيم وكيف يتم التصرف فيها ولكن من المؤكد أن كل ما يصل يتم انفاقه في مصارف الحركة أو التنظيم أو الحزب ولكن دون شفافية أو محاسبة وهذا في عرف الدول المتقدمة جريمة ولكن هذا يعكس واقع الثقافة السودانية من يحاسب شيخ الطريقة أو القبيلة حول ما يصله من زكوات وهبات وتبرعات.

لقد ظل الترابي يتحدث باسم الإسلام لمدة أربعين عاما في المنابر العامة ، لقد تم استخدام الإسلام لتعرية النظم الديمقراطية وللإطاحة بالنظم العسكرية ولتسيير الجيوش ضد جون قرنق وتم الصراخ باسم الإسلام لتبرير الشمولية ثم استعمل الإسلام لتزكية الحريات والتعددية واستخدم الإسلام للإطاحة بالصادق والميرغني ثم هاهو يسعى

لإعادة الصادق والميرغني ، ثم هاهو يتم تقنينه في قوانين أشبه بالعلمانية السياسية ثم هاهو يستخدم للإطاحة بالنظام- وربما كان الحق مع الترابي في كل ذلك ، ولكن مع ذلك نحتاج لوقفة لاستكناه هذا الشريط الطويل واستنباط دلالاته ومعانيه ، وأضعف مافي السودان هذه الايام النظرة التحليلية النقدية غير العقلانية والموضوعية ، إذ أحياناً لا لا تبرز القضايا كحق محض أو باطلٍ قاطع. ولكن تتداخل الدوائر أين اصاب الترابي وأين اخطأ ؟ ولماذا أن جزء مقدر من الصفوة السودانية كارهة للترابي بل خائفة منه؟ ولماذا بعض تلامذته ينقلبون عليه بهذه الصورة حتى بدأ كأنه تحول من قديس إلى شيطان ؟

في أعقاب اعلان حزب المؤتمر الوطني الشعبي لجأت السلطات إلى اعتقال بضعة وثلاثين من التيارات الوسيطة في المؤتمر الشعبي دون جريرة واضحة. وقد تم إطلاق سراحهم جميعا وهذه خطوة تقدمية وطيبة ، الحكومة يزعجها سجل الترابي وخائفة منه لدرجة الهلع ، علما بأن الترابي يتلاشي متواريا من المسرح بفعل السن وكذلك نتيجة لأنه قدم ما عنده واستنفد طاقته في إدارة السودان الحالي، سودان الإنقاذ، الذي الذي هو هندسة ترابية ، هياكله ورموزه وشخوصه بل وحتى مآلاته.

لقد جنت الحكومة القائمة باعتقالها للترابي وفق جريمة يصعب تصويرها قانونا، جريمة التفاهم مع جون قرنق من أجل الإطاحة سلميا بالسلطة وفي وقت تتفاهم فيه السلطة مع الذين تحالفوا مع جون قرنق ومايزالون متحالفين معه للإطاحة بالعنف بالسلطة القائمة.

ربما تدين مذكرة التفاهم مع مجموعة جون قرنق منهج الترابي في الحكم والدعوة طيلة الثلاثين سنة الماضية ولكن لا نضعه في السجن ، كيف يمكن وضع شخصا في السجن ، لأن بعض أعوانه وبموافقته وقعوا على صكا يقول (لابد من تصعيد وسائل المقاومة الشعبية السلمية حتى يتخلى النظام عن نهجه الشمولي ويتيح الفرصة للبديل الوطني الذي يقره الشعب السوداني وقواه السياسية كافة ، وهذه أقوى ما في البيان وإذا نجح د. الترابي في تحويل الحركة الشعبية من حركة مشروع عسكري قائم على القوة الغاشمة إلى حركة مشروع سياسي قائم على التحول السلمي الديمقراطي فإن ذلك سيصب في رصيد الترابي. ولن يكون خصما عليه بعيون المؤرخ وبعيون الجيل السوداني القادم، ومهما يكن فإن كان مقصود مذكرة التفاهم فقط استغلال مشاكل، تتغذي على تقاليد الحركة الإسلامية في الجهاد والذي أوقد نيرانه الشباب والتي كانت

تسير في خطى متوازية مع فقدان آليات فطامة الطباع التسلطية وغرائز ممارسة السلطة ، فإن ذلك يكشف عورات للحركة الإسلامية وفكرها.

ومع إن بعض القيادات ظلت ساهرة في أمر الطهارة وفي الرقابة ورفع الكفاءة إلا أنها حسبت أن ذلك يمكن أن يتم دون مواكبة لآليات العصر ودون تدريب ودون مؤسسية، وكانت نتيجة لذلك تدني مريع في الكفاءة الإدارية وفي المقدرة على ممارسة السلطة، مما أدى بدوره إلى ركوب المركب السهل، وذلك بالتسامح مع الإهمال والتسامح مع الفساد حتى أصبحت نتائج ذلك انهيار الكفاءة الفنية والإدارية والتقنية وأصبح ذلك أكبر مهدد حتى لحياة قيادة السلطة دعك من عجلة الدولة وتكفي دروس سقوط الطائرات العسكرية المتتالية وقيام مشاريع للتقانة على غير أسس أقتصاد السوق بعقلية شراء التقانة ،صحيح أن بعض لوازم التقانة يشتري ولكن كذلك التقانة يتم توطينها بالتخطيط والتدريب وتجهيز البني التحتية فهي ثمرة لبيئة علمية وصناعية وليس فقط يتم شراؤها وتركيبها.

أدى تدني الكفاءة إلى تضخم نسبي في الآلية الأمنية التي اصبح مناط بها تحريك حتى العمل السياسي والإنتخابي نتيجة لفقدان الكفاءة السياسية ، مما أدى لظاهرة العبث حتى بنتائج الإنتخابات فيما يسوي ومالا يسوي كما تقلص مفهوم الامن القومي إلى التعبئة وحماية المنشآت وانهيار جملة معاني الأمن القومي بما فيها الأمن الروحي والأمن السياسي والامن الإقتصادي والامن الصناعي ، مما رشح آلة الدولة لإنتاج الأزمات لا حلها على نحو ما حدث في الازمة الاخيرة في قراءة بيان التفاهم بين الحركة الشعبية والمؤتمر الشعبي ، بالعقلية الأمنية وتدابير السحق والحسم، بدلا من القراءة النقدية التحليلية ومواجهة تدابير السياسة ومكائدها بالسياسة .

ولا يزال تحدي الجنوب شاخصا وماثلا والجنوب ما عاد الجنوب تحده حواجز الطبيعة من غابات وحشائش وأمراض، ولكن الجنوب اليوم داخل كل مدينة سودانية ووأحسرتاه على الجنوب حتى في الشمال ضائع متروك للكنيسة وخريجي مدارس الكنيسية وهم في النهاية احتياطي للمهمة التاريخية القائمة على تدوير الحرب ،إذ كيان المثقف الجنوبي المشكل كنسيا يقوم على عقلية تصفية الحساب مع الشمال كأنّ الشمال هو المسئول عن عزل الجنوب وتخلفه ، ومهما يكن فإن حيوية لحركة الإسلامية إن كانت لها حيوية ستبرز وسط بروليتاريا المدن من الجنوبيين وإمتداداتهم والخرطوم مرشحة لأن تسير في نموذج جوهانسبيرج بعنفه وقباحته وصراعاته ولن يعصم الخرطوم من ذلك إلا الاستيعاب الثقافي والتسامح الثقافي والتعايش الثقافي .

الأمر الثاني كيف ستتنزل سياسات الحركة الإسلامية على المرأة الجديدة التي أصبحت تشكل أكثر من نصف المجتمع في ظل سياسات العولمة.

إن حركة الدولة السودانية ورسوم سلطاتها وآلتها العسكرية ونظمها ولوائحها ودستورها بعد أكثر من عشر سنوات في التعبئة والشعارات الإسلامية ماتزال تعكس روح غردون وسلاطين وكتشنر لا روح عمارة دنقس والمهدي ، فالدولة السودانية ماتزال هبة مشروع الإدارة الإنجليزية على ما اعتراها من ضعف وتشوهات ولايبدو أن تطعيم قوانين الدولة ونظمها بالحدود سيجعلها دولة عابدة ، لأن الحدود تكاد تشبه محاولة تركيب قطع غيار جديدة لجسم ضخم ولكن يا حسرتاه قطع الغيار عل جودتها قد لا تتواءم مع هذا الجسم الضخم لأنها غير متجانسة لقصورنا الفكري وتخلفنا فما زلنا خاضعين في هندسة الحكم لخبرة المهندس الإنجليزي الذي بذر بذرته في بدايات القرن المنصرم.

مهما يكن ، فإن واقع السودان ومافيه من فقر وتخلف وحرب وهجمة تطلعات تجعل أمر حكمه من الأمور العسيرة ولكن يمكن تخفيف ذلك بالعبر والمصابرة والمرونة في إطار حكم القانون وفي إطار احترام المؤسسات وإشاعة الشورى وإنزال النخب المنزلة التي تستحقها في شؤون الحكم والإدارة ولعل الحركة الإسلامية ماتزال قادرة على التعامل مع هذه المطلوبات الملحة .

ولكن أين الحركة الإسلامية ، بل اين عطاؤها الروحي والفكري ، اين مجالس ذكرها الحركة الإسلامية ليست مجرد هياكل وأبنية وإنما هي روح ومجالس ذكر وعطاء وحينما تبرز أخلاق الحركة الإسلامية فإن ذلك يزيد من فرصها في التجديد ومحاولة معالجة العيوب والأخطاء والاهتداء بالقيم والأفكار الروحية، إن أكبر إشكالات الحركة الإسلامية وإشكالات خطابها وإشكالات تجديدها إنها جُربت وتمّ تجريبها وأن العقل السوداني قادر على التمييز بين خطابها وممارساتها وقادر على مقارنتها بأداء السابقين وقادر على قراءة وضعيتها في الإنجاز والتجديد والعدالة وأسهمها في تحقيق الحريات وحقوق الإنسان- والله الكريم بعد ذلك أعلم بمآلات الأمور .

والسلام ..